مجلة مركز صالح كامل

# للاقتصاد الإسلامي

## جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة

السنة العاشرة – العدد الثامن والعشرون ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م

# العدد الثامن والعشرون

**ذو الحجة ١٤٢٦هـ - ربيع أول ١٤٢٧هـ**

**يناير- أبريل ٢٠٠٦م**

# مجلـــــــة
# مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

## بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة


يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر



**رئيس مجلس الإدارة**

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الطيب رئيس جامعة الأزهر

**رئيس التحريـــر**

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مديـــر المركـــز

**المشرف العلمـــي**

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف المستشار العلمي للمركز

بسم الله الرحمن الرحيم
AL-AZHAR UNIVERSITY

# أولاً: البحوث

# ثالثاً: ملخص الرسالة

# رابعاً: النشاط العلمى للمركز

# رابعاً: قائمة بحوث المجلة
# (الببلوجرافيا)

# ثانياً: المقالات

# تصديـــــر

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر
مدير المركز ورئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد الرسول الكريم، وعلى آله وصحابته وتابعيه أجمعين.

وبعد

فيسعد مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي أن يقدم للقراء الكرام الذين يتابعون نشاطه، ويترقبون إصدارته، يسعده أن يقدم لهم العدد (٢٨) من أعداد مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، والتي تمثل قناة هامة من القنوات التي يستخدمها المركز لأداء دوره، وتحقيق رسالته في نشر الثقافة الاقتصادية من المنظور الإسلامي.

هذا العدد يحمل بين طياته عدداً من الأبحاث ذات الأهمية الخاصة، حيث تعالج جوانب على قدر بالغ من الأهمية من ناحية وعلى درجة من الدقة والتخصص من ناحية ثانية وعلى درجة من المعاصرة والتعامل مع القضايا التي تهم المسلمين وتستجيب للواقع الذي يعيشونه من ناحية ثالثة.

يسعى أحد أبحاث هذا العدد إلى الوصول إلى صيرفة إسلامية متخصصة تمثل نقلة نوعية وتكون خطوة في الطريق الطويل الذي سارت فيه الصيرفة الإسلامية في العصر الحديث، كما يناقش بحث آخر من أبحاث المجلة استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك النهائي، ويناقش بحث ثالث موضوع الأمن من الخوف، فقد عالجه بحث تحدث عن الطرق وكيف تحقق الأمن عليها في جزيرة العرب أيام عبد العزيز بن سعود رحمه الله تعالى، وكيف تحقق

شريعة الإسلام - إذا أتيح لها حكم المجتمع - الأمن في كل المجالات ومنها أمن الطرق في هذا البحث، وبحث رابع عن تقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية، ومحاولة بناء نموذج محاسبي لهذا التقويم. وبحث خامس عن العولمة الاقتصادية الراهنة حقيقتها، جذورها التاريخية، القوى الدافعة ومستقبلها، وأخيراً بحث عن هجرة العقول البشرية من الدول العربية إلى الدول المتقدمة الأسباب والنتائج دراسة خاصة عن مصر. هذه الباقة من الأبحاث توزعت - كعادة المجلة - بين الباحثين من الأقطار الإسلامية المختلفة، ما بين المغرب العربي والمشرق العربي، وقلب العروبة مصر، فلدينا بحث من المغرب العربي وبحثان من المشرق العربي، وثلاثة أبحاث من مصر، وبهذا يتحقق نوع من التواصل بين أبناء الأمة الواحدة، وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون.

إن المجلة إذ تفعل هذا لترجو أن تكون قد حققت جانباً من أهدافها، وأهداف المركز، وأهداف جامعة الأزهر، جامعة الأمة الإسلامية كلها، وهي إذ تقدم هذا العدد إلى النخبة من القراء والباحثين، لترجو منهم أن يستمر تواصلهم معها، وأن تستمر هي حلقة وصل بينهم، تحمل إليهم ثمرات فكرهم ونتاج قرائحهم، وإسهاماتهم في خدمة دينهم وخدمة أمتهم، ونسأل الله العلي القدير أن يجعل ما يقدمون في سجل حسناتهم يوم القيامة، وأن يجزي كل من يسهم في هذا الخير، خير الجزاء إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

**مدير المركز رئيس التحرير**
**أ.د. محمد عبد الحليم عمر**

# نحو صيرفة إسلامية متخصصة
# نموذج: «مصرف المشاركة المخاطر»

دكتور/ رحيم حسين(*)

## ١ـ مُقَدِّمَة:

عندما يسمع أحدنا عبارة «مصرف إسلامي» تتبادر مباشرة إلى ذهنه أن هذا البنك يعمل حتما بمختلف الصيغ التمويلية الإسلامية، وهو ما يدل على أن إستراتيجية التنويع أضحت وكأنها فرضية مكرسة في أي مؤسسة مصرفية إسلامية. ويرجع هذا التصور في الحقيقة إلى المصارف الإسلامية القائمة التي تقدم نفسها للجمهور على هذا الأساس.

غير أن المتأمل في واقع هذه المصارف الإسلامية يلاحظ ازدواجية واضحة ما بين قوانينها التأسيسية وسلوكها العملي فيما يتعلق بمجالات النشاط. فمن جهة يلاحظ أن تلك القوانين تنص على أن المصرف مخول له ممارسة مختلف صيغ التمويل الإسلامية المعروفة، وهو ما يدل، كما ذكرنا، على تبني إستراتيجية التنويع، ومن جهة أخرى يجد أن معظم الاستخدامات في هذه المصارف هي عبارة عن مرابحات، والجزء الضئيل المتبقي ما هو إلا عمليات إيجار أو متاجرة في العقارات والذهب والعملات، وهو ما يجسد إستراتيجية التركيز (يسمى بالتركيز الموسع).

ولطالما كانت هذه الازدواجية محل انتقاد وعتاب حتى من طرف المهتمين وكبار الباحثين في الصيرفة الإسلامية، ناهيك عن المناهضين لها. وليس الهدف من هذه الورقة تكرار ذلك أو إثباته، وإنما تقديم مقترح لعله يرفع من حرج هذه المصارف نفسها من جهة، ويجعل من هذه المصارف أداة في خدمة المجتمعات الإسلامية من جهة أخرى.

(*) المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر e-mail: rahim_hocine@yahoo.fr

ولئن كان فعلا للتوجه نحو المرابحات مبرراته الذاتية والموضوعية، فإن المبالغة والاستمرار في هذا التوجه سوف يسلخ من هذه المصارف دورها التنموي، كوحدة اقتصادية واجتماعية داخل جسم المجتمع، ليجعلها مجرد مصارف ربحية بحتة، وهو ما يعني تشويه رسالتها التي قامت عليها، وبالتالي تشويه صورتها لدى الزبائن وكافة فئات المجتمع.

فمع أن هذه المصارف ليست جمعيات خيرية، وإنما هي شركات تجارية، وهو ما يؤكده في كل مرة بعض القائمين على هذه المصارف، وهذا أمر واضح ومقبول، إلا أننا ندرك أيضاً أن على كل مؤسسة اقتصادية، وخاصة إذا حملت شعار «الإسلامية»، مسئولية المساهمة في تنمية مجتمعها. وهذه الرسالة ظل يرفعها ويؤكد عليها معظم المنظرين والباحثين في مجال المصارف الإسلامية، بل وحتى القائمين عليها، منذ نشأة هذه المصارف وإلى يومنا هذا، بل وأصبحت تدخل ضمن تعريف المصرف الإسلامي نفسه. ففي كل الكتابات وفي كل الندوات والملتقيات التي تتناول موضوع النشاط المصرفي الإسلامي يحرص الكتاب والمتدخلون على إبراز الرسالة الاجتماعية للمصرف الإسلامي. وعلى سبيل المثال كان من أكثر المفاهيم التي حرص المشاركون على إبرازها في جلسات فعاليات المنتدى المالي الإسلامي المنعقد في استانبول خلال الفترة ٢٧ـ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤ هي أن «البنك الإسلامي» يعني المصرف الذي يسعى إلى تقديم خدمة استثمارية ومصرفية متميزة عقائدياً، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف الارتقاء بعملية التنمية والتكافل في المجتمعات الإسلامية، واستيعاب الفائض المالي للمجتمع بشكل حلال[1].

وإذا كان المنطق التاريخي فرض على هذه المصارف، في بداية نشأتها مع منتصف السبعينيات، تبني مختلف الصيغ التي لا تتعارض وأحكام الشريعة

١) عن مقال: خالد حنفي علي (استانبول)، «ألف باء تمويل إسلامي»، في: www.islamonline.net بتاريخ ٢٠٠٤/٠٩/٢٩م.

الإسلامية من مرابحات ومضاربات ومشاركات وإيجارات ومساقاة وسلم واستصناع وتورق وقروض حسنة، فإن الممارسة العملية أثبتت أن هذا التنويع نادر الحدوث، إن بسبب ضعف هذه المصارف مالياً أو تنظيمياً، أو بسبب عوامل موضوعية، أو كليهما معا.

إن إصلاح هذا الخلل، وتدارك هذا الانفصام (dichotomie) ما بين النظري والتطبيق، يقتضي جهدا من جانبين:

١- من جانب المصارف الإسلامية القائمة: عليها الاجتهاد في تنويع محافظها الاستثمارية بقدر ما تستطيع، فذلك ما يدعم وجودها اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يمكنها من إثبات وساطتها التنموية، فضلاً عن وساطتها المالية. غير أن هذا التنويع لن يناسب المصارف الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وهو حال المصارف الإسلامية الحالية، والتي يفضل أن تكيف قوانينها بما يوافق إستراتيجية التركيز.

٢- من جانب الدولة، من خلال السلطات النقدية: عليها تشجيع إنشاء مصارف متخصصة، أو ما يسمى بمصارف الأعمال، وهذا لا يخص المصارف الإسلامية فحسب، بل حتى بالنسبة إلى المصارف غير الإسلامية. فمن الخطأ الاستمرار في الاعتماد على بنوك تجارية، على ضعفها، في تمويل كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، خاصة منها ذات الطابع الاستثماري.

وما دام أن المصرف الإسلامي لا يشترط فيه القيام بكل العمليات التمويلية الإسلامية، بل يمكنه أن يختص فقط في بعضها، وحتى في إحداها، فإنه ينبغي في الحقيقة إعادة النظر في التعريف الشائع للمصرف الإسلامي، والذي ينسب إليه كل صيغ التمويل الإسلامية، وذلك من خلال اعتبار فرضية التخصص في إحدى أو بعض صيغ التمويل الإسلامية فقط.

غير أن اعتماد مصارف إسلامية متخصصة يستلزم وضع تشريع خاص بذلك، فضلاً عن ضرورة بسط الانضباط في مجال الأعمال، وذلك من خلال الصرامة في تطبيق القانون، حتى تصبح العقود التزامات قانونية على المتعاقدين، ويصبح مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» مجسداً في الميدان. ولا يخفى أن المشكل القانوني من أكثر الذرائع (أو لنقل المبررات) شيوعا لدى مسئولي المصارف الإسلامية عندما يسألون عن سبب استنكافهم عن الصيغ التمويلية الأخرى من غير المرابحة، فيؤكدون أن كل عمليات المضاربة التي بدأوا بها أفضت بهم إلى نزاعات قانونية لم يتم الفصل فيها إلى اليوم (مثلاً بنك البركة الجزائري).

**٢ـ الوساطة المالية والمخاطرة:**

إن المبرر الأساسي لقيام الوساطة هو التفاوت الطبيعي ما بين الأفراد، إن في الأموال أو في المعلومات أو في الكفاءات والمهارات. فأهمية الوساطة المالية لا تنحصر في مجرد إحداث التوازن ما بين الفوائض والعجوز المالية، وإن كان ذلك هو البارز والشائع لدى الناس.

ولذلك فإن مهمة الوسيط المالي تتمثل في البحث عن الفجوات الموجودة على تلك المستويات الثلاثة واستغلالها بأفضل صورة بما يحقق له أقصى ربح ممكن. فمن الأفراد من لديهم أموال فائضة ولا يرون أين وكيف يستثمرونها، ومنهم، بالمقابل، من لديهم أفكار ومهارات ومعلومات هامة، غير أنهم لا يمتلكون الأموال اللازمة لتثمينها وتجسيدها على أرض الواقع. وما بين هؤلاء وأولئك نجد جهات تعمل على التقريب فيما بينهما بما يحقق المنفعة لكليهما، وهم الوسطاء الماليون.

وفي مجال الصيرفة الإسلامية، وبالنظر إلى الممارسة التي تقوم بها المصارف الإسلامية القائمة، فقد تساءل عدد من المفكرين الإسلاميين: هل المصارف الإسلامية القائمة تقوم فعلا بدور الوساطة المالية، وهي الوظيفة الرئيسية لأي مصرف، أم أنها شركات استثمارية تباشر بنفسها أنشطتها في مجالات التجارة

والصناعة ..؟ وفي هذا الصدد يؤكد نجاة الله صديقي، وهو أحد أعلام الفكر المصرفي الإسلامي، أن دخول المصارف الإسلامية مباشرة في نشاطات التجارة والصناعة والزراعة ... الخ لا جدوى منه لأنه يعني أنها تترك وظيفة الوساطة المالية لغيرها ... مع العلم أن الوساطة المالية هي القادرة على إزالة مثالب التمويل المباشر بعدة طرق، وهي التي تساعد على الفصل بين قراري الادخار والاستثمار في إنتاج حقيقي. وبما أن هذا الأخير يحتاج لمعلومات وخبرات تتجاوز ما هو متاح للمدخر العادي، فإن تقسيم العمل والتخصص يزيدان موارد الأمة[1].

إن الخلاف الجوهري ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية يكمن في طبيعة العائد المستحق نظير الوساطة التي يقومان بها، فالأولى تقوم على أساس معدل الفائدة المضمون، والثانية تقوم على أساس معدل الربح، وهو ما ينجر عنه اختلاف في نمط الوساطة وفي درجة المخاطرة المرتبطة بالعائد. فالعمل المصرفي الإسلامي يقوم، كما هو معروف، على مبدأ الغنم بالغرم[2]، والذي يعني مشاركة المستثمر في السراء والضراء، إذ أنه يشاركه الربح والخسارة.

ولذلك فإن استبدال نظام الربح بنظام الفائدة يعني الاقتراب من منطق العمل المصرفي الإسلامي. ومن هنا تأتي فكرة مصرف المشاركة المخاطر، والذي يتطابق في الحقيقة ومنطق عمل شركات رأس المال المخاطر الشائعة حاليا في كثير من الدول.

وهكذا، فالعمل المصرفي مرتبط بالمخاطرة أماميا (المصرف والتمولين) وخلفيا (المصرف والمودعين). فهو مرتبط بعقود من الجهتين. فمهما كانت صيغة الوديعة أو صيغة التمويل فهي تعبر عن عقد ملزم يتحمل المصرف نتائجه. وفضلاً عن خطري التجميد وعدم التحصيل، يواجه المصرف أيضا أخطاراً نظامية، أي خارجة عن

١) محمد نجاة الله صديقي، «المصارف الإسلامية: المبدأ والتصور والمستقبل»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، المجلد العاشر.
٢) المقصود بالغنم هو الربح والفضل، في حين يعبر الغرم عن النقصان والخسارة.

إرادته، قد تكبده خسائر فادحة. ولذلك فإن المصرف مطالب بتسيير رصيد الأموال المتاحة لديه بعناية، وذلك من خلال التسيير المحكم للأصول والخصوم من جهة، والعمل على رصد المخاطر النظامية المحفوفة به، باعتبارها تشكل عنصر تهديد لذلك الرصيد المسير.

ومن الناحية القانونية والفقهية تندرج العقود المالية ضمن ما يصطلح عليه بعقود الأمانة[1]، والتي يتحمل فيها المؤتمن مسئولية ضياع الأمانة، كليا أو جزئيا، حسب درجة تقصيره أو تعديه. ومن هذه الناحية نميز بين نوعين من المخاطر: المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية. فأما المخاطر البحتة فتتمثل في تلك المخاطر التي لا يكون فيها للمؤتمن يد فيها كالكوارث الطبيعية، وأما المخاطر المضاربية فهي ناجمة عن ممارسة نشاط ما، حيث هناك ضرب في الأرض. وفي إطار هذا النوع الأخير من المخاطر يقع التقصير والتعدي.

١) يميز في الفقه الإسلامي بين نوعين من العقود المالية: عقود ضمان وعقود أمانة. ففي الأولى يتحمل المؤتمن المسئولية كاملة قصر أم لم يقصر، أما في الثانية فيتحمل هذه المسئولية في حالة كونه طرفا في الضياع بالتعدي أو بالتقصير.

يمكن تلخيص ما سبق في المصفوفة التالية:

| نوع المخاطرة \ بحتة | أمانة | ضمان | مضاربية |
|---|---|---|---|
| | مسئولية مشتركة فيما دون الثلث قياسا على الجائحة. | مسئولية المصرف أو شركة التأمين التعاوني | |
| | مسئولية مشتركة على شرط عدم تقصير المصرف | مسئولية المصرف | |

عقد الوساطة المالية

شكل ١ : مصفوفة الوساطة والمخاطرة

## ٣ـ مفهوم رأس المال المخاطر وأهميته في ظل الاقتصاد الجديد:

مما سبق ذكره ندرك أن كل نشاط في مجال الأعمال مرتبط بالمخاطرة، وبالتالي فإن اصطلاح رأس مال المخاطر لا يعني في الحقيقة أن هناك رأس مال غير مخاطر، ولكن هناك رأس مال أقل مخاطرة. والمقصود برأس المال المخاطر، حسب تعريف الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر (EVCA : l'European Venture Capital Association, 1986)، هو كل رأس مال مستثمر من طرف وسيط مالي في شركات أو في مشاريع متميزة ذات طاقة كامنة عالية للنمو. وهذا التعريف يتعلق في الواقع بمؤسسات ذات التكنولوجيا العالية، وتنطوي على إمكانيات كبيرة للنمو ومخاطر عالية، وهو ما يقتضي، بالمقابل، تحقيق معدلات ربح مرتفعة نسبيا[1].

1) Jean Lachmann, capital-risque et capital-investissement, Ed. Economica, 1999, p14.

والمقصود عادة برأس المال المخاطر هو مفهومه الواسع، وهو كل رأس مال موظف في استثمارات مخاطرة، سواء كانت خاصة بعمليات الإنشاء أو بعمليات التطوير أو بعمليات التحويل وإعادة النهوض. وهذا المفهوم الموسع هو المعتمد في الاصطلاح الأنجلوساكسوني capital venture. وبذلك يمكننا تمييز رأس المال المخاطر بثلاث خصائص أساسية:

- أنه خاص بتمويل الاستثمارات، بغض النظر عن المرحلة من دورة حياة المشروع التي تتم فيها هذه الاستثمارات؛
- أن الاستثمار الممول يتسم بدرجة عالية من المخاطرة، وغالبا ما يربط بالاستثمارات التجديدية (innovants) أو ذات التكنولوجيا (high-tech)؛
- أن التمويل يتم عن طريق المشاركة، وبالتالي فإن الممول المخاطر يتحمل مع المستثمر الربح والخسارة.

وإذا كان هذا النوع من المؤسسات (أي شركات رأس المال المخاطر) قد عرف انتعاشاً في بعض الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك بفضل الدعم الذي حظيت به من طرف حكوماتها، فإننا نكاد لا نجد له أثراً في بلداننا. فحتى الشركات التي تسمي نفسها بهذا الاسم لا تمول في الواقع سوى مشروعات تقليدية تمولها المؤسسات المصرفية الأخرى عن طريق القروض، في حين أن المطلوب هو تمويل المشاريع المجددة أو أنشطة التجديد، والتي تقوم على أساس تكنولوجي عالي المستوى، وهو المطلوب دعمه في ظل اقتصاديات المعرفة التي تتطلبها عملية التنمية في الوقت الراهن. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن نحو ٨٠ ٪ من رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية

يتركز، خلال السنوات الأخيرة، في المناطق التكنولوجية مثل ماساشوستس وكاليفورنيا[١].

ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الدول الأكثر اهتماماً بالتكنولوجيات الجديدة، إلى جانب ملاءمة مناخ الاستثمار فيها، هي الدول الأكثر استقطاباً لرأس المال المخاطر، حيث تجد فيها هذه الشركات مرتعا لتحقيق أرباح باهظة. فحسب تقرير للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، الخاص بسنة ٢٠٠٣، تعتبر الولايات المتحدة وهونغ كونغ وفنلندا وتايوان، على الترتيب، هي الدول الأكثر ربحية في مجال رأس المال المخاطر. ولذلك نجد في تايوان وحدها تنشط ٢٤١ مؤسسة رأس مال مخاطر بمبلغ إجمالي قدره ٤,٩ مليار دولار أمريكي وباستثمارات إجمالية قدرها ٤٨٤ مليون دولار موجهة في معظمها نحو التكنولوجيا العالية، ويرجع ذلك أساساً إلى إرادة الحكومة التايوانية في ترقية هذه الصناعات حتى تشكل قطباً متميزاً فيها، وهو ما يترجم بالدعم المباشر الموجه لرأس المال المخاطر[٢].

أما بالنسبة لأوروبا، وحسب تقرير الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر (EVCA)، فقد تم خلال سنة ٢٠٠٤ استثمار نحو ٩ مليار يورو في عمليات رأس المال المخاطر ورأس مال التطوير، وذلك بزيادة بنسبة ٧٪ عن سنة ٢٠٠٣. ورغم هذا التطور يبقى هذا النوع من الاستثمارات في أوروبا لا يمثل إلا حوالي نصف ما يستثمر من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية (١٦ مليار دولار في سنة ٢٠٠٤)[٣].

1) Jean Lachmann, op. cit., p21.
2) in : article paru dans la Revue financière Grande Chine n° 265 - 05/11/2004
3) Le capital-risque retrouve des couleurs en Europe, Le Monde du 16.03.05 , www.lemonde.fr

وحتى من الناحية التاريخية نجد أن الممولين المخاطرين هم الذين كانوا في الحقيقة وراء تثمين وتجسيد مختلف الاختراعات التي عرفتها البشرية على مر الدهر. فلولا هؤلاء لم يكن للتطور التكنولوجي أن يصل إلى ما وصل إليه اليوم. وهذا يعني أن رأس المال المخاطر كان موجوداً منذ القديم، والجديد في الأمر نسبياً هو قيام شركات متخصصة في هذا المجال، وهو ما حدث لأول مرة في الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي.

وما يهمنا هنا هو البحث في سبل إنشاء ودعم مثل هذه الشركات في بلداننا. ونعتقد أنه بإمكان المصارف الإسلامية المساهمة بفعالية في هذا المجال، إن بإقامة بنوك متخصصة في هذا المجال أو بإنشاء فروع متخصصة لبنوك قائمة. وفي هذا السياق يندرج مقترح مصرف المشاركة المخاطر.

غير أن قيام ونجاح شركات رأس المال المخاطر يستوجب توفر جملة من الشروط، منها ما هو عام، أي يتعلق بشروط الاستثمار عموما، ومنها ما هو خاص، يتعلق بطبيعة مثل هذا النوع من الشركات. فأما الشروط العامة فيمكن إجمالها في وجود فرص استثمار حقيقية ومناخ ملائم للاستثمار، وهو ما يفترض أصلاً وجود إرادة قوية وحقيقية لدى الحكومات، كما يفترض أيضاً وجود سوق مالية نشيطة، ذلك أن نظام المشاركة يقتضي إمكانية طرح وتداول الأسهم بيسر وسرعة. وأما الشروط الخاصة فتتعلق أساساً بإيجاد إطار قانوني للاستثمار المخاطر بحيث يتضمن، فضلاً عن إطار العمل، منح امتيازات خاصة، مباشرة وغير مباشرة، للممولين المخاطرين، على غرار الامتيازات الممنوحة للمنشئين، وأبرزها الاعفاءات أو التفضيلات الضريبية. ومن صور هذه الإعفاءات المشجعة:

- إعفاء دخل الأسهم أو شهادات الاستثمار الموجهة للاستثمارات المخاطرة من الضريبة؛
- إعفاء أرباح المؤسسات من الضريبة في حالة إعادة استثمارها في مشروعات مخاطرة كالبحث والتطوير أو مشروعات التجديد التكنولوجي؛
- إعفاء شركات رأس المال المخاطر نفسها، كليا أو جزئيا، من الضريبة لمدة طويلة نسبياً.

إن الاهتمام بقطاع رأس المال المخاطر ودعمه يفترض بداهة الاهتمام بترقية قطاع الصناعة عموماً، والصناعات المجددة، والقائمة على أساس تكنولوجي، بوجه خاص. فالقطاعان متلازمان، ولا وجود لأحدهما من دون وجود الآخر. ففي فرنسا مثلا لما تم اعتماد قانون شركات رأس المال المخاطر (قانون ١١/٠٧/١٩٧٢) سماها بالشركات المالية للتجديد (SFI) وأوضح فيه قواعد عملها والمرتبطة بها. وفي الجزائر، وعلى الرغم من اعتماد بنك الجزائر لشركتين للاستثمار المخاطر، لا نجد بابا خاصا في القانون التجاري، المعدل في ١٩٩٣، يتعلق بتنظيم هذا النوع من الشركات.

**٤ـ التعريف بمصرف المشاركة المخاطر:**

مصرف المشاركة المخاطر هو وسيط مالي متخصص في تمويل المشاريع عالية المخاطر عن طريق المشاركة المحدودة، على أن لا يكون نشاطها معارضا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد يكون هذا المصرف مستقلاً، كما يمكن أن يكون فرعاً من مصرف كبير. وهذا التعريف يتضمن خمسة أبعاد محددة لطبيعته:

١- فهو وسيط مالي، إذ أنه يقوم بتجميع رءوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل من المدخرين (خاصة من البنوك والمؤسسات المالية) ليستثمرها، إلى جانب رأسماله، عن طريق المشاركة في المشروعات.

٢- مصرف متخصص، وهو مصرف استثمار، وبالتالي يخرج من نطاقه تمويل العمليات التجارية أو تمويل التشغيل.

٣- المشاريع التي يتولى تمويلها ذات طبيعة خاصة تتسم بدرجة عالية من المخاطرة، وخاصة منها المشاريع التكنولوجية، بما فيها مشاريع البحث والتطوير.

٤- أسلوب التمويل هو المشاركة المحدودة وفق نسبة معلومة، وهي محدودة من حيث الزمن (٢-٣ سنوات)، ومن حيث المبلغ (أقلية من رأس المال: ٢٠-٣٠٪) ومن حيث الغرض (مشروع محدد).

٥- يشترط في المشاريع الممولة أن تكون في إطار الحلال[١].

وعليه، فإن منطق عمل هذا المصرف يطابق تماماً من الناحية الإجرائية ما تقوم بعض مصارف الأعمال، وبصورة خاصة شركات رأس مال المخاطر، من تمويلات عن طريق المشاركة. غير أن الإضافة الأساسية التي يجب مراعاتها تتمثل في البعد الخامس الوارد أعلاه، والمتمثل في شرط مطابقة مبادئ الشريعة الإسلامية.

١) وفي الحديث: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً» رواه الترمذي.

وبطبيعة الحال لا ينحصر مبدأ مطابقة أحكام الشريعة الإسلامية في مجرد كون المشاريع الممولة حلال، بل يتعداه إلى مختلف العمليات المالية وغير المالية. فلا يصح التعامل في الأوراق المالية ذات العائد الثابت، سواء في مجال توظيف فائض السيولة أو في مجال تجميع المدخرات، كما لا يصح أيضاً الدخول في عمليات تشوبها صفات محرمة كالجهالة والغرر[1] والغش والخداع أو الخيانة[2].

يقول ابن قدامة: ولا يجوز أن يكون رأس مال الشركة مجهولا ولا جزافا لأنه لابد من الرجوع به عند المفاصلة، ولا يمكن مع الجهل والجزاف. ولا يجوز بمال غائب ولا دين، لأنه لا يمكن التصرف فيه في الحال وهو مقصود الشركة[3].

وللإشارة فقد تعمدنا عدم إضافة صفة «إسلامي» للمصرف المقترح، حيث لم نسمه مصرف المشاركة المخاطر الإسلامي، حتى يتسع المجال لأي وسيط مالي للقيام بهذه الوظيفة. كما إن صفة إسلامي في حد ذاتها كثيراً ما تكون محل نفور أحيانا، أو مغالطة في أحيان أخرى. فالعبرة ليست بالمسميات وإنما بالأعمال والأهداف.

---

١) الفرق بين الجهالة والغرر، كما ذكر القرافي المالكي، أن الغرر ما لا يدرى هل يحصل أم لا؟ كالطير في الهواء والسمك في الماء. أما ما علم حصوله وجهلت صفته فهو المجهول، كبيع الانسان ما في كمه، فهو يحصل قطعا، لكن لا يدرى أي شيء هو. وذهب ابن تيمية إلى أن الجهالة نوع من أنواع الغرر، فكل جهالة غرر، وليس كل غرر جهالة. عن: نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١: ١٩٩٣، ص١١٨

٢) وفي الحديث القدسي: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما». رواه أبو داود عن أبي هريرة.

٣) ابن قدامة، المغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٢٧

وعليه، فعمل هذا المصرف قائم على مفهوم الشركة، وعلى وجه التحديد شركة العنان[١]، والتي مؤداها أن يشترك اثنان بماليهما ويعملا فيه بأنفسهما والربح بينهما، وهي جائزة بالإجماع. ومع إن الأصل في هذه الشركة أن يشتركا بماليهما وعملهما، وهو ما يعني مشاركة المصرف في إدارة المشروع، إلا أنه يجوز تفويض العمل لأحدهما (وهنا نقصد صاحب المشروع) في إطار عقد التمويل، إذا ما ثبت التراضي بينهما وثبتت المصلحة في ذلك[٢].

فشركة العنان، كما يقول ابن قدامة، قائمة على الوكالة والأمانة. ومن شرط صحتها أن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف، فإن أذن له مطلقا في جميع التجارات تصرف فيها، وإن عين له جنساً أو نوعاً أو بلداً تصرف فيه دون غيره، لأنه متصرف بالإذن فوقف عليه كالوكيل[٣].

والمشاركة تقوم على قاعدتين أساسيتين هما[٤]:

١) الشركة في الفقه الإسلامي نوعان: شركة أملاك وشركة عقود. الأولى أن يشترك اثنان أو أكثر في عين بإرث أو وصية أو هبة أو شراء ونحو ذلك، والثانية أن يقول أحدهما للآخر شاركتك في كذا ويقول الآخر قبلت، وهي أربعة أنواع: شركة العنان، شركة الأبدان، شركة الوجوه، وشركة المفاوضة. عن: محمد صالح محمد الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، دار المجتمع/دار الوفاء، ١٩٩٠، ص١٤٤.

٢) وقد خالف مالك رحمه الله ذلك، إذ أوجب اجتماعهما في العمل وتكافؤهما فيه على قدر رءوس أموالهما. أنظر المرجع السابق، ص ص١٧٦-١٧٧.

٣) ابن قدامة، المغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٢٩.

٤) مصطلحات الفقه المالي المعاصر: معاملات السوق، إعداد مجموعة من الباحثين تحت إشراف يوسف كمال محمد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٦.

١- أن يكون الربح مشاعا غير محدد ، غنما بغرم ، فيحرم العائد الثابت دون مراعاة لنتيجة الأعمال ؛

٢- أن يكون رأس المال معرضاً للمشاركة في الخسارة ، ولا يجوز ضمانه ، فإذا ضمن أصبح لا يستحق ربحاً ويعفى من الخسارة .

وحيث إن هذا المصرف يعد ضمن بنوك الأعمال ، فهو يعتمد على رأس ماله في مشاركاته ، وبالتالي فهو لا يستقبل الودائع من الجمهور . ومع ذلك فلا مانع من أن يصدر سندات مضاربة أو سندات مشاركة متوسطة وطويلة الأجل يدعم بها طاقته التمويلية يشتريها الجمهور ، فضلاً عن البنوك والمؤسسات المالية .

أما عن فترة المشاركة فهي تتراوح من سنتين إلى أربع سنوات في الغالب ، وبذلك فهو لا يستهدف المشاركة الدائمة في رءوس أموال الشركات . وتختلف فترة التمويل باختلاف طبيعة المشاريع الممولة ومرحلة دورة حياتها ، وهو ما سنبينه فيما يلي .

**٥- مجالات تمويل مصرف المشاركة المخاطر:**

يمكن أن يتدخل رأس مال الاستثمار (capital-investissement) في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة . وتختلف أهمية وأهداف التمويل من مرحلة إلى أخرى . فإذا كان الهدف في مرحلة الإنشاء هو مرافقة المؤسسات الصغيرة نحو بوابة الدخول إلى عالم الأعمال ، فإن الهدف في مرحلة النضج أو التدهور هو مرافقة المؤسسات نحو بوابة الخروج من المأزق ، في حين أن الهدف في مرحلة النمو هو مساعدة مؤسسات لها منتجات وأسواق وترغب في التطوير ، وبالتالي الارتقاء إلى أعلى .

فمصرف المشاركة المخاطر يمكنه التدخل إذا في مراحل حاسمة ثلاث من حياة المؤسسة : إنشاء ، تطوير ، وإعادة نهوض أو تحويل، كما يبين الشكل التالي :

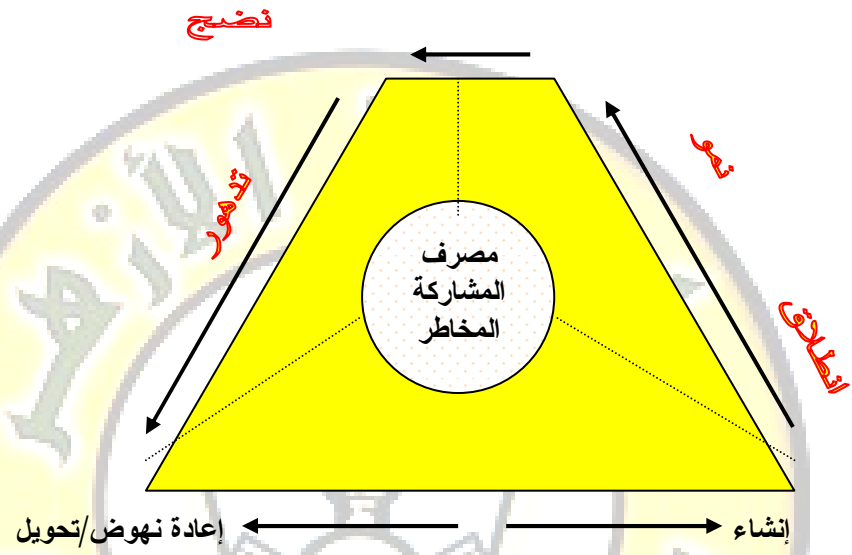


شكل ٢ : مجالات تدخل مصرف المشاركة المخاطر

ولذلك ينبغي التمييز هنا ما بين ثلاث مراحل أساسية : مرحلة الانطلاق، مرحلة النمو ، ومرحلة النضج ، وبالتالي تصور ثلاثة أنماط من التمويل : تمويل الإنشاء ، تمويل التطوير ، وتمويل التحويل أو إعادة النهوض . وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

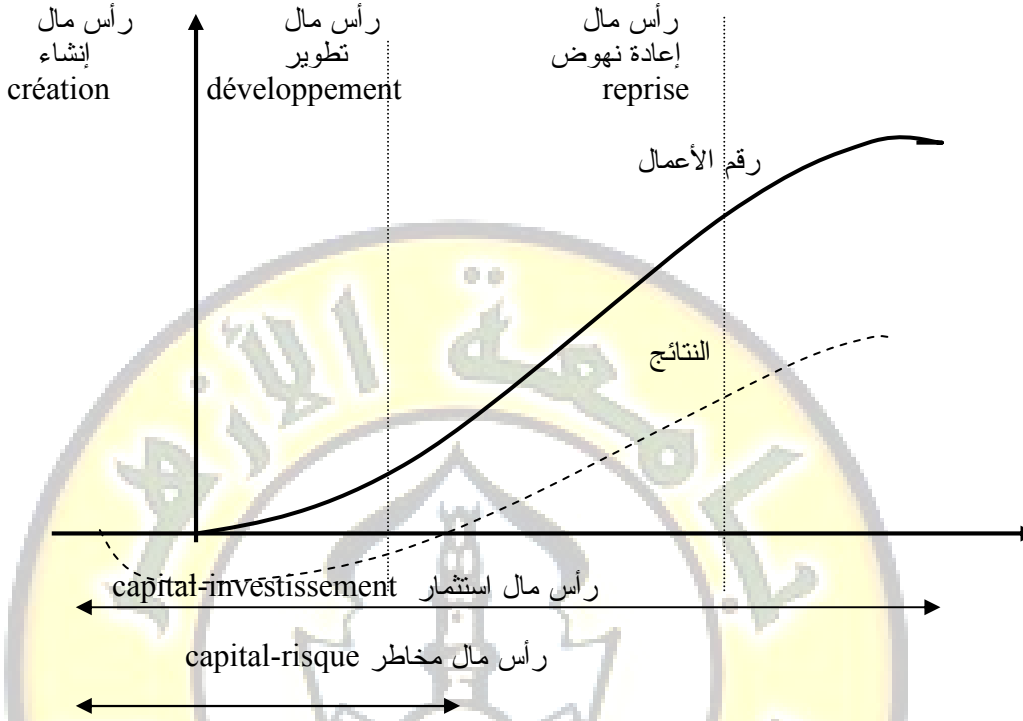


**شكل ٣ : أشكال الاستثمار المخاطر تبعا لدورة حياة المؤسسة**

**والجدير بالملاحظة هو أن اصطلاح رأس المال المخاطر، بمفهومه الضيق، يرتبط في الواقع بالمراحل الأولى من دورة حياة المشروع، والتي تتضمن :**

- **مرحلة البذرة (capital-amorçage)، وهي تشمل دراسات الجدوى وإعداد تصاميم المنتج/المنتجات النمطية (prototype)؛**
- **ومرحلة الإنشاء (capital-création)، أي إنشاء المؤسسة؛**
- **ومرحلة الإقلاع (capital-démarrage)، والتي يمكن أن تمتد إلى دورتين أو ثلاث من حياة المؤسسة.**

**وحيث إن الممول المخاطر (le capital-risqueur) يتوقع عائده أساسا من**

فائض القيمة التي يحققها عند إعادة بيعه لمساهماته في المشروع، فإنه لا يدخل إلا في مشروعات يعتقد أنها تمتلك طاقة نمو كبيرة (un fort potentiel). ومع ذلك فقد يتعرض إلى خطر عدم بيع تلك المساهمات، في حالة تعثر المشروع، أو إلى خطر فقدان رأس ماله في حالة انهيار المشروع وموته نهائيا.

وبالمقابل، يطلق على رأس المال المخصص في مرحلة النمو رأس مال التطوير (capital-développement)، وعلى رأس المال المخصص في مرحلة النضج رأس مال إعادة نهوض/التحويل (capital reprise-transmission).

ومع ذلك فقد استعملنا اصطلاح رأس المال المخاطر هنا بمفهومه الواسع بحيث يشمل أي رأس مال موجه لاستثمارات تنطوي على مخاطرة عالية، وذلك بغض النظر عن مرحلة دورة حياة المؤسسة. فحتى مشروعات التجديد، التي تتم في مرحلة النمو، أو مشروعات إعادة التأهيل التي تتم في مرحلة النضج، نعتبر أنها من مهام رأس المال المخاطر.

انطلاقا من هذا التصور نشرح المراحل الثلاث التي يمكن أن يتدخل فيها مصرف المشاركة المخاطر، وهي كما يلي:

**١ـ تمويل الإنشاء:**

ويتعلق الأمر هنا بمشاريع جديدة، وبالتالي فرأس المال المطلوب هنا هو رأس مال إنشاء. ولا ينحصر التمويل هنا على الانطلاق فحسب، بل يشمل أيضاً ما قبل الانطلاق (seed capital ou capital-amorçage)، ومرحلة الإقلاع (start up ou le démarrage)، ثم مرحلة ما بعد الإقلاع، والذي يمتد طوال دورة أو دورتين من الاستغلال (early stage)، بل ويمكن أن يتم الاتفاق على مدة أطول من ذلك (٣ـ٥ سنوات)، حيث تتم مرافقة المؤسسة المنشأة حتى تصبح قادرة على القيام بنفسها.

وتنبع هذه الأهمية مما يمكن أن يتيحه هذا النوع من رأس المال للمؤسسات الناشئة من دعم مالي ومرافقة تقنية. وتتضاعف هذه الأهمية بالنسبة لاقتصادياتنا التي تعرف حالياً إعادة تشكيل وتأهيل تتمثل في التحول إلى اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد الانهيار الذي آلت إليه المؤسسات العمومية، بما فيها المؤسسات ذات الحجم الكبير.

وحيث إن العقبة الأولى التي تواجه عملية الإنشاء تتمثل في مشكلة التمويل، فقد عمدت مختلف الحكومات إلى اتخاذ تدابير شتى في هذا المجال، كتقديم قروض حسنة للمنشئين وإنشاء صناديق لضمان القروض وتوقيع اتفافات لمنح قروض بفوائد ميسرة وغيرها[1]. ومع ذلك ما تزال مشكلة تمويل الإنشاء مطروحة.

وعليه، فإنه من المتوخى أن يحقق مصرف المشاركة المخاطر آثراً إيجابياً في هذا المجال، ليس فحسب من خلال توفير التمويل، ولكن أيضا من خلال توفير الدعم والمرافقة طوال مرحلة الانطلاق (Start up). وإن كان ذلك من باب توسيع نطاق عمل هذا المصرف، حيث يتطلب ذلك منه أن يتوفر على إدارة فنية متخصصة في ذلك.

**٢ـ تمويل التطوير:**

في ظل مرحلة النمو قد تعمد المؤسسة إلى تطوير منتجات جديدة أو تقنية جديدة في مجال العمليات أو فتح خط إنتاج جديد أو تجديد منتجات قائمة، وفي أغلب هذه الحالات تكون المؤسسة مضطرة للقيام بنشاط بحث وتطوير، وكل ذلك

١) رحيم حسين، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات، ورقة مقدمة للدورة التدريبية حول «تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية» المنظمة في جامعة سطيف بالتعاون ما بين كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة خلال الفترة ٢٥-٢٠٠٣/٠٥/٢٨.

يحتاج إلى مبالغ معتبرة من رأس المال، ناهيك عن المخاطر التي تتخلل مثل هذه المشاريع، وهنا يتدخل رأس المال المخاطر، في الوقت الذي توصد فيه البنوك التقليدية أبوابها حيال مثل هذه المشاريع.

ويتدخل الممول المخاطر، والمقصود هنا هو مصرف المشاركة المخاطر، عن طريق مشاركة المؤسسة في جزء من التمويل، وذلك من خلال سندات مشاركة محددة من حيث الأجل ونسبة الربح. وهذا يعني أن المخاطرة تكون موزعة ما بين المؤسسة والمصرف المخاطر، وهو ما يفرض على المصرف أيضاً مشاركة المؤسسة في دراسات جدوى المشروع المزمع تمويله، أو على الأقل تمحيصها إذا ما قامت المؤسسة بها لوحدها.

**٣ـ تمويل التحويل وإعادة النهوض:**

ويتعلق هذا التمويل بمرحلة حرجة من حياة مؤسسة قائمة في مرحلة النضج تتجه نحو التدهور. والمطلوب هنا هو إما إعادة النهوض بهذه المؤسسة من طرف أصحابها أنفسهم أو بإشراك غيرهم، وإما التنازل عنها لتصبح مهمة إعادة النهوض بنفس النشاط، أو بنشاط معدل، محولة لأطراف أخرى. وفي كلا الحالتين تحتاج عملية إعادة النهوض إلى أموال مخاطرة تشبه إلى حد ما عملية الإنشاء. فالأمر يحتاج في الحقيقة إلى عملية تجديد شاملة: تجديد في التكنولوجيا، وتجديد في الهيكلة والتنظيم، وتجديد في العمليات. وبالتالي فإن التمويل المطلوب يكون هاما لا تقدر المؤسسة، وهي في حالها، على توفيره.

إن المرحلة الحالية لاقتصادياتنا مليئة بمثل هذه الحالات. ولئن كان حال المؤسسات العمومية المتعثرة هو الأكثر تجسيداً لذلك، فإن الكثير من مؤسسات القطاع الخاص أصبحت تعاني من مصاعب جمة للاستمرار أمام المنافسة الأجنبية الشرسة. وأمام ضعف، أو بالأحرى غياب، بنوك الاستثمار وشركات رأس المال

المخاطر لا يبقى من خيار أمام هذه المؤسسات سوى إستراتيجية التصفية أو التصفية القضائية.

**٦ـ خاتمة:**

نود الإشارة في هذه الخاتمة إلى أن «مصرف المشاركة المخاطر» لا يمثل في الحقيقة آلية جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية، بقدر ما هو تنبيه لجانب هام تم إغفاله في الواقع. فالمشاركة هي الأصل في نظام التمويل الإسلامي، وهي قائمة على أساس العدل في توزيع العائد والخطر، وبالتالي عدم أكل الناس أموال بعضهم لبعض بالباطل.

ولئن كان تقديمنا لمصرف المشاركة المخاطر في هذه الورقة على ضوء عمل شركات رأس المال المخاطر، فذلك لقيام هذه الأخيرة على منطق «الغنم بالغرم» أو «الخراج بالضمان»، وهو ما يعني مشاركة الممول للمستثمر في السراء والضراء. فالمشاركة والمضاربة صيغتان موجودتان منذ القديم (أي قبل الإسلام)، ولكن لما أقرهما الإسلام رسم لهما ضوابط تنفي الظلم بين العباد. وفي الآية الكريمة، على لسان داود، قال تعالي: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (ص، ٢٤). والخلطاء هم الشركاء.

فالفقهاء والاقتصاديون شركاء في تطوير عمل المصارف الإسلامية، ومن خلال عملهما المشترك يبنى صرح نظام مصرفي ومالي متكامل قادر على الاستجابة لمتطلبات تنمية المجتمعات الإسلامية، التي هي الآن في أمس الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات. ولا ننسى في الآخير التأكيد على مسئولية المصارف الإسلامية القائمة في البحث عن آليات أخرى للمساهمة الفعالة في تنمية مجتمعاتها، بدلاً من الانغلاق على أنفسها والاقتصار في تمويلاتها على عمليات التأجير والمرابحات

العقارات، وكذا تنبيه السلطات في هذه البلدان إلى أهمية رأس مال الاستثمار أو رأس المال المخاطر كآلية لتمويل مشروعات الاقتصاد الجديد ، بحيث تقدم لها كل الإغراءات والتحفيزات المناسبة لقيامها وعملها .

# نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية
## (المرابحة ، المضاربة ، المشاركة)

دكتور محاسب/ محمد البلتاجي(*)

**تمهيد:**

تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطوراً هائلاً في الصناعة المصرفية الإسلامية سواء في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة مثل بنك بوبيان بالكويت وبنك البلاد بالسعودية والبنك الإسلامي البريطاني بانجلترا خلال عام ٢٠٠٥ ، أوفى شكل تحول بعض البنوك إلى العمل المصرفي الإسلامي مثل بنك الشارقة بالإمارات عام ٢٠٠٤ والبنك العقاري الكويتي عام ٢٠٠٥ ، بالإضافة إلى تقديم العديد من البنوك المحلية والدولية للعمل المصرفي الإسلامي إلى جانب العمل المصرفي التقليدي مثل HSBC ومجموعة سيتي جروب وبنوك المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لآخر إحصائية صادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٤ فقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم ٢٨٤ مصرفاً إسلامياً بحجم أعمال يزيد عن ٢٦١ مليار دولار ، بالإضافة إلى أكثر من ٣١٠ بنكاً تقليدياً يقدم عمليات مصرفية إسلامية بحجم إعمال يصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار .

وقد صاحب هذا التطور في السوق المصرفي الإسلامي والذي نشأ عام ١٩٧٥ مع افتتاح البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي ، تطوراً مماثلاً في وسائل الاستثمار الإسلامية المقدمة للعملاء في البنوك الإسلامية لتصل حالياً إلى حوالي ١٥ وسيلة استثمارية مستخدمة بالبنوك الإسلامية.

---

(*) مدير برامج المصارف المتوافقة مع الشريعة المعهد المصرفي مؤسسة النقد العربي السعودي.

**مشكلة البحث:**

على الرغم من تطور الصناعة المصرفية الإسلامية فقد تبين للباحث من خلال ما توفر لديه من بيانات ومعلومات من خلال الدراسة الاستطلاعية عدم توافر نموذج لتقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من المقاصد من أهمها :

١- إبراز أهمية تقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية.

٢- اقتراح أسس ومعايير لتقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة).

٣- إعداد نموذج لتقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، والمشاركة)

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث في إعداد نموذج محاسبي لتقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية، مما يوفر للعاملين والمتعاملين أداة لتقويم أداء الوسائل الاستثمارية المطبقة بالمصارف الإسلامية.

**خطة البحث:**

لقد خطط هذا البحث ليقع في ثلاثة مباحث نظمت على النحو التالي :

المبحث الأول : أهمية تقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني : معايير تقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث : النموذج المقترح لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية.

ولقد أوردنا في نهاية البحث الخلاصة وأهم التوصيات وقائمة بأهم المراجع التي تم استخدامها في الدراسة.

## المبحث الأول
## أهمية تقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية

**تمهيد:**

يهدف هذا المبحث إلى بيان مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي وأهمية استثمار المال، ومميزات وسائل الاستثمار الإسلامية ، ثم يتم بيان أهمية تقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية والمشكلات العملية للتقويم وكيفية التغلب على تلك المشكلات.

ويتم تناول ذلك من خلال :

أولاً : مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي.

ثانياً : أهمية تقويم أداء وسائل الاستثمار.

ثالثاً : مشكلات تقويم الأداء وسبل التغلب عليها.

**أولاً: مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي:**

يتميز الاستثمار الإسلامي بأن له طبيعة خاصة ومتميزة ، حيث يعد استثمار المال وتنميته واجباً شرعياً انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: «من ولي يتيماً فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» رواه الترمذي، ويعد المحافظة على الأموال من مقاصد الشريعة والتي ذكرها الشاطبي وهي «حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال».

ويعد الربح في الفكر الإسلامي وقاية لرأس المال حيث يجمع جمهور الفقهاء على أنه «لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال» ، وعلى أن الربح وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران الذي يلحق به[1].

---

١) أحمد تمام محمد «دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامي والفكر المحاسبي الحديث»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر ١٩٧٥م، صـ١١٩.

أ- معايير استثمار الأموال في الإسلام[1] :

وضع الإسلام مجموعة من المعايير التي تحكم استثمار الأموال من أهمها :

١- معيار العقيدة : حيث ينطلق استثمار المال وفقاً للضوابط الشرعية وأن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه ، ويجب استخدامه بعيداً عن الربا .

٢- المعيار الأخلاقي : حيث يلتزم الفرد المسلم بمجموعة من القيم الأخلاقية عند استثمار الأموال من أهمها عدم الغش وعدم أكل أموال الناس بالباطل.

٣- معيار التنمية : حيث يهدف التشغيل الكامل لرأس المال إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى أن يتم مراعاة أولويات الاستثمار وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات.

٤- معيار ربط الكسب بالجهد : وهو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الإسلام فلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب.

٥- معيار الغنم بالغرم : وهو الربح مقابل الخسارة وينطلق هذا المعيار من القاعدة الشرعية «الخراج بالضمان» والتي تعني إن من ضمن أصل شيء فله ما يخرج منه من ربح أو خسارة.

ب- السمات التي يتميز بها الاستثمار في البنوك الإسلامية[2]

يتميز الاستثمار في البنوك الإسلامية بالعديد من السمات من أهمها :

١- التعدد والتنوع بما يوفر أساليب تتناسب مع كافة الاحتياجات.

---

١) أحمد مصطفى عفيفي، استثمار المال في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٣م، صـ٤٣.

٢) نقلا بتصرف عن :

- مصطفى كمال طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، القاهرة، ١٩٩٩م، صـ٢١٣.
- محمد عبد الحليم، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤م، ص ٨.

٢- البعد عن استخدام أسعار الفائدة.

٣- تمسك إدارة البنك الإسلامي بالمفهوم الحقيقي للنقود باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة حيث أن النقود كما قال ابن القيم هي/ رؤوس أموال وجدت ليتجر بها لا فيها.

٤- ربط المشروعات الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع عملاً بأولويات الاستثمار في الشريعة «الضروريات والحاجيات والتحسينات».

٥- الالتزام بإحكام الإسلام إباحة أو منعاً في مختلف الأنشطة الاستثمارية للبنك.

٦- إن جميع الأساليب تضمن استخدام التمويل في الاقتصاد الحقيقي بمعنى توجيهها لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات.

٧- تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة الاستثمارية.

**ثانياً: أهمية تقويم أداء وسائل الاستثمار:**

إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من وسائل الاستثمار يستوجب تقويم أداء تلك الوسائل.

وقد تبين للباحث من خلال نتائج قائمة الاستبيان والمقابلات الشخصية أنه توجد أهمية لتقويم أداء وسائل الاستثمار بالبنوك الإسلامية وقد تم ترتيب عناصر الأهمية على النحو التالي:

١- معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء:

أشارت عينة الدراسة إلي أهمية معرفة مدى تلبية صيغة الاستثمار لاحتياجات العملاء ، فإذا كانت الصيغة تلبي تلك الاحتياجات فعلى البنك التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

٢- معرفة مخاطر هذه الصيغة.

أشارت عينة الدراسة إلى أنه قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء لابد من التعرف على مخاطرها وهل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.

٣- معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك:

أفادت عينة البحث أن من أهمية تقويم أداء الصيغة معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك وهل تحقق هذه الصيغة عائداً مناسباً أم لا في ضوء مخاطر التطبيق.

٤- معرفة مشكلات ومعوقات تطبيقها :

جاء هذا العنصر رابعاً في أهمية التقويم فالبنك يريد التعرف على ما هي المشكلات والمعوقات التي تصادفه عند تطبيق هذه الصيغة.

٥- معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية:

حيث يهدف البنك من تقويم أداء وسائل الاستثمار التعرف على مدى إمكانية منافسة هذه الصيغة للصيغ التقليدية المقدمة.

**ثالثاً: مشكلات تقويم الأداء وسبل التغلب عليها:**

تبين للباحث من خلال المعلومات الواردة بقوائم الاستبيان والمقابلات الشخصية أن هناك العديد من المشكلات التي تعوق تقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية ومن أهمها :

١- عدم جود هيئة مختصة بتقويم الأداء :

تبين من نتائج الدراسة أنه لا يوجد في الواقع العملي بالسوق المصرفي الإسلامي جهة تختص بتقويم أداء وسائل الاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية.

٢- عدم وجود معايير للتقويم متفق عليها :

تبين من نتائج الدراسة أنه لا يوجد في الصناعة المصرفية الإسلامية معايير متفق عليها يمكن الاستناد إليها في تقويم أداء وسائل الاستثمار.

**٣- عدم توافر البيانات:**

**تبين من نتائج الدراسة عدم توافر البيانات والمعلومات عن وسائل الاستثمار المستخدمة بالسوق المصرفي الإسلامي ، والتي يمكن من خلالها إعداد مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية.**

**ويرى الباحث أنه يمكن التغلب على تلك المعوقات في حالة تضافر الجهود المبذولة من المؤسسات الدولية المسئولة عن المصارف الإسلامية مثل هيئة المعايير والمجلس العام للمصارف الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في إصدار معايير لتقويم أداء الصناعة المصرفية الإسلامية، مع توفير بيانات ومعلومات تمكن من إعداد مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية وتقويم أدائها بصفة عامة ووسائل الاستثمار بصفة خاصة.**

## المبحث الثاني
## معايير تقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية

**تمهيد:**

تتميز وسائل الاستثمار بالبنوك الإسلامية بالعديد من السمات والأهداف، ومن ثم فإن المعايير التي تستخدم لتقويم أدائها يجب أن تتفق مع تلك السمات والأهداف(*).

وسوف يركز الباحث خلال هذه الدراسة على تقويم أداء وسائل الاستثمار المرابحة والمضاربة والمشاركة، وسوف يتم تناول ذلك على النحو:

أولا: الطبيعة المميزة لوسائل الاستثمار ( المرابحة ، المضاربة ، المشاركة )

ثانياً: المعايير المقترحة لتقويم الأداء.

**أولاً: الطبيعة المميزة لصيغ التمويل (المرابحة ، المضاربة ، المشاركة):**

١- الطبيعة المميزة للمرابحة:

يعد بيع المرابحة من أنواع البيوع المشروعة واحد قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية ، والمرابحة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة وفي اصطلاح الفقهاء هي: بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح ، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم.

وتعد المرابحة المصرفية واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في السوق المصرفي الإسلامي، ويقوم البنك من خلال هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من سلع استهلاكية وأصول إنتاجية.

وفي الواقع العملي تُطبق هذه الصيغة تحت مسمى: «بيع المرابحة للآمر بالشراء»، وتتضمن هذه الصيغة وعد بالشراء وبيع بالمرابحة ، حيث يتقدم العميل للبنك بطلب شراء سلعة معينة ، ويقوم البنك بالشراء ثم بيعها للعميل مع ربح متفق عليه ويتم السداد على أقساط دورية.

(*) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى محمد البلتاجي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر عام ١٩٩٧م بعنوان «معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية».

وقد تبين من خلال البيانات المنشورة للبنوك السعودية أن صيغة المرابحة تستحوذ على ما بين ٣٠ – ٣٥٪ من حجم التمويل الممنوح للعملاء بالسوق المصرفي السعودي وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها :

أ – أن المرابحة سهلة الفهم والتطبيق سواء للمتعاملين أو العاملين بالمصارف الإسلامية.

ب– أن مخاطر المرابحة منخفضة بالمقارنة بالصيغ الأخرى (المضاربة، المشاركة).

٢– الطبيعة المميزة للمضاربة :

تعد المضاربة من أهم وأقدم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي وهي نوع من المشاركة بين رأس المال من جانب والعمل من جانب آخر.

والمضاربة نوعان إما مضاربة مطلقة (وتعني إطلاق يد المضارب في الاستثمار وفي أي نوع من الأنشطة الاستثمارية)، أو مضاربة مقيدة (وتعني تحديد نوع النشاط الاستثماري للمضارب).

وتتميز المضاربة بأنها من الصيغ الاستثمارية التي يمكن استخدامها في جانبي الميزانية كموارد وكاستخدامات.

وقد تبين من البيانات المنشورة أن المضاربة تشكل نسبة ٠,٠٢٪ إلى ١٪ من حجم التمويل الممنوح للعملاء بالسوق السعودي ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها :

أ– ارتفاع مخاطر الصيغة حيث يتم دفع كامل رأس المال من قبل البنك ويقدم العميل الجهد فقط .

ب– أن البنك يتحمل كافة الخسائر في حالة عدم تقصير العميل .

ج– صعوبة تطبيق صيغة المضاربة في الواقع العملي لعدم استيعابها من قبل العاملين والمتعاملين في المصارف الإسلامية.

ويستخدم عقد المضاربة بشكل واسع في جانب الموارد المالية للبنك كما يستخدم أيضاً في الودائع الاستثمارية ولكن لا يوجد هذا المنتج بالسوق السعودي كمنتج مصرفي

نظراً لانتشار صناديق الاستثمار ، حيث يقوم العملاء بإيداع أموالهم بالصناديق (أرباب أموال) ويقوم البنك (المضارب) باستثمار هذه الأموال مقابل حصة من الأرباح، وتبلغ أرصدة تلك الصناديق حوالي ٤٤ مليار ريال تشكل حوالي ٧٥٪ من حجم الصناديق بالسوق المصرفية السعودية.

٣- الطبيعة المميزة للمشاركة:

تعد المشاركات من أساليب الاستثمار المتميزة في الفقه الإسلامي حيث تلائم طبيعة المصارف الإسلامية، ويمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ويعتمد التمويل بالمشاركة على أساس مشاركة المصرف في التمويل الذي يطلبه المتعاملون دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل بالقروض بالمصارف التقليدية، وإنما يشارك المصرف المتعامل في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خساراً ، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيع متفق عليها بين المصرف والمتعامل وهذه الأسس مستمدة من قواعد شركة العنان.

هذا ويتميز أسلوب البنك الإسلامي في التمويل بالمشاركة عن أساليب البنوك التجارية في التمويل بالإقراض في أن مشاركة البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته وبالتالي تزيد من أرباح البنك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة ودائعه بعد ذلك[١].

وتتميز صيغة المشاركة بتعدد أنواعها وهي:

أ- المشاركة الثابتة المستمرة: وهي مساهمة البنك في رأس مال بعض الشركات كمساهم.

ب- المشاركة الثابتة المنتهية: وهي المشاركة في تمويل صفقة أو مشروع تنتهي المشاركة بنهايته.

١) مصطفى كمال طايل ، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، صـ ١٩٥

ج- المشاركة المتناقصة: وتسمى المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك وهي المساهمة في إنشاء مصنع على سبيل المثال ويكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف تدريجياً في ملكية المصنع.

د- المشاركة المتغيرة: وهي البديل الشرعي عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يأخذ البنك حصته من الأرباح الفعلية في نهاية العام وفقاً للنتائج المالية للمشروع.

وقد تبين من البيانات المنشورة محدودية استخدام صيغة المشاركة في مجال التمويل حيث تشكل نسبة تتراوح بين ١ر٣٪ إلى ١ر١٪ من حجم التمويل المقدم للعملاء خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ حيث تناقصت النسبة بحوالي ٢٪ ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها:

١- صعوبة التنفيذ والمتابعة، حيث لا يتوافر العنصر البشري القادر على دراسة وتنفيذ ومتابعة أنواع المشاركات المتعددة.

٢- عدم وجود أنظمة رقابية وتنظيمية تتناسب مع طبيعة أسلوب المشاركة.

٣- ارتفاع المخاطر نتيجة أن البنك يشارك في الأرباح والخسائر.

وبعد أن تناول الباحث الطبيعة المميزة لوسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة) يتناول فيما يلي المعايير المقترحة لتقويم أداء وسائل الاستثمار.

## ثانياً: المعايير المقترحة لتقويم أداء وسائل الاستثمار:

تبين من خلال نتائج الاستبيان والمقابلات الشخصية التي قام بها الباحث عدم وجود معايير متفق عليها لتقويم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية. وقد اقترح الباحث في قائمة الاستبيان مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها في تقويم أداء وسائل الاستثمار.

وقد قام الباحث بتحليل نتائج الدراسة بهدف إعداد نموذج محاسبي يمكن استخدامه في قياس أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية.

وفيما يلي المعايير وأهم مؤشرات القياس المقترحة لتقويم الأداء.

١- معايير الضوابط الشرعية:

يعد الالتزام بالضوابط الشرعية من أهم خصائص المصارف الإسلامية والتي تسعى إلى إبراز الالتزام بتلك الضوابط من خلال تقديم منتجاتها إلى العملاء.

ويعد معيار الالتزام بالضوابط الشرعية من أهم المعايير التي يجب قياسها عند تقويم أداء وسائل الاستثمار.

ويمكن قياس هذا المعيار من خلال المؤشرات التالية:

أ- وجود الهيئة الشرعية:

يعد وجود الهيئة الشرعية بالبنك من مؤشرات التزام البنك بالضوابط الشرعية حيث أن من مهام الهيئة الشرعية إعداد العقود الشرعية لوسائل الاستثمار ومراجعة النماذج وإجراءات العمل للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة وإصدار الفتاوى المتعلقة بالتطبيق.

ب- وجود إدارة للرقابة الشرعية:

يعد وجود إدارة داخلية للرقابة الشرعية بالبنك من مؤشرات التزام البنك بالضوابط الشرعية حيث إن من مهامها الرئيسية التأكد من التزام البنك بتطبيق الضوابط والفتاوى الشرعية الصادرة من الهيئة.

جـ – الالتزام بالمعيار الشرعي لهيئة المحاسبة[١]:

يعد الالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة من عناصر التزام البنك الإسلامي بالضوابط الشرعية في تقديمها لوسائل الاستثمار للعملاء.

٢- معيار الربحية:

يعد تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها من خلال وسائل الاستثمار المتعددة والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالبنك الإسلامي، وترجع أهمية الأرباح لكونها مصدراً من مصادر ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف بالإضافة إلى أن الأرباح تمكن المصرف من زيادة الإحتياطيات وبالتالي مواجهة أي خسائر محتملة، كما أنها من أحد الوسائل لزيادة رأس المال بالمصارف.

١) أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة المعايير الشرعية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الشرعي للهيئة وتم إصدار مجلد يضم عدد ١٣ معيار شرعي من بينها معايير المرابحة والمشاركة، والمضارب ، البحرين ، مايو ٢٠٠٢م.

لذا يعد معيار الربحية من أهم المعايير التي تقيس كفاءة استخدام وسائل الاستثمار.
ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق العديد من المؤشرات منها :

أ- نسبة العائد على الاستثمارات:

ويستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار مقارنة بإجمالي إيرادات الاستثمارات للبنك:

$$\text{نسبة العائد} = \frac{\text{إيرادات وسيلة الاستثمار}}{\text{إجمالي إيرادات الاستثمار بالبنك}} \times ١٠٠$$

ب- نسبة ربحية وسيلة الاستثمار:

يستخدم هذا المؤشر لقياس الأرباح الناشئة عن استخدام الأموال في تلك الوسيلة الاستثمارية.

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{أرباح وسيلة الاستثمار}}{\text{رصيد التمويل}} \times ١٠٠$$

جـ - معدل تحقيق أهداف الموازنة:

يستخدم هذا المعدل لقياس مدى تحقيق البنك لأهدافه المحددة بالموازنة التقديرية لوسيلة الاستثمار.

٣- معيار الاستثمار (التوظيف):

يعد معيار الاستثمار مؤشراً هاماً للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة ومدى تلبيته لاحتياجات المتعاملين ، حيث أن عملية منح الائتمان لا تنتهي بمجرد منح العميل التمويل المطلوب وإنما يتطلب الأمر متابعة العميل في السداد حتى يسترد المصرف أمواله مرة أخرى.

ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية من أهمها :

أ- الوزن النسبي للصيغة:

ويستخدم هذا المؤشر للتعرف على الوزن النسبي لوسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الأخرى المستخدمة بالمصرف.

$$\text{الوزن النسبي للصيغة} = \frac{\text{رصيد تمويل الصيغة}}{\text{إجمالي تمويل البنك}} \times ١٠٠$$

ب- نسبة المتأخرات:

ويستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة المتأخرات إلى حجم التمويل المقدم للعملاء .

$$\text{نسبة المتأخرات} = \frac{\text{رصيد المتأخرات}}{\text{رصيد تمويل الصيغة}} \times ١٠٠$$

ج- معدل النمو:

يتم قياس معدل نمو استخدام وسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الاستثمارية الأخرى.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{رصيد التمويل الحالي} - \text{رصيد التمويل السابق}}{\text{رصيد التمويل السابق}} \times ١٠٠$$

٤- معيار تطبيق وسيلة الاستثمار:

يحدد هذا المعيار مدى قيام البنك بتطبيق الأعراف المصرفية خلال تقديمه لوسائل الاستثمار .

ويمكن قياس هذا المعيار من خلال المؤشرات التالية:

أ- إعداد أدلة نظم العمل :

يعد إعداد المصرف لدليل نظم عمل لوسيلة الاستثمار مؤشراً لكفاءة المصرف في تقديم هذا المنتج للعملاء .

ب- الالتزام بالمعيار المحاسبي لهيئة المحاسبة[١]:

قياس مدى التزام البنك بالمعيار المحاسبي الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

جـ- تطبيق نظام محاسبي:

يعد وجود وتطبيق نظام محاسبي لوسيلة الاستثمار من مؤشرات قياس مدى قيام البنك بالتطبيق السليم لوسائل الاستثمار.

---

١) أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجلد معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية منذ عام ١٩٩٣م ، وتبلغ المعايير الحالية الصادرة من الهيئة ١٨ معيار محاسبي، البحرين، عام ٢٠٠٣م.

**٥- معيار تلبية احتياجات العملاء :**

يعد هذا المعيار من أهم المعايير للتعرف على مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات المتعاملين.

**ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق مجموعة من المؤشرات من أهمها :**

**أ- تنوع مجال الاستخدام :**

**يتم قياس أداء وسيلة الاستثمار ومدى تلبيتها لاحتياجات العملاء عن طريق معرفة مجالات استخدام الصيغة من حيث تلبيتها لاحتياجات قطاع الأفراد وقطاع الشركات ، ومدى تلبيتها للقطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعية، تجارية، عقارية) وطبيعة المدة الزمنية لاستخدام وسيلة الاستثمار (قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل).**

**ب- معدل نمو العملاء :**

**يعد معدل نمو العملاء مؤشراً على تلبية تلك الوسيلة الاستثمارية لاحتياجات العملاء ، ومدى قدرة العاملين بالبنك على تسويق تلك المنتجات من خلال استيعابهم لأسلوب وسيلة الاستثمار وتطبيقها بالصورة الصحيحة .**

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{عدد العملاء الحالى} - \text{عدد العملاء السابق}}{\text{عدد العملاء السابق}} \times ١٠٠$$

وبعد أن تناول الباحث المعايير المقترحة لتقويم أداء وسائل الاستثمار بالبنوك الإسلامية، يتناول في المبحث التالي النموذج المقترح لتقويم أداء وسائل الاستثمار.

## المبحث الثالث

## النموذج المحاسبي المقترح لتقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة ، المضاربة ، المشاركة)

**تمهيد:**

يتناول هذا المبحث النموذج المحاسبي المقترح لتقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة ، المشاركة) ، وتطبيق هذا النموذج على السوق المصرفي السعودي بغرض قياس أداء وسائل الاستثمار.

ويتم تناول ذلك على النحو التالي:

أولاً: النموذج المحاسبي المقترح لتقويم أداء وسائل الاستثمار.

ثانياً: تقويم أداء وسائل الاستثمار بالسوق المصرفي السعودي (المرابحة ، المضاربة، المشاركة).

**أولاً: النموذج المحاسبي المقترح لتقويم أداء وسائل الاستثمار(۞):**

من خلال نتائج الاستبيان والمقابلات الشخصية التي قام بها الباحث يقترح الباحث النموذج التالي لتقويم أداء وسائل الاستثمار بالبنوك الإسلامية .

ويتضمن النموذج المقترح العناصر التالية:

١- معايير التقويم: وهي عدد ٥ معايير .

٢- الوزن النسبي للمعيار :جاءت الأوزان النسبية لكافة المعايير على النحو المبين بالنموذج.

٣- المؤشرات المقترحة للقياس: يتضمن النموذج عدد ١٤ مؤشراً يمكن استخدامها في قياس الأداء .

٤- الوزن النسبي لمؤشرات القياس: افترض الباحث إعطاء أوزان نسبية متساوية للمؤشرات.

٥- معدل تحقق المؤشر: وهي تعبر عن نتائج القياس الفعلي لتطبيق الصيغة.

---

۞) يشير الباحث إلى أن هذا النموذج يعد نواة لنموذج يمكن تطويره واستخدامه لتقويم أداء وسائل الاستثمار والصناعة المصرفية الإسلامية.

٦- الوزن النسبي لتحقيق المعيار: وهي نسبة الأداء الفعلي لوسيلة الاستثمار.

٧- معدل قياس الأداء: توضح هذه الخانة إجمالي معدل قياس الأداء بالمصرف وهو حاصل ضرب الوزن النسبي لتحقق للمؤشر × الوزن النسبي للمعيار.

٨- تحليل النتائج: توضح هذه نتائج الدراسة الميدانية.

**النموذج المقترح لتقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية**

| المعايير المقترحة (١) | الوزن النسبي للمعيار٪ (٢) | المؤشرات المقترحة للقياس (٣) | الوزن النسبي للمؤشر٪ (٤) | معدل تحقق المؤشر٪ (٥) | الوزن النسبي لتحقيق المعيار٪ (٦) | معدل قياس الأداء (٧) | تحليل النتائج (٨) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- معيار الضوابط الشرعية | ٣٠٪ | ١- وجود هيئة شرعية | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٢- وجود إدارة للرقابة | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٣- الالتزام بالمعيار الشرعي | ٣٣٪ | | | | |
| | | | ١٠٠٪ | | | | |
| ٢- معيار الربحية | ٢٥٪ | ١- العائد على الاستثمار | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٢- ربحية الاستثمار | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٣- تحقيق أهداف الموازنة | ٣٣٪ | | | | |
| | | | ١٠٠٪ | | | | |
| ٣- معيار الاستثمار (التوظيف) | ٢٠٪ | ١- الوزن النسبي للصيغة | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٢- نسبة المتأخرات | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٣- معدل النمو | ٣٣٪ | | | | |
| | | | ١٠٠٪ | | | | |
| ٤- معيار التطبيق | ١٥٪ | ١- أدلة نظم العمل | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٢- الالتزام بالمعيار المحاسبي | ٣٣٪ | | | | |
| | | ٣- وجود نظام محاسبي | ٣٣٪ | | | | |
| | | | ١٠٠٪ | | | | |
| ٥- معيار تلبية الاحتياجات | ١٠٪ | ١- تنوع مجال الاستخدام. | ٥٠٪ | | | | |
| | | ٢- معدل نمو العملاء. | ٥٠٪ | | | | |
| الإجمالي | ١٠٠٪ | | ١٠٠٪ | | | | |
| معدل تحقق المعايير | | | | | | ١٠٠٪ | |

## ثانياً: تقويم أداء وسائل الاستثمار:

سوف يقوم الباحث بتطبيق النموذج المقترح لتقويم الأداء وسائل الاستثمار على السوق المصرفي السعودي نظراً لتوافر البيانات المالية عن وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة).

## أسلوب تطبيق النموذج:

وقد قام الباحث بتحليل البيانات المالية المنشورة لصيغ التمويل المرابحة والمضاربة والمشاركة خلال الأعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) في الجدول رقم (١) وقد جاءت نتائج التحليل المالي على النحو التالي:

جدول رقم (١)

التحليل المالي لوسائل الاستثمار في السوق السعودي خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٥)م

بالمليون ريال

| الصيغة / الأعوام | المرابحة | | المضاربة | | المشاركة | | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة | ٪ | قيمة | ٪ | قيمة | ٪ | |
| ٢٠٠٠ | ١٧,٥٣٥ | ٢٩,٨ | ١١ | ٠,٠٢ | ١,٨١٧ | ٣,١ | |
| ٢٠٠١ | ٢٢,٠٣٣ | ٣١,٩ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٢,٠٦١ | ٣,٠ | |
| ٢٠٠٢ | ٢٥,٢٢٢ | ٣٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٢,٢٠٧ | ٢,٦ | |
| ٢٠٠٣ | ٣٢,٨٤١ | ٢٨,٨ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٢,٤٦٥ | ٢,٢ | |
| ٢٠٠٤ | ٦٢,١٦٤ | ٢٧,٥ | ٢,٠١٣ | ١,٢ | ٢,٣٠٠ | ١,٤ | |
| ٢٠٠٥ | ٦٣,٨٦٧ | ٣٥,٢ | ١,٨٦٦ | ١,٠ | ٢,٠٤٥ | ١,١ | |

## ١- تقويم أداء المرابحة :

**النموذج المقترح لتقويم أداء المرابحة**

| المعايير المقترحة | الوزن النسبي للمعيار٪ | المؤشرات المقترحة للقياس | الوزن النسبي للمؤشر٪ | معدل تحقق المؤشر ٪ | الوزن النسبي لتحقيق المعيار ٪ | معدل قياس الأداء | تحليل النتائج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- معيار الضوابط الشرعية | ٣٠٪ | ١- وجود هيئة شرعية | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩٪ | | |
| | | ٢- وجود إدارة للرقابة | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩٪ | | |
| | | ٣- الالتزام بالمعيار الشرعي | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ٣٠٪ | | |
| ٢- معيار الربحية | ٢٥٪ | ١- العائد على الاستثمار | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٨,٢٪ | | |
| | | ٢- ربحية الاستثمار | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٨,٢٪ | | |
| | | ٣- تحقيق أهداف الموازنة | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٨,٢٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ٢٥٪ | | |
| ٣- معيار الاستثمار (التوظيف) | ٢٠٪ | ١- الوزن النسبي للصيغة | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٦,٦٪ | | |
| | | ٢- نسبة المتأخرات | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٦,٦٪ | | |
| | | ٣- معدل النمو | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٦,٦٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ٢٠٪ | | |
| ٤- معيار التطبيق | ١٥٪ | ١- أدلة نظم العمل | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٥٪ | | |
| | | ٢- الالتزام بالمعيار المحاسبي | ٣٣٪ | ٠,٠٪ | ٠,٠٪ | | |
| | | ٣- وجود نظام محاسبي | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٥٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ٦٦٪ | ١٠٪ | | |
| ٥- معيار تلبية الاحتياجات | ١٠٪ | ١- تنوع مجال الاستخدام. | ٥٠٪ | ٢٥٪ | ٢,٥٪ | | |
| | | ٢- معدل نمو العملاء. | ٥٠٪ | ٢٥٪ | ٢,٥٪ | | |
| الإجمالي | ١٠٠٪ | | ١٠٠٪ | ٥٠٪ | ٥٪ | | |
| معدل تحقق المعايير | | | | | ٩٠٪ | | |

### تحليل نتائج تقويم أداء المرابحة :

### ١- معيار الضوابط الشرعية:

**تبين من خلال البيانات المنشورة ونتائج الاستبيان أن كافة البنوك السعودية تلتزم بهذا المعيار سواء في مجال التمويل أو صناديق الاستثمار من حيث وجود هيئة شرعية وإدارة للرقابة الشرعية مع الالتزام بالمعيار الشرعي للمرابحة.**

٢- معيار الربحية:

وقد تبين أن معدل ربحية المرابحة بالسوق السعودي من المعدلات المقبولة لدى البنك والمتعاملين كما تحقق معدلات نمو سنوية.

٣- معيار الاستثمار ( التوظيف ):

تستحوذ صيغة المرابحة على ٣٠٪ ← ٣٥٪ (٦٣ مليار ريال) من حجم التمويل المصرفي الإسلامي بالسوق السعودي، كما أن نظام صرف الرواتب عن طريق البنوك أدي إلى انخفاض نسبة المتأخرات، كما تبين أيضاً استخدام المرابحة في نشاط صناديق الاستثمار.

٤- معيار التطبيق:

تبين وجود أدلة نظم عمل للمرابحة ووجود أنظمة محاسبية ، ولكن غالبية البنوك لا تلتزم بالمعيار المحاسبي لهيئة المحاسبة .

٥- معيار تلبية الاحتياجات:

من خلال نتائج الدراسة تبين أن غالبية استخدام المرابحة في تمويل الأفراد فقط وتمويل قصير الأجل كما تحقق معدل نمو لمدة ٥ سنوات.

ويمكن القول أن معدل تحقق المعايير للمرابحة يبلغ ٩٠٪.

## ٢- تقويم أداء المضاربة :

**النموذج المقترح لتقويم أداء المضاربة**

| المعايير المقترحة | الوزن النسبي للمعيار ٪ | المؤشرات المقترحة للقياس | الوزن النسبي للمؤشر ٪ | معدل تحقق المؤشر ٪ | الوزن النسبي لتحقيق المعيار ٪ | معدل قياس الأداء | تحليل النتائج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- معيار الضوابط الشرعية | ٣٠٪ | ١- وجود هيئة شرعية | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩ ٪ | | |
| | | ٢- وجود إدارة للرقابة | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩ ٪ | | |
| | | ٣- الالتزام بالمعيار الشرعي | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩ ٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ٣٠٪ | | |
| ٢- معيار الربحية | ٢٥٪ | ١- العائد على الاستثمار | ٣٣٪ | ٥٠٪ | ٤,٢ ٪ | | |
| | | ٢- ربحية الاستثمار | ٣٣٪ | ٥٠٪ | ٤,٢ ٪ | | |
| | | ٣- تحقيق أهداف الموازنة | ٣٣٪ | ٥٠٪ | ٤,٢ ٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ٥٠٪ | ١٢,٣ ٪ | | |
| ٣- معيار الاستثمار (التوظيف) | ٢٠٪ | ١- الوزن النسبي للصيغة | ٣٣٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| | | ٢- نسبة المتأخرات | ٣٣٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| | | ٣- معدل النمو | ٣٣٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| ٤- معيار التطبيق | ١٥٪ | ١- أدلة نظم العمل | ٣٣٪ | ١٧٪ | ٢,٤ ٪ | | |
| | | ٢- الالتزام بالمعيار المحاسبي | ٣٣٪ | ١٧٪ | ٢,٤ ٪ | | |
| | | ٣- وجود نظام محاسبي | ٣٣٪ | ١٧٪ | ٢,٤ ٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ٥٠٪ | ٧,٢ ٪ | | |
| ٥- معيار تلبية الاحتياجات | ١٠٪ | ١- تنوع مجال الاستخدام. | ٥٠٪ | ٢٥٪ | ٢,٥ ٪ | | |
| | | ٢- معدل نمو العملاء. | ٥٠٪ | ٢٥٪ | ٢,٥ ٪ | | |
| الإجمالي | ١٠٠٪ | | ١٠٠٪ | ٥٠٪ | ٥٪ | | |
| معدل تحقق المعايير | | | | | ٥٤,٥٪ | | |

### تحليل نتائج أداء المضاربة:

**١- معيار الضوابط الشرعية:**

تبين من خلال الدراسة أن كافة البنوك السعودية تلتزم بهذا المعيار سواء في مجال التمويل أو مجال صناديق الاستثمار.

**٢- معيار الربحية:**

تبين من خلال الدراسة أن ربحية التمويل بالمضاربة مرتفعة ولكنها محدودة الاستخدام ، ويرجع ذلك إلى عدم إقبال البنوك والمتعاملين على استخدام تلك الصيغة نظراً لارتفاع المخاطر، وفي المقابل يستخدم عقد المضاربة في العلاقة التعاقدية بين البنك

والمستثمرين (المودعين) في صناديق الاستثمار والتي تحقق في غالب الأحيان ربحية مقبولة للبنك والمتعاملين .

٣- معيار الاستثمار ( التوظيف ) :

تبين من خلال البيانات المنشورة محدودية استخدام المضاربة في التوظيف حيث لا تشكل أكثر من ١٪ من حجم التمويل (١ر٨ مليار ريال).

٤- معيار التطبيق:

يتم تطبيق صيغة المضاربة في مجال صناديق الاستثمار وتوجد أدلة للنظم وأدلة محاسبية بالبنوك التي تطبقها .

٥- معيار تلبية الاحتياجات:

تبين كما ذكر سابقا محدودية استخدام المضاربة في التمويل ، ولكن يتم استخدامها بصورة كبيرة في مجال صناديق الاستثمار .

ويمكن القول أن معدل تحقق المعايير للمضاربة يبلغ ٥ر٥٤٪.

**٣- تقويم أداء المشاركة :**

**النموذج المقترح لتقويم أداء المشاركة**

| المعايير المقترحة | الوزن النسبي للمعيار٪ | المؤشرات المقترحة للقياس | الوزن النسبي للمؤشر٪ | معدل تحقق المؤشر٪ | الوزن النسبي لتحقيق المعيار٪ | معدل قياس الأداء | تحليل النتائج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- معيار الضوابط الشرعية | ٣٠٪ | ١- وجود هيئة شرعية | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩٪ | | |
| | | ٢- وجود إدارة للرقابة | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩٪ | | |
| | | ٣- الالتزام بالمعيار الشرعي | ٣٣٪ | ٣٣٪ | ٩,٩٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ٣٠٪ | | |
| ٢- معيار الربحية | ٢٥٪ | ١- العائد على الاستثمار | ٣٣٪ | ٥٠٪ | ٤,٢٪ | | |
| | | ٢- ربحية الاستثمار | ٣٣٪ | ٥٠٪ | ٤,٢٪ | | |
| | | ٣- تحقيق أهداف الموازنة | ٣٣٪ | ٥٠٪ | ٤,٢٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ٥٠٪ | ١٢,٣٪ | | |
| ٣- معيار الاستثمار (التوظيف) | ٢٠٪ | ١- الوزن النسبي للصيغة | ٣٣٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| | | ٢- نسبة المتأخرات | ٣٣٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| | | ٣- معدل النمو | ٣٣٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ٠٪ | ٠٪ | | |
| ٤- معيار التطبيق | ١٥٪ | ١- أدلة نظم العمل | ٣٣٪ | ١٧٪ | ٢,٤٪ | | |
| | | ٢- الالتزام بالمعيار المحاسبي | ٣٣٪ | ١٧٪ | ٢,٤٪ | | |
| | | ٣- وجود نظام محاسبي | ٣٣٪ | ١٧٪ | ٢,٤٪ | | |
| | | | ١٠٠٪ | ٥٠٪ | ٧,٢٪ | | |
| ٥- معيار تلبية الاحتياجات | ١٠٪ | ١- تنوع مجال الاستخدام. | ٥٠٪ | ٢٥٪ | ٢,٥٪ | | |
| | | ٢- معدل نمو العملاء. | ٥٠٪ | ٢٥٪ | ٢,٥٪ | | |
| الإجمالي | ١٠٠٪ | | ١٠٠٪ | ٥٠٪ | ٥٪ | | |
| معدل تحقق المعايير | | | | | ٥٤,٥٪ | | |

**تحليل نتائج أداء المشاركة :**

**١- معيار الضوابط الشرعية :**

**تبين من خلال نتائج الاستبيان والبيانات المنشورة أن كافة البنوك السعودية تلتزم بهذا المعيار .**

**٢- معيار الربحية :**

**تبين من خلال نتائج الاستبيان والبيانات المنشورة ارتفاع معدل ربحية المشاركة، ولكن تحجم بعض البنوك عن استخدام تلك الصيغة في التمويل .**

٣- معيار الاستثمار ( التوظيف ) :

تبين من البيانات المنشورة أن حجم التمويل بالمشاركة ١٪ (حيث انخفض من ٣٪ إلى ١٪) (٢ مليار ريال) ويرجع ذلك إلى ارتفاع المخاطر وعدم توافر خبرة كبيرة لدى البنوك في مجال تطبيق الصيغة ، وقد تبين تركز استخدام الصيغة في مجال تمويل الشركات وخاصة الكبيرة منها نظرا لانخفاض المخاطر .

٤- معيار التطبيق:

يتم تطبيق صيغة المشاركة في مجال محدود وقد تبين وجود أدلة للنظم وأدلة محاسبية بالبنوك التي تطبقها .

٥- معيار تلبية الاحتياجات:

تبين من خلال الدراسة أن المشاركة تلبي احتياجات قطاع الشركات.

ويمكن القول أن معدل تحقق المعايير للمشاركة يبلغ ٥٤,٥٪.

## الخاتمـــة

**أولاً: الخلاصة :**

خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

١- أن المرابحة هي الصيغة المفضلة لدى المصارف الإسلامية والمتعاملين معها .

٢- محدودية استخدام المضاربة في مجال التمويل ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطرها ، مع استخدامها بشكل كبير في مجال صناديق الاستثمار .

٣- محدودية استخدام المشاركة في مجال التمويل ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطرها وعدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين، مع تركز استخدامها لتمويل قطاع الشركات.

٤- عدم وجود مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية .

٥- عدم توافر البيانات والمعلومات عن تطبيق وسائل الاستثمار بالبنوك الإسلامية.

٦- لا يوجد تقويم أداء لوسائل الاستثمار بالصناعة المصرفية الإسلامية.

٧- عدم إصدار أي معلومات عن تقويم أداء الصناعة المصرفية الإسلامية من قبل أي الجهات.

**ثانياً: التوصيات:**

١- العمل على إصدار مؤشرات قياسية عن الصناعة المصرفية الإسلامية.

٢- إصدار معايير لتقويم أداء المصارف الإسلامية.

٣- توفير البيانات والمعلومات عن الصناعة المصرفية.

٤- العمل علي رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالمصارف على تطبيق وسائل الاستثمار.

٥- توعية المتعاملين مع المصارف بوسائل الاستثمار المختلفة.

٦- العمل علي الحد من مخاطر تطبيق المضاربة والمشاركة .

**المراجع:**


١- أحمد تمام، «دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامي والفكر المحاسبي الحديث»رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة الأزهر ، ١٩٧٥م.

٢- أحمد مصطفى ، «استثمار المال في الإسلام» ، مكتبة وهبة، القاهرة ٢٠٠٣م.

٣- سيد الهواري ، «الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية» مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦م.

٤- عبد الستار أبو غدة، «بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية» ، الجزء الثاني ، الجزء الثالث ، دله البركة ، السعودية ، ٢٠٠٢م.

٥- عبد الستار أبو غدة، «بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية» ، الجزء الثاني ، الجزء الخامس ، دله البركة ، السعودية ، ٢٠٠٤م.

٦- عز الدين فكري، «المنهج المحاسبي الكمي لتخطيط ورقابة تشكيلة النشاط الاستثماري في المؤسسات المالية الإسلامية» ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة، جامعة الأزهر ، ١٩٩٤م.

٧- عطية فياض، «التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي» ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

٨- محمد البلتاجي، «معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية» رسالة دكتوراه ، كلية التجارة، جامعة الأزهر ١٩٩٧م.

٩- محمد عبد الحليم ، «أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة» ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، عام ٢٠٠٤م.

١٠- مصطفى كمال السيد ، «القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية» ، مطابع غباشي ، القاهرة، ١٩٩٩م.

١١- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «مجلد المعايير الشرعية» ، البحرين ، مايو ٢٠٠٢م.

١٢- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «مجلد معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية» ، البحرين ، يونيو ٢٠٠٣م.

## قائمة استبيان حول تقويم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية
## (المرابحة، المضاربة، المشاركة)

الأخ العزيز:.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تميزت المصارف الإسلامية بشكل كبير في تنوع وسائل الاستثمار حيث توفر أساليب تمويل مختلفة ومتنوعة لتمويل أنشطة وتلبية احتياجات العملاء ومن تلك الوسائل المرابحة والمضاربة والمشاركة إلى غير ذلك من صيغ التمويل.

ومع التطور الذي تشهده الصناعة المصرفية الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والذي يتمثل في تزايد عدد المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية ، وزيادة حجم قطاع التمويل الإسلامي فقد تبين مدى الحاجة إلى تقويم أداء وسائل الاستثمار الإسلامية من حيث مجالات استخدامها والمزايا التي تتمتع بها وصعوبات التطبيق، ومدى مساهمتها في النشاط المصرفي الإسلامي خلال الثلاثين عاماً الماضية وهي عمر العمل المصرفي الإسلامي الذي نشأ عام ١٩٧٥م ، ومساهمة منكم آمل التكرم بالإجابة على الاستبيان المرفق مع الإشارة إلى أن كافة المعلومات سوف تستخدم فقط بغرض البحث العلمي حول هذا الموضوع وتعامل بسرية تامة.

د . محمد البلتاجي

مدير برامج المصارف المتوافقة مع الشريعة

المعهد المصرفي – مؤسسة النقد العربي السعودي

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

# قائمة استبيان حول تقويم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة)

١- هل يتم تطبيق وسائل الاستثمار التالية في البنك ؟

المرابحة ☐ نعم ☐ لا

المضاربة ☐ نعم ☐ لا

المشاركة ☐ نعم ☐ لا

٢- ما هي مجالات استخدام تلك الصيغ بالبنك ؟

| الصيغة | منح تمويل للعملاء ( أفراد ، شركات ) | صناديق الاستثمار | أخرى |
|---|---|---|---|
| المرابحة<br>المضاربة<br>المشاركة | | | |

٣- هل ترى من الضروري تقويم أداء وسائل الاستثمار بالبنوك الإسلامية ؟

☐ نعم ☐ لا

٤- في حالة الإجابة بـ نعم فما هي أهمية التقويم للبنك (برجاء الترتيب حسب الأهمية رقم ١ أهم العناصر ) ؟

☐ معرفة مخاطر هذه الصيغة.

☐ معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات العملاء .

☐ معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك.

☐ معرفة مدى منافستها للصيغ التقليدية.

☐ معرفة مشكلات ومعوقات تطبيقها .

☐ أخرى .. برجاء ذكرها :

.....

..

٥- من وجهة نظركم ما هي مشكلات تقويم أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية ؟

- ☐ عدم وجود معايير للتقويم متفق عليها .
- ☐ عدم توافر بيانات.
- ☐ عدم وجود هيئة مختصة بتقويم الأداء .
- ☐ أخرى .. برجاء ذكرها :

.....

٦- تقويم أداء المرابحة ؟

أ- هل حققت المرابحة احتياجات البنك والعميل ؟

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| - البنك : | ☐ | نعم | ☐ | لا |
| - العميل أفراد | ☐ | نعم | ☐ | لا |
| - العميل شركات | ☐ | نعم | ☐ | لا |

إيضاحات:

.....

.....

.....

ب- ما هي مجالات استخدام وتطبيق المرابحة بالبنك ؟

| | | | |
|---|---|---|---|
| مرابحة أفراد | ☐ | مرابحة اعتمادات | ☐ |
| مرابحة شركات | ☐ | صناديق مرابحة | ☐ |

إيضاحات:

.....

.....

جـ- ما هي المزايا للمرابحة:

| | أوافق | لا أوافق |
|---|---|---|
| - أقدم الصيغ | ☐ | ☐ |
| - سهلة الفهم والتطبيق | ☐ | ☐ |
| - انخفاض المخاطر | ☐ | ☐ |
| - ربحية عالية للبنك | ☐ | ☐ |
| - أخرى .. برجاء ذكرها : | | |

.....

.....

د- ما هي صعوبات تطبيق المرابحة بالبنك ( برجاء الترتيب حسب الأهمية رقم ١ أهم العناصر ) :

| | أوافق | لا أوافق |
|---|---|---|
| - وجود مخالفات شرعية | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود أنظمة محاسبية | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود نظم رقابية وتنظيمية | ☐ | ☐ |
| - ارتفاع المخاطر | ☐ | ☐ |

- أخرى .. برجاء ذكرها :

.....
.....
.....

هـ- ما هي طبيعة مخاطر تطبيق المرابحة بالبنك؟

☐ عالية المخاطر
☐ متوسطة المخاطر
☐ منخفضة المخاطر

و- ما مدى مساهمة المرابحة في أرباح البنك ؟

☐ عالية ( أكثر من ٨٠ ٪ ) ☐ متوسطة (أقل من ٨٠ ٪ )

☐ منخفضة ( أقل من ٥٠ ٪ )

ز- هل يتم تقويم أداء المرابحة بالبنك ؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بنعم فهل يتم التقويم عن طريق :

- متابعة الالتزام بالضوابط الشرعية .
- متابعة معدل نمو العمليات .
- متابعة المتأخرات .
- متابعة الديون المعدومة .
- متابعة زيادة عدد العملاء .
- متابعة أرباح البنك من المرابحة

- أخرى .. برجاء ذكرها :

.....

.....

.....

٧- تقويم أداء المضاربة :

أ- هل حققت المضاربة احتياجات البنك والعميل ؟

- البنك : ☐ نعم ☐ لا
- العميل تمويل ☐ نعم ☐ لا
- العميل صناديق ☐ نعم ☐ لا

إيضاحات :

.....

.....

.....

ب- ما هي مجالات استخدام وتطبيق المضاربة بالبنك ؟

تمويل بالمضاربة أفراد ☐ صناديق مضاربة مقيدة ☐

تمويل بالمضاربة شركات ☐ صناديق مضاربة مطلقة ☐

إيضاحات :

.....

.....

جـ- ما هي مزايا المضاربة :

| | أوافق | لا أوافق |
|---|---|---|
| - انخفاض المخاطر للبنك | ☐ | ☐ |
| - ربحية عالية | ☐ | ☐ |
| - سهلة التطبيق | ☐ | ☐ |

- أخرى .. برجاء ذكرها :

.....

د- ماهي صعوبات تطبيق المضاربة بالبنك( برجاء الترتيب حسب الأهمية رقم ١ أهم العناصر ) :

| | أوافق | لا أوافق |
|---|---|---|
| - صعوبة التطبيق | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود أنظمة محاسبية | ☐ | ☐ |
| - وجود مخالفات شرعية | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود موظفين أكفاء | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود عملاء ذو كفاءة | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود أنظمة رقابية وتنظيمية | ☐ | ☐ |
| - ارتفاع المخاطر | ☐ | ☐ |

- أخرى .. برجاء ذكرها :

.....

.....

.....

هـ- ما هي طبيعة مخاطر تطبيق المضاربة بالبنك؟

☐ عالية المخاطر

☐ متوسطة المخاطر

☐ منخفضة المخاطر

و- ما مدى مساهمة المضاربة في أرباح البنك ؟

☐ عالية ( أكثر من ٨٠ ٪ ) ☐ متوسطة( أقل من ٨٠ ٪)

☐ منخفضة ( أقل من ٥٠ ٪ )

ز- هل يتم تقويم أداء المضاربة بالبنك ؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بنعم فهل يتم التقويم عن طريق :

- متابعة الالتزام بالضوابط الشرعية .

- متابعة معدل نمو العمليات .
- متابعة عدم السداد .
- متابعة الديون المعدومة .
- متابعة زيادة عدد العملاء .
- متابعة عائد البنك من المضاربة .
- أخرى .. برجاء ذكرها :

.....

.....

.....

٨- تقويم أداء المشاركة:

أ- هل حققت المشاركة احتياجات البنك والعميل ؟

- البنك : نعم ☐ لا ☐
- العميل : نعم ☐ لا ☐

إيضاحات:

.....

.....

.....

ب- ما هي مجالات استخدام وتطبيق المشاركة بالبنك ؟

تمويل بالمشاركة أفراد ☐ صناديق مشاركات ☐

تمويل بالمشاركة شركات ☐ تمويل مشاركة متناقصة ☐

تمويل مشاركة ثابتة ☐ تمويل مشاركة متغيرة ☐

إيضاحات:

.....

.....

.....

| جـ- ما هي مزايا المشاركة: | أوافق | لا أوافق |
|---|---|---|
| - انخفاض المخاطر للبنك | ☐ | ☐ |
| - مشاركة العميل في المخاطر | ☐ | ☐ |
| - عالية الربحية | ☐ | ☐ |
| - مرونة التطبيق | ☐ | ☐ |
| - أخرى .. برجاء ذكرها : | | |

.....

.....

| د- ما هي صعوبات تطبيق المشاركة بالبنك ( برجاء الترتيب حسب الأهمية رقم ١ أهم العناصر ) : | أوافق | لا أوافق |
|---|---|---|
| - صعوبة التنفيذ والمتابعة | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود أنظمة محاسبية | ☐ | ☐ |
| - وجود مخالفات شرعية | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود موظفين أكفاء | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود عملاء ذو كفاءة | ☐ | ☐ |
| - عدم وجود أنظمة رقابية وتنظيمية | ☐ | ☐ |
| - ارتفاع المخاطر | ☐ | ☐ |
| - أخرى .. برجاء ذكرها : | | |

.....

.....

.....

هـ- ما هي طبيعة مخاطر تطبيق المشاركة بالبنك؟

☐ عالية المخاطر

☐ متوسطة المخاطر

☐ منخفضة المخاطر

و- ما مدى مساهمة المشاركة في أرباح البنك ؟

☐ عالية ( أكثر من ٨٠ ٪) ☐ متوسطة ( أقل من ٨٠ ٪)

☐ منخفضة ( أقل من ٥٠ ٪ )

ز- هل يتم تقويم أداء المشاركة بالبنك ؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بنعم فهل يتم التقويم عن طريق :

- متابعة الالتزام بالضوابط الشرعية .
- متابعة معدل نمو العمليات .
- متابعة عدم السداد .
- متابعة الديون المعدومة .
- متابعة زيادة عدد العملاء .
- متابعة عائد البنك من المشاركة .
- أخرى .. برجاء ذكرها :

.....

.....

# استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك النهائي في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية

د. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري(*)

د. عبد الموجود عبد المقصود أبو حمادة(**)

## مقدمة الدراسة

تمثل التجارة الإلكترونية اليوم نشاطاً مهما للشركات والمؤسسات التجارية، وأساساً لنجاح أي نشاط تجاري سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ففي فترة وجيزة تحولت التجارة في الدول المتقدمة من الشكل التقليدي من معارض ومكاتب بيع وشركات وأفراد وغيرها إلى الشكل الإلكتروني، وظهرت مصطلحات جديدة مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والحكومة الإلكترونية وغيرها. وقد ساهمت التجارة الإلكترونية في توسيع الأسواق وزيادة الفرص أمام الشركات، فمن المتوقع أن يتضاعف حجم التجارة الإلكترونية من سنة لأخرى ليصل حجمها إلى نحو ٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥م (المبيريك٢٠٠١؛ مبارك ٢٠٠٤؛ Archer and Yuan 2000).

وتقوم الإنترنت في هذه الأيام بدور كبير في مجال تسويق المنتجات وتلبية رغبات واحتياجات السوق والمستهلك. ويعتبر التسوق الإلكتروني واحداً من أنجح استخداماتها، وذلك لما يوفره هذا الأسلوب من الوقت والجهد للمستهلك، حيث أصبح المستهلك الآن يختار احتياجاته بأقل مجهود وبأقل تكلفة وتصل إليه في الوقت المناسب وبطريقة أسهل. ويتصف التسوق الإلكتروني ببعض المزايا الواضحة والتي منها سهولة التنقل بين أماكن البيع من مكان إلى آخر، وتوفير كم هائل من

(*) أستاذ إدارة الأعمال المشارك – كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة القصيم.

(**) أستاذ إدارة الأعمال المساعد – كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة القصيم.

وردت الأسماء بالأبجدية وقد قام الباحثان بتقديم نفس الجهد في هذا البحث.

المعلومات عن المنتجات التي لا تتوافر في السوق التقليدي (Hoffman, et al. 1997, Sandelands, 1997).

والتسوق الإلكتروني يوفر الجهد والوقت للمستهلك، لأن الحاجة تنتفي لذهاب المتسوق إلى المحل التجاري لشراء احتياجاته، كما يقتصد في المال لأنه يوفر تكاليف التنقل أو الحاجة إلى السفر، فضلاً عن أن المتسوق يقوم بالتسوق عبر الإنترنت من داخل البيت أو المكتب ليختار المنتج المناسب بالسعر المناسب وفي الوقت المناسب ومن المكان المناسب ويدفع قيمة مشترياته بوسائل الدفع الإلكترونية المناسبة (أبوفارة، ١٤٢٥هـ ; Forcht, 1996).

ويعتبر التسوق الإلكتروني الذي يقوم به المستهلك النهائي عبر الإنترنت من الأساليب التسويقية الحديثة في الدول العربية، لذلك يشوب مفهومه بعض الغموض لدى المستهلك النهائي، وينخفض اتجاهه نحو استخدامه كأسلوب تسويقي جديد لوجود مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحد من استخدامه وانتشاره. وعلى الرغم من ذلك توجد مجموعة من الدوافع التي قد تدفع المستهلك في هذه الدول إلى استخدامه. لذلك، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى إدراك كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني ومدي استخدام كل منهما له، بالإضافة إلى معرفة دوافع ومعوقات استخدامه في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستهلك النهائي. حيث تشتمل هذه الدراسة على خمسة أقسام، يتناول القسم الأول الإطار العام للدراسة، ويشمل القسم الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، ويحتوى القسم الثالث على أسلوب ومنهج الدراسة، ويتناول القسم الرابع تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفروض، أما القسم الخامس فيشمل أهم نتائج وتوصيات الدراسة وأخيراً المراجع والملاحق.

## الإطار العام للدراسة

### أولاً: مشكلة الدراسة

لقد بدأت الإنترنت تنمو وتتطور في المنطقة العربية وأصبحت لبعض الشركات العربية مواقع على الإنترنت، لكنها لم تبلغ حتى الآن المرحلة أو درجة التطور التي تشهدها في الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها من الدول المتقدمة، وذلك يعزى إلى عدة أسباب تتعلق بالحكومات ورجال الأعمال والمنظمات والمستهلكين في هذه الدول، هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة أخرى من المعوقات التي تواجه كلاً من الشركات والأفراد عند استخدامها مثل عائق اللغة وعدم الثقة والأمان وضعف البنية التحتية وارتفاع أسعار الحاسبات الآلية وغيرها من المعوقات التي تعوق استخدام الإنترنت في المجالات المختلفة (عبد الغني، ٢٠٠٤؛ Anderson, 1997).

ولقد أوضحت دراسة أجرتها وحدة الأبحاث في موقع عجيب أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر ولبنان والأردن تحتل المراتب الأولى من بين الدول العربية التي تستخدم الإنترنت، ولكن بمقارنة الدول العربية بالدول المتقدمة فإنه يمكن القول أن استخدام الإنترنت في الدول العربية مازال محدوداً للغاية، حيث أنه لا يوجد سوى ٣,٥ مليون شخص من أصل ٢٤٠ مليون نسمة في العالم العربي يستخدمون الإنترنت في المجالات المختلفة (www.ajeeb.com, ajeeb research unit, 2001).

وطبقاً لنتائج الاستطلاع المبدئي الذي تم على عينة من المستهلكين في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ونتائج الدراسات السابقة فقد تبين أن إدراك المستهلك العربي لمفهوم التسوق الإلكتروني مازال يشوبه بعض النقص، وأن استعداد المستهلكين العرب للتسويق الإلكتروني مازال محدوداً في دول الشرق الأوسط بصفة عامة ومنها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وذلك لحداثة هذا المجال التسويقي في هذه الدول ولوجود مجموعة من المعوقات التي تواجه المستهلكين العرب عند استخدامه. وبالرغم من أن هناك

العديد من الدراسات العربية التي تناولت موضوع التسويق الإلكتروني، ولكن يمكن القول أن عدد الدراسات العربية التي تناولت مجال التسوق الإلكتروني محدودة، مما شجع الباحث على القيام بهذه الدراسة والتي تناولت مدى استخدام التسوق الإلكتروني في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على المستهلك النهائي.

ويمكن القول أن الدراسة تسعى للإجابة على عدة أسئلة هي: ما مدى إدراك كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني مقارنة بالمفاهيم الإلكترونية الأخرى؟ وما مدى استخدامهما مقارنة بالمجالات الأخرى مقارنة بالأساليب الأخرى ؟ وما هي دوافع الاستخدام؟ وما هي المعوقات التي تواجه كلاً من المستهلك النهائي المصري والسعودي عند استخدام التسوق الإلكتروني؟

**ثانياً: أهمية الدراسة**

إن ظاهرة التسوق الإلكتروني قد لقيت الكثير من الاهتمام من قبل الحكومات وممارسي التسويق في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها في المقابل لم تلق الاهتمام الكافي من الحكومات ورجال التسويق في الدول النامية وخاصة الدول العربية، لذلك فإن هذه الدراسة تمثل مساهمة إيجابية لإلقاء الضوء على هذا المجال. وبصفة خاصة تتمثل أهمية هذه الدراسة بما يلي:

١. أن هذه الدراسة تتعرض لموضوع هام كانت المساهمات البحثية فيه قليلة خاصة في الدول النامية وهو مجال التسوق الإلكتروني.
٢. أن الدراسات التي تمس المستهلك النهائي تعتبر من الدراسات الهامة والمعقدة في نفس الوقت لأنها تدرس العنصر البشري، مما يعطي هذه الدراسة أهميه خاصة.
٣. أن نتائج هذه الدراسة قد تساعد على استخلاص العديد من المؤشرات لمن يهمه أمر التسوق الإلكتروني في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

٤. أن نتائج هذا الدراسة يمكن أن تساعد الحكومة في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية على استخلاص العديد من المؤشرات المفيدة في رسم ووضع السياسات والقوانين التي تحكم العمل في هذا المجال الجديد .

٥. أخيراً فإن هذه الدراسة على نحو ما سلف تعتبر مساهمة عربية متواضعة في مجال التسوق الإلكتروني بجانب الدراسات الأخرى في هذا المجال.

**ثالثاً: أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف يمكن إجمالها بما يلي :

١. معرفة مدى إدراك كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني مقارنة بالمفاهيم الإلكترونية الأخرى.

٢. معرفة مدى استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت.

٣. قياس مدى استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني مقارنة بالأساليب الأخرى للتسوق.

٤. معرفة دوافع استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني، ومدي اختلاف هذه الدوافع حسب جنسية المستهلك.

٥. التعرف على المعوقات التي تواجه كلاً من المستهلك النهائي المصري والسعودي عند استخدام التسوق الإلكتروني، ومدي اختلافها حسب جنسية المستهلك.

٦. معرفة مدى الاختلاف بين المستهلك النهائي المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي إدراك كل منهم لمفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى، ومدي استخدام كل منهم للمجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت والأساليب المختلفة للتسوق، ودوافع استخدام كل منهم للتسوق الإلكتروني والمعوقات التي تواجه كل منهم عند استخدامه.

٧. تقديم بعض التوصيات والمقترحات لمن يهمه أمر التسوق الإلكتروني في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وذلك في ضوء نتائج الدراسة.

**رابعاً: فروض الدراسة**

طبقاً لأهداف الدراسة يمكن القول أن فروض الدراسة تتمثل في خمسة فروض رئيسية والتي سيحاول الباحث إثبات مدى صحتها وهذه الفروض هي:

الفرض الأول: يوجد عدم إدراك لمفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي.

الفرض الثاني: انخفاض استخدام التسوق الإلكتروني من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت.

الفرض الثالث: انخفاض استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني مقارنة بالأساليب الأخرى للتسوق.

الفرض الرابع: يوجد العديد من دوافع التعامل التي قد تزيد من استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني.

الفرض الخامس: أن انخفاض استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني في الوقت الحالي يرجع لوجود مجموعة من المعوقات التي تواجه كلاً منهما.

**الإطار النظري والدراسات السابقة**

## المبحث الأول

## الإطـــار النظـــري

يذكر كل من طايل، (٢٠٠٤)؛ Paul, (1996) Hoffman, et al., 1997 أن الإنترنت هي أداة تسويقية جديدة تمثل شبكة اتصال تربط بين عدد كبير من الشبكات المنتشرة حول العالم من شبكات حكومية وشبكات غير حكومية وشبكات مراكز أبحاث وشبكات جامعات وشبكات تجارية وخدمات فورية ونشرات الكترونية سواء محلية أو دولية من أجل إتمام المعاملات إلكترونياً.

أما بالنسبة للتجارة الالكترونية فيوجد الكثير من الكتاب والمفكرين الذين تناولوا تعريفها حيث لا يوجد اتفاق على وجود تعريف محدد لها فوفقاً لكل من قصراوي (٢٠٠١)؛ و الشميمري (٢٠٠٤)؛ و أبوفارة (١٤٢٥هـ) فإن التجارة الإلكترونية هي «نشاط تجاري يمثل مجموعة متكاملة من عمليات التسويق والإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات والأفكار والتي تتم باستخدام وسائل الكترونية عبر شبكة الإنترنت». فهي لا تقتصر على السلع المادية فقط بل تشمل الخدمات والأفكار والآراء والمعلومات وغيرها.

وفي نفس الوقت أوضح كل من أيوب ومحمود (٢٠٠١)، و باعجاجة (٢٠٠٢)، و رضوان (٢٠٠٠) أن التجارة الإلكترونية هي «عمليات تجارية تتم بين مجموعة من أطراف التبادل والتي تتمثل في شراء وبيع وتوزيع وتسويق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات ومعلومات وغيرها من المنتجات بوسائل إلكترونية باستخدام الوسائل الإلكترونية أو عبر شبكة الإنترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى».

ولقد ذكر كل من طايل (٢٠٠٤)؛ و الجريفاني (٢٠٠٤) أن مفهوم التسويق الإلكتروني لا يختلف عن المفاهيم الأخرى للتسويق إلا فيما يتعلق بوسيلة الاتصال بالعملاء للتسويق لهم، حيث يعتمد التسويق الإلكتروني على شبكة

الإنترنت كوسيلة اتصال سريعة وسهلة وأقل تكلفة، ولممارسة كافة الأنشطة التسويقية من تخطيط المنتجات والتسعير والترويج والتوزيع، وبحوث التسويق، وغيرها من الأنشطة التسويقية اللازمة لتسويق المنتجات عبر شبكة الإنترنت.

ولقد أوضح عبد الغني، (٢٠٠٤)؛ و الجريفاني (٢٠٠٤) أن التسويق الإلكتروني هو استخدام الإنترنت في تسويق المنتجات من قبل الشركات وتحويل الأسلوب التقليدي للتسويق إلى أسلوب إلكتروني، مما يؤدي إلى اتساع حجم السوق المستهدفة أمام هذه الشركات وتسويق هذه المنتجات بسهولة وبأقل تكلفة، كما أوضحا أن التسويق الإلكتروني هو نشاط تجاري قائم على تعامل أطراف التبادل مع بعضهم البعض إلكترونياً عن طريق بيع وشراء وتوزيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت.

وفي الدول العربية يوجد أسلوبان لتطبيق التسوق الإلكتروني، الأول التسوق الإلكتروني عن طريق جمع المعلومات عن السلع والخدمات والقيام بالشراء والدفع عن طريق الإنترنت. والثاني التسوق الإلكتروني عن طريق جمع معلومات مختلفة عن السلع عبر الإنترنت ثم القيام بعملية الشراء من الأماكن الأخرى للتسوق التقليدي مثل المحلات التجارية أو السوبر ماركت وغيرها. وهو الأسلوب الذي يمارسه معظم المستهلكين في الدول العربية في حالة التسوق الإلكتروني (أبوفارة، ١٤٢٥هـ).

ولقد ذكر كل من الشميمري (٢٠٠٤)؛ و الجريفاني (٢٠٠٤) ,Ghosh (1998) أنه بقدر ما يوفره التسويق الإلكتروني من فرص أمام المستهلك، إلا أنه يواجه بعض التحديات التي تحد من استخدامه والاستفادة منه وخاصة في الدول النامية، وبعض هذه التحديات تتمثل في الآتي:

١- أمن وخصوصية المعلومات: تعتبر قضية الخصوصية وسرية وأمن المعلومات التي تتعلق بالمستهلك من التحديات التي تعوق وتؤثر على تقبل بعض المستهلكين لفكرة التسوق الإلكتروني وخاصة أنه عند استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني، فإنه يجب عليه أن يعطي بعض البيانات مثل الاسم، والعنوان،

والوظيفة، وبيانات عن وسيلة السداد ، وغيرها ، لذلك يجب على الشركات التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها أن تحافظ على سرية وخصوصية وأمن المعلومات الخاصة بالمستهلك.

٢- التطور التكنولوجي السريع : يتميز هذا العصر بالتطور التكنولوجي السريع وتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة ومنها التسوق الإلكتروني ، وأن الدول النامية مازالت في بداية التعامل مع مثل هذه الأساليب، وأن هذا التعامل بطيءٌ ويحتاج لوقت وهذا يمثل عائقاً أمام المستهلكين عند استخدام هذه الأساليب التكنولوجية الحديثة.

٣- انخفاض الثقة : تعتبر بطاقات الائتمان من أكثر وسائل الدفع المستخدمة عبر الإنترنت، ولكن نظراً لطبيعة المستهلك وانخفاض ثقته في الإنترنت، فإن عملية الدفع تعتبر من أكثر المعوقات التي تواجه المستهلك الذي يرغب في التسوق الإلكتروني ، لذلك يجب على الشركات التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها أن تستخدم وسائل أخرى لعملية الدفع الإلكتروني توفر ثقة أكثر للمستهلك.

٤- تحديات أخرى : مثل غياب البنية التحتية الضرورية ، العادات والتقاليد الراسخة لدى بعض المستهلكين والتي تمثل عائقاً أمامهم للتحول إلى التسوق الإلكتروني ، أو عدم تقبلهم لفكرة التسوق الإلكتروني ، وعدم توافر أجهزة الكمبيوتر لدى نسبة كبيرة من المستهلكين، وعدم انتشار الإنترنت وبطء شبكة الإنترنت وخاصة في الدول النامية.

أما ما يخص باستخدام الإنترنت بشكل عام ، فقد شهد العالم تطوراً كبيراً في الإقبال على استخدام هذه التقنية الحديثة ، وهناك زيادة مطردة في عدد مستخدمي الإنترنت. فبحسب المسح المجرى من قبل Internet Worlds Stats (2005) بلغ عدد المستخدمين في العالم ٩٢٩ر٧١٠ر٩٣٨ مستخدم حتى عام ٢٠٠٥م. و بلغ معدل النمو للمستخدمين إلى ١٦٠٪ عما كان عام ٢٠٠٠م. و. أما المستخدمين في الشرق الأوسط فقد بلغ عددهم بحسب ما جاء في المسح

٧٠٠ر٧٧٠ر٢١ لعام ٢٠٠٥ م، بمعدل نمو مقداره ٩ر٣١١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠م. وأرجعت الدراسة ذلك إلى التحسن المستمر في البنية التحتية على مستوى العالم وانخفاض أسعار الحاسبات الشخصية وزيادة حدة المنافسة بين الشركات وغيرها من العوامل.

ويوضح الجدول (١) توزيع مستخدمي الانترنت في منطقة الشرق الأوسط حتى عام ٢٠٠٥م. ومعدل نمو المستخدمين من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٥م. وكما يتبين فإن الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية تعتبر أكثر الدول العربية في استخدام الإنترنت، إلا أن كلاً من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية يقعان في مستوى متوسط من حيث نسبة المستخدمين لإجمالي عدد السكان كما يتضح في الجدول رقم (١).

جدول (١)

عدد المستخدمين للإنترنت في العالم العربي حتى عام ٢٠٠٥م

| الدولة | عدد المستخدمين في عام ٢٠٠٠ | عدد المستخدمين حتى ٢٠٠٥ | معدل النمو ٪ | نسبة مستخدمي الانترنت لإجمالي السكان ٪ |
|---|---|---|---|---|
| البحرين | ٤٠ر٠٠٠ | ١٩٥ر٧٠٠ | ٣٨٩ر٣ | ٢٧ر٧ |
| إيران | ٢٥٠ر٠٠٠ | ٤ر٨٠٠ر٠٠٠ | ١ر٨٢٠ | ٧ |
| العراق | ١٢ر٥٠٠ | ٢٥ر٠٠٠ | ١٠٠ | ١ |
| الأردن | ١٢٧ر٣٠٠ | ٤٥٧ر٠٠٠ | ٢٥٩ | ٧ر٩ |
| الكويت | ١٥٠ر٠٠٠ | ٥٦٧ر٠٠٠ | ٢٧٨ | ٢٢ر٤ |
| لبنان | ٣٠٠ر٠٠٠ | ٥٠٠ر٠٠٠ | ٦٦٧ | ١١ر٢ |
| مصر | ٥٦٠ر٠٠٠ | ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ | ٢٨٠ | ٠ر٣ |
| عمان | ٩٠ر٠٠٠ | ١٨٠ر٠٠٠ | ١٠٠ | ٧ر٥ |
| فلسطين | ٣٥ر٠٠٠ | ١٤٥ر٠٠٠ | ٣١٤ | ٣ر٦ |
| قطر | ٣٠ر٠٠٠ | ١٤٠ر٨٠٠ | ٣٦٩ر٣ | ١٨ر٣ |
| السعودية | ٢٠٠ر٠٠٠ | ١ر٥٠٠ر٠٠٠ | ٦٥٠ | ٦ر٩ |
| سوريا | ٣٠ر٠٠٠ | ٦١٠ر٠٠٠ | ١ر٩٣٣٣ | ٣ر٣ |
| تركيا | ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ | ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ | ٢٠٠ | ٨ر٢ |
| الإمارات | ٧٣٥ر٠٠٠ | ١ر١١٠ر٢٠٠ | ٥١ | ٢٩ر٦ |
| اليمن | ١٥ر٠٠٠ | ١٠٠ر٠٠٠ | ٥٦٦ر٧ | ٥ |

المصدر: Internet world stats 2005

ولقد أوضحت دراسة قام بها موقع Internet world stats 2005 أن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية زاد بصورة سريعة منذ بدء استخدام الإنترنت في المملكة عام ١٩٩٧م، حيث ارتفع عدد المستخدمين من ٤٦٥٣٨ مستخدم في عام ١٩٩٨م، إلى ١٥٠٠٠٠٠ مستخدم عام ٢٠٠٥، والجدول رقم (٢) يوضح هذا التطور. ولكن على الرغم من تطور عدد المستخدمين

إلا أن عدد المستخدمين يعتبر قليلاً كنسبة من إجمالي عدد السكان في المملكة حيث لا يتجاوز نسبة ٦,٩ ٪، من إجمالي عدد السكان في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٥.

جدول (٢)

عدد ونسبة مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٥م

| السنة | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المستخدمين بالآلاف | ٤٦ر٥٣٨ | ١١٢ر٥٠٠ | ٣٠٠ر٠٠٠ | ٥٧٠ر٠٠٠ | ١ر٥٠٠ر٠٠٠ |
| نسبة المستخدمين لعدد السكان | ٠ر٢٣ | ٠ر٥٢ | ١ر٤ | ٢ر٦ | ٦ر٩ |

المصدر: Internet world stats 2005

# المبحث الثاني

# الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أنواع من الدراسات وهي مجموعة الدراسات التي تناولت المجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت، ومجموعة الدراسات التي تناولت دوافع استخدام الإنترنت، وأخيراً مجموعة الدراسات التي تناولت معوقات استخدام الإنترنت وذلك كالآتي:

**أولاً: الدراسات التي تتعلق بالمجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت**

في دراسة قام بها Wymbs (2000) حول كيفية استخدام الإنترنت في تسويق الخدمات، أشارت النتائج إلى أن نسبة استخدام الإنترنت في مجال تسويق الخدمات تمثل ٥٠٪ تقريباً من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية العالمية، حيث أن الإنترنت توفر للعميل كافة المعلومات عن الخدمات التي يطلبها وتقلل من تكلفة الخدمة التي يحصل عليها العميل. وفي نفس الوقت أوضحت الدراسة أن قطاع الخدمات اليوم في أشد الحاجة إلى الإنترنت أكثر من القطاع الصناعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وفي النهاية أوصت الدراسة المنشآت الخدمية بضرورة الاتجاه نحو الإنترنت لتسويق الخدمات التي تقدمها لما لذلك من فائدة لها ولعملائها.

أما دراسة Cockburn and Wilson (1996) التي أجراها على مجموعة من الشركات الأمريكية بلغ حجمها ٣٠٠ شركة تعمل في نشاطات اقتصادية مختلفة، فقد تركزت حول المجالات المختلفة التي تستخدم فيها هذه الشركات الإنترنت. ولقد أوضحت الدراسة أن هناك مجالات عديدة لاستخدام الإنترنت من قبل الشركات مثل الإعلان وعرض المنتجات وتقديم المعلومات وغيرها، وأن ترتيب مجالات استخدام الإنترنت من قبل عينة الدراسة تختلف من شركة لأخرى، حيث أن مجالات استخدام الإنترنت في الشركات يعتمد على مجموعة من العوامل مثل

حجم الشركة وخبرتها التكنولوجية، بالإضافة إلى نوعية السلع أو الخدمات التي تقدمها الشركة لعملائها وغيرها من العوامل.

ولقد وجدت دراسة Ernest and Young (1998) والتي شملت عينة حجمها ٨٥٠ مستهلكاً أن معظم المستهلكين يستخدمون الإنترنت لجمع المعلومات والبيانات عن السلع والخدمات المقدمة ثم يقومون بشراء هذه السلع أو الخدمات عن طريق التليفون أو الفاكس وفي بعض الحالات باستخدام الطرق التقليدية في الشراء وذلك بسبب عدم توافر الثقة في أساليب الدفع الإلكتروني، كما أوضحت الدراسة أيضاً أن بعض المستهلكين يستخدمون الإنترنت في عملية الاتصال ومعرفة الأخبار المختلفة، وأن ٧٪ من المستهلكين يقومون بالشراء عن طريق الإنترنت وهم من أصحاب الدخول المرتفعة والثقافة العالية وأن معظم مشترياتهم (٤٠٪) كانت تتعلق بالحاسب الآلي وبرامجه المختلفة.

كما أوضحت نتائج الدراسة التي قام بها Soh, et al. (1997) على عينة من الشركات بلغ حجمها ٩٢ شركة أن الشركات قد تختلف في الهدف من استخدامهم للإنترنت، وأن هذه الشركات تستخدم الإنترنت في مجالات متعددة كانت على الترتيب مجال التسويق ٩٦٪ ومجال خدمة العملاء مثل الاتصال بهم ٨٦٪ والدعاية والإعلان عن منتجات الشركة وعن الوظائف الشاغرة ٦١٪ ثم تلى ذلك مجموعة أخرى من المجالات.

و توصلت الدراسة التي أجرتها شبكة جوبتر لعام ١٩٩٨إلى أن المستهلكين يختلفون في الهدف من استخدامهم للإنترنت، واعتمدت على استطلاع أراء بعض مستخدمي الإنترنت حول مدى استخدامهم للإنترنت في بعض المجالات والتي تشمل التعليم ، والتسوق، والترفيه، والبحث عن عمل، والاتصالات، والحصول على معلومات شخصية، و أغراض أخرى، وأوضحت تلك الدراسة أن الحصول على معلومات تحتل أكبر نسبة ٦ , ٧٣٪، يليها البحث عن عمل بنسبة ٩ , ٦٥٪ ثم

نسبة ١ , ٦٠٪ لإغراض الترفيه، ثم من أجل التسوق بنسبة ٤ , ٥٢٪ وأخيراً مجال الاتصالات بنسبة ٤ , ٣٥٪، كما يوضحها الجدول رقم (٣).

جدول (٣)

الغرض من تصفح بعض المستهلكين لشبكة الإنترنت

| الغرض من التصفح | جمع معلومات | البحث عن عمل | التعليم | مجالات أخرى | الترفيه | التسوق | الاتصالات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المستخدمين | ٦ر٧٣٪ | ٩ر٦٥٪ | ٦١٪ | ٧ر٨٪ | ١ر٦٪ | ٤ر٥٢٪ | ٤ر٣٥٪ |

المصدر : www.jupter.com,1998

وفي دراسة مسحية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية في عام ١٩٩٩ شملت ٢٦٠ مستخدماً أوضحت أن ٩٣ ٪ من العينة يستخدمون الإنترنت للتصفح، و٧٢٪ يستخدمونها للبريد الإلكتروني، و٣٢٪ لتبادل الأحاديث مع الآخرين، و٣٠٪ لنقل الملفات و١٢٪ للاتصال الهاتفي عبر الإنترنت و ٩٪ للفيديو. أما عن المجالات التي يركز عليها أفراد العينة في تصفحهم للإنترنت فتمثلت في أن ٨٣٪ من أفراد العينة يستخدمون الإنترنت للتعليم، و٧٢٪ لمتابعة الأخبار، و٦٨٪ للترفيه، و٦٥٪ للإطلاع على أحدث برامج الكمبيوتر، و٥٣٪ للمحادثات، و٥١٪ لأغراض البحث العلمي، و٣٢٪ فقط للتسوق عبر الإنترنت وأخري.

وفي تقرير أعده موقع داينت حول الدراسة التي قامت بها مجلة عالم العرب على ١٠٠٠ فرد من مستخدمي الإنترنت في العالم العربي، أوضح التقرير أن ٤٨٪ من عينة الدراسة تتمثل مشترياتهم في برامج الحاسب الآلي، و٢٨٪ كتب متنوعة، و٢٦٪ أجهزة حاسب آلى وملحقاتها، و١١٪ أقراص مدمجة، و٧٪ هدايا، و٥٪ بحث معلومات من أجل السفر، و ١٪ فقط منتجات غذائية. كما أوضح التقرير أن ٣٣٪ من مفردات العينة قاموا بعملية الشراء عبر الإنترنت مرة واحدة، و٢٦٪ قاموا بالشراء عبر الإنترنت مرتين، و ٢٣٪ قاموا بعمليات الشراء عبر الإنترنت ثلاث مرات، بينما ١٨٪ فقط قاموا بالشراء عبر الإنترنت أكثر من ثلاث مرات (www.dinet.com, 2003).

وفي دراسة قام بها كل من أيوب ومحمود (٢٠٠١) حول استخدام الإنترنت في الإعلان الإلكتروني في منشآت الحاسب الآلي السعودية اتضح أن هناك توجهاً من قبل منشآت الحاسب الآلي السعودية لاستخدام الإنترنت في التجارة الإلكترونية وخاصة مجال الإعلان الإلكتروني. وفي نفس الوقت أوضحت الدراسة أن استخدام الإنترنت في الإعلان الإلكتروني في منشآت الحاسب الآلي السعودي يتوقف على مجموعة من العوامل منها اتجاهات الإدارة وحجم المنشأة وغيرها من العوامل.

**ثانياً: الدراسات التي تناولت دوافع استخدام الإنترنت**

قام Paul (1996) بدراسة حول فرص التسويق الإلكتروني عبر الإنترنت أوضحت أن هناك مجموعة من المنافع التي يخلقها استخدام الإنترنت سواء للشركات أو المستهلكين، فهو يعمل على توسيع السوق أمام الشركات ويزيد الفرص التسويقية أمام هذه الشركات حيث أن بعض الشركات تستقبل حوالي ٢٥٠٠٠ طلب يومياً. أما بالنسبة للمستهلك فالإنترنت يوفر الوقت والجهد ويوفر له عملية التسوق لمدة ٢٤ ساعة يومياً وغيرها من المنافع.

وفي دراسة قام بها Herbig and Hale (1997) حول استخدام الإنترنت في القرن الحادي والعشرين، أوضحت تلك الدراسة أن هناك مجموعة من المزايا التي ستحصل عليها الشركات وكذلك المستهلك عند استخدام الإنترنت. فالشركات تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها من خلال الترويج والتوزيع وغيرها وذلك بتكلفة أقل. وفي نفس الوقت فإن التسوق الإلكتروني يتميز بانخفاض تكاليفه مقارنة بالتسوق التقليدي، ويحقق الاستجابة الفورية لطلبات المستهلكين، وأن هناك فوائد ومزايا كبيرة أخرى قد يحصل عليها المستهلك والشركات عند تبنيهم لهذه التقنية الحديثة. كذلك أوضحت الدراسة أن توافر الحاسبات الشخصية وانخفاض أسعارها سوف تعطي فرصاً أكبر للتوجه نحو الإنترنت والاستفادة منها في المجالات المختلفة وذلك على الرغم من معوقات استخدامها.

وتناول Archer and Yuan (2000) في دراستهما بحث العلاقة بين منظمات الأعمال عن طريق التجارة الإلكترونية، أوضحا أنه من خلال الإنترنت

يمكن لمنظمات الأعمال أن تتعامل مع عملائها بسهولة وبأقل تكلفة، وأن ظهور الإنترنت أدى إلى تفاعل المنشأة مع عملائها بشكل شخصي، وأن المنشأة والعميل أصبحا يتفاعلان وجها لوجه أثناء عملية التسويق أو التسوق، ويتعاملان سويا من خلال تفاعل منظم عبر الإنترنت، ومن خلال هذا التفاعل تستطيع الشركات المحافظة على عملائها الحاليين وكسب عملاء جدد. كذلك أوضحت الدراسة أن الإنترنت تمكن المستهلكين من إتمام عمليات التسوق بفعالية وسرعة وبأقل تكلفة بغض النظر عن أماكن وجودهم.

ولقد أوضح طايل (٢٠٠٤) بعض الخصائص التي يتميز بها التسويق الإلكتروني عن غيره من أساليب التسويق الأخرى، أهمها أن التسويق الإلكتروني يقدم خدمة واسعة لعدد كبير من المستهلكين ويمكنهم من القيام بعملية التسوق في أي وقت ولمدة ٢٤ ساعة في اليوم. بالإضافة إلى وجود كم هائل من المعلومات التي يمكن للمستهلك أن يحصل عليها عن طريق الإنترنت أو أثناء التسوق الإلكتروني. وأخيراً أوضحت الدراسة أنه من خلال التسويق الإلكتروني يمكن بناء علاقات قوية ومستمرة بين المستهلكين والمنتجين سواء في السوق المحلي أو الدولي.

ولقد ذكرت الجريفاني (٢٠٠٤) أن التسويق الإلكتروني ما زالت تحيط به كثير من المعوقات والمشاكل التي تعوق تطبيقه على نطاق واسع، ورغم المعوقات والمشاكل المرتبطة بالتسويق الإلكتروني إلا أنه يحقق العديد من المزايا التي تدفع إلى استخدامه والإقبال عليه، ومنها أنه يتميز بانخفاض تكاليفه مقارنة بالتسويق التقليدي، ويحقق الاستجابة الفورية لطلبات المستهلكين، وإتمام الصفقات في وقت قياسي ويعمل على إشراك العملاء في الأنشطة التسويقية المختلفة مع المنتجين.

وفي دراسة قام بها الشميمري، (٢٠٠٤) حول التحديات والفرص المستقبلية للتسويق الإلكتروني في المملكة العربية السعودية أوضحت أن التسوق الإلكتروني يساعد المستهلكين في الحصول على احتياجاتهم ورغباتهم والاختيار من بين المنتجات بغض النظر عن أماكن وجود المستهلك، حيث أن التسوق الإلكتروني من مزاياه تقريب الفواصل بين المنتج والمستهلك، لأنه يقدم الفرصة للمستهلك ليكون

التفاعل مباشراً بينه وبين المنتج دون الحاجة إلى وسطاء أثناء عملية التسوق، بالإضافة إلى أنه يوفر الفرصة أمام المستهلك للمقارنة بين الأسعار الموجودة وغيرها من الفرص والمزايا.

وفي دراسة قام بها مبارك، (٢٠٠٤) أوضحت أن للإنترنت مزايا متعددة عند استخدامها في مجال التسوق، حيث يمكن من خلالها إنشاء مواقع للاتصال المباشر مع المستهلكين وتبادل المعلومات بدقة وسرعة وتوصيل المنتجات للمستهلكين بسرعة وكفاءة عالية. وقد أوضحت الدراسة أن معدل سرعة التسوق عبر الإنترنت قد يصل إلى ٢٠ ضعفاً مما هو عليه عام ٢٠٠٠ خلال السنوات القادمة، وذلك نتيجة لوجود تسهيلات عديدة لإجراء هذا النوع من التسوق عبر الشبكة، وما تحققه من مزايا لكافة الأطراف.

**ثالثاً: الدراسات التي تناولت معوقات استخدام الإنترنت**

تناولت دراسة Forcht (1996) قضايا الأمان والتسويق عبر الإنترنت، حيث أوضحت أن استخدام الإنترنت من قبل المنظمات أو الأفراد ينطوي على كثير من المعوقات مثلها مثل عملية التسويق التقليدية، ومن أهم هذه المعوقات قضية الأمان حيث أوضحت الدراسة أن عدم استخدام الإنترنت يرجع إلى عدم الثقة والأمان عند التعامل مع الإنترنت بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعوقات مثل عدم الخبرة في استخدام الإنترنت من قبل المنظمات والأفراد. وفي النهاية أوصت الدراسة الشركات التي تسوق منتجاتها عبر الإنترنت بضرورة توفير قدر من الأمان للعملاء الذين يتعاملون معهم.

وفي دراسة قام بها Mullin, (1998) حول التسوق الإلكتروني كأسلوب تسويقي جديد ذكر أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد من الدول الأجنبية المتقدمة بالإنترنت والتسوق الإلكتروني عن طريق إجراء البحوث والدراسات إلا أن الإنترنت لم ترق حتى الآن لتكون أداة تسويقية ناجحة وخاصة في الدول النامية، وذلك بسبب عدم اهتمام الحكومات بهذا الأسلوب التسويقي الجديد، وقلق المستهلك بشأن البيانات التي يدلي بها عند استخدام الإنترنت في عملية التسوق،

وكذلك بسبب بعض المعوقات الأخرى مثل اللغة، والعادات والتقاليد الشرائية الراسخة عند المستهلك، وأن معظم المستهلكين يجمعون البيانات والمعلومات عن السلع من خلال الإنترنت ثم يشترونها من أماكن التسوق التقليدية أو عن طريق الهاتف أو الفاكس وغيرها وذلك بسبب عدم ثقتهم بالإنترنت.

وهناك دراسة أخرى أجراها أحمد (٢٠٠٢) حول الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية العربية من وجهة نظر أصحاب المتاجر الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والتي تم إجراؤها على عينة عددها ٣٠ متجراً إلكترونياً. أوضحت تلك الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من المستهلكين العرب مازالوا مترددين في الإقدام على التسوق الإلكتروني وذلك بسبب عدم توافر الأمان لدى المستهلك بالإضافة إلى غياب البنية التحتية اللازمة للتسوق عبر الإنترنت وارتفاع تكلفتها، ورغبتهم في الشراء من المتاجر التقليدية، ورغبتهم في معاينة البضاعة قبل الشراء، بالإضافة إلى ضعف اللغة الإنجليزية لمستخدمي الإنترنت.

وفي دراسة Abbas and Alshawaf (2003) التي هدفت إلى معرفة المعوقات التي تحد من استخدام الإنترنت من قبل أفراد المجتمع الكويتي، أوضحت أن من بين هذه المعوقات حداثة المجتمع الكويتي بالإنترنت مما يقلل من خبرة الأفراد باستخدام الإنترنت في المجالات المختلفة، كما أن عدم الثقة بالإنترنت وعدم الأمان عند استخدامها تعتبر من هذه المعوقات، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعوقات والتي تتمثل في عدم تعود المستهلك العربي على استخدام الإنترنت في هذا المجال الجديد ونقص الوعي لدى المستهلك بأهمية الإنترنت، هذا بالإضافة إلى عدم توافر أساليب الدفع الآمنة من خلال الإنترنت.

وفي الدراسة التي قام بها أبوفارة (١٤٢٥هـ) حول واقع الإنترنت والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية العربية، أوضحت أنه على الرغم من الانتشار الواسع للأعمال الالكترونية في العالم، غير أنها مازالت لا تحظى بالثقة والقبول من قبل المستهلكين وخاصة في الدول النامية، حيث أعرب ٥٩ر٤٪ من عينة الدراسة عن عدم ثقتهم في تنفيذ مشترياتهم عبر شبكة الانترنت مقابل

٦ر٤٠٪ يثقون في الإنترنت كوسيلة للتسوق. وقد أوضحت الدراسة أيضاً أن ٨ر٨٠٪ من أفراد العينة قد مارسوا فعلا التسوق الإلكتروني مقابل٢ر١٩٪ لم يتسوقوا عبر الإنترنت. ويعتقد ١ر٦٨٪ من أفراد عينة الدراسة أنه لا تتوفر النظم والتجهيزات الكافية التي تجعل عملية التسوق الإلكتروني آمنة، في مقابل ٩ر٣١٪ يرون أن نظم الإنترنت تحقق الأمان للمستهلكين. ولقد أوضحت الدراسة أن هناك أسباباً كثيرة تكمن وراء عدم الانتشار الواسع للانترنت واستخدامه في التسوق في الوطن العربي، ومن هذه الأسباب الانخفاض النسبي لدخل الفرد العربي مقارنة بدخل الفرد في الدول المتقدمة، وقلة عدد أجهزة الحاسب الشخصي في الدول العربية، وأن اغلب مواقع الإنترنت تتعامل باللغة الإنجليزية، وأن كثيراً من الأفراد لا يجيدون هذه اللغة، بالإضافة إلى المشاكل التي تتعلق بالبنية التحتية.

كما أوضحت الدراسة التي أجرتها وحدة الأبحاث في موقع عجيب عام ٢٠٠٢م أن شركات التجارة عبر الإنترنت، ستواجه صعوبات متزايدة في العالم العربي فيما يتعلق بانتشار وتوسع أعمالها وبالتالي تحقيق أهدافها، ما لم تسع إلى استخدام اللغة العربية في مواقعها، ولقد أوضحت الدراسة أن هناك عدداً كبيراً من مستخدمي الإنترنت الذين لا يستطيعون الاستفادة جيداً من الإنترنت بسبب اللغة. وتتوقع الدراسة أن تصل نسبة مستخدمي الإنترنت العرب الذين لا يستفيدون من المواقع الإنجليزية بسبب ضعف اللغة وضعف مهاراتهم في استخدام الإنترنت إلى ٥٨٪ من بين العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت في الدول العربية لعام ٢٠٠٣، و أن هذه النسبة سوف ترتفع عام ٢٠٠٥م إلى ٦٧٪ تقريباً (www.ajeeb.com, 2002).

وفي دراسة قامت بها مجلة إنترنت العالم العربي (١٩٩٩) أوضحت أن ٥٠٪ تقريباً من مستخدمي الإنترنت في العالم العربي يعانون من مشاكل عديدة عند استخدام الإنترنت في عملية التسوق مثل التكلفة المرتفعة للاشتراك في خدمة الإنترنت والبطء الشديد في شبكة الإنترنت عند استخدامها للقيام بعملية التسوق، ثم عدم الأمان بخصوص سرية البيانات التي يدلي بها الفرد عند استخدام

الإنترنت في عملية التسوق، وبسبب هذه المعوقات فإن نسبة كبيرة من الأفراد أعلنوا عن عدم رضاهم وتخوفهم من استخدام الإنترنت في عملية التسوق.

خلاصة القول أنه من خلال الدراسات السابقة والتي تختلف في طبيعتها من دراسة أكاديمية وأخرى مسحية يتضح أن هناك مجالات عديدة لاستخدام الإنترنت من ضمنها بوضوح مجال التسوق الإلكتروني. كما أوضحت تلك الدراسات أن هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع المستهلك إلى استخدامه، بالإضافة إلى وجود العديد من المعوقات التي تؤدي إلى انخفاض اتجاه المستهلك النهائي نحوه وخاصة في الدول النامية. كذلك يلاحظ أنه لم تتعرض هذه الدراسات لمدى إدراك المستهلك للمفاهيم الإلكترونية بصفة عامة ومفهوم التسوق الإلكتروني بصفة خاصة، كما لم تتناول مدى استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت وبالأساليب الأخرى للتسوق. لذا فإن هذه الدراسة ستسعى إلى المساهمة في سد ثغرة تتعلق بأدبيات التسويق الإلكتروني وستركز على التعرف على مدى إدراك كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني مقارنة بالمفاهيم الإلكترونية الأخرى، ومدى استخدام كل منهما للتسوق الإلكتروني مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت وبأساليب التسوق الأخرى، بالإضافة إلى معرفة دوافع استخدام كل منهما للتسوق الإلكتروني، والمعوقات التي تواجههما عند القيام بالتسوق الإلكتروني.

## أسلوب ومنهج الدراسة

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي، وستقوم باستكشاف وتوصيف واقع التسوق الإلكتروني في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستهلك النهائي. وسوف تستعرض في هذا القسم نوع البيانات ومصادر الحصول عليها، ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ومدى صدقها وثباتها وأساليب تحليل البيانات وأخيراً محددات الدراسة.

**أولاً : نوع البيانات ومصادر الحصول عليها**

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما :

١- البيانات الثانوية: وذلك عن طريق مراجعة الكتب والبحوث والمقالات العربية والأجنبية ومستخلصات الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع البحث، لجمع البيانات الثانوية المرتبطة بالدراسة، وكذلك لتحديد مشكلة الدراسة وتشخيصها ووضع الإطار النظري لها، وللإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال ولمعرفة دوافع ومعوقات التسوق الإلكتروني.

٢- البيانات الأولية: وذلك عن طريق جمع البيانات من الميدان من عينة الدراسة، باستخدام المقابلات الأولية، وجمع الاستبيانات الخاصة بالدراسة من العينة المختارة، ثم القيام بتحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك للحصول على النتائج واختبار الفروض ووضع التوصيات المناسبة.

**ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة**

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وقيود الوقت والإمكانات المتاحة للباحث فقد اعتمد الباحث على اختيار عينة ملائمة من مفردات المجتمع. وطبقاً لمعظم الدراسات التسويقية التي اطلع عليها الباحث أنه في حالة ما يكون حجم المجتمع كبيرا فإن حجم العينة الذي يمكن الاعتماد عليه يقدر بحوالى ٣٨٤ مفرده وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪ وبدرجة معيارية ١ر٩٦ درجة وانحراف معياري ٣٠٪ وخطأ معياري للعينة ٣٪ ، كما هو موضح بالمعادلة التالية لتقدير حجم العينة ( Tull & Hawkins, 1993 ؛ بازرعه، ١٩٩٦).

$$n = \frac{(s \times z)^2}{(e)^2} = \frac{(1.96 \times 0.30)^2}{(0.03)^2} = ٣٨٤ \text{ مفردة تقريباً}$$

حيث أن:

n: حجم العينة

s: الانحراف المعياري للعينة

z: الدرجة المعيارية عند مستوى ثقة معين

e: حجم الخطأ المعياري المقبول للعينة

وطبقاً لذلك فإن حجم العينة الأدنى المطلوب من المجتمع المصري أو المجتمع السعودي هو ٣٨٤ مفردة بغض النظر عن نسبة حجم المجتمع المصري إلى المجتمع السعودي، ولتوخي الدقة فقد احتاط الباحث باختيار عينة حجمها ٤٠٠ مفردة. ولقد أخذت عينة الدراسة من كل من مدينة القاهرة ومدينة الرياض، و يرجع سبب اختيار الباحث لهاتين المدينتين أن كلاً منهما تمثل المجتمع الذي تنتمي إليه بشكل كبير وذلك لكون كل منهما عاصمة الدولة التي تنتمي إليها ولكبر حجم كل مدينة وارتفاع عدد السكان بها وتوافر التسهيلات التي تشجع المستهلكين على استخدام التسوق الإلكتروني وارتفاع مستوى دخول الأفراد والمستوي العلمي للسكان بهاتين المدينتين.

ولقد حاول الباحث أن تكون عينة الدراسة متنوعة فتم توزيعها بطريقة عشوائية من خلال المجمعات التجارية والأسواق العامة في كلا البلدين. وللتأكد من مدى ملائمة عينة الدراسة لكل مجتمع تم حساب معامل قيصر ماير Kaiser Mayer والذي يقيس مدى ملائمة العينة لمجتمع البحث وكانت قيمته ٧٩٪ لعينة المستهلك المصري وكانت ٧٦٪ لعينة المستهلك السعودي، مما يشير إلى مناسبة كل من عينة المستهلك المصري والمستهلك السعودي لكل مجتمع على حدة.

**ثالثاً: أداة الدراسة**

لقد تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة على استمارة استقصاء معدة لهذا الغرض بعد أن تم فحصها على عينة صغيرة وتعديلها طبقاً لتوجيهات مجموعة من أساتذة متخصصين في مجال الإدارة وذلك قبل الاتجاه نحو استخدامها، ولقد تم تحديد فقرات استمارة الاستقصاء من خلال البحث الاستطلاعي الذي قام به الباحث على مجموعة من مفردات المجتمع، ووجهات نظر مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة الذين تم عرض عليهم أداة البحث لاختبارها، إضافة إلى الاعتماد على الدراسات السابقة في هذا المجال. ولقد تم توجيه استمارة الاستقصاء إلى المستهلك النهائي مع المقابلة الشخصية خلال استيفاء استمارة

الاستقصاء وجمع البيانات. وقد روعي عند تصميم استمارة الاستقصاء السهولة والوضوح بالإضافة إلى اشتمالها على جميع متغيرات الدراسة.

**رابعاً: صدق وثبات أداة الدراسة**

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة جمع البيانات فقد تم عرض قائمة الاستقصاء على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في مجال إدارة الأعمال بصفة عامة ومجال التسويق بصفة خاصة بإحدى الجامعات السعودية، فأبدوا ملاحظاتهم عليها فيما يتعلق بمدي ملاءمة الأسئلة وشمولها لأهداف ومتغيرات الدراسة، ولقد أجريت التعديلات المطلوبة على هذه القائمة طبقاً لهذه الملاحظات. وللتأكد من ثبات أداة جمع البيانات والتوافق والانسجام بين محتوياتها فقد تم حساب معامل ألفا للبيانات التي تم الحصول عليها من هذه القائمة وكانت نتائج التحليل أن قيمة ألفا لعينة المستهلك المصري ٩٢٪ ولعينة المستهلك السعودي ٨٢٪، وهذا يشير إلى ثبات أداة جمع البيانات والتوافق والانسجام بين محتوياتها.

**خامساً: أسلوب تحليل البيانات**

بعد تجميع البيانات عن طريق الاستقصاء من مفردات العينة، تم بعد ذلك استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات مستخدماً مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف النتائج الخاصة بآراء واتجاهات مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بكل مجال من مجالات الدراسة.
- المتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لقياس مدى التشتت والاختلاف بين إجابات مفردات عينة الدراسة حول المجالات المختلفة للدراسة.
- اختبار ت (T test) وذلك للتأكد من مدى وجود اختلاف بين إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة.

**سادساً: محددات الدراسة**

أن هذه الدراسة مثلها مثل معظم الدراسات التسويقية المختلفة تشتمل على مجموعة من المحددات والتي منها ما يلي:

أ- التركيز على المستهلك النهائي المصري والسعودي: ركزت هذه الدراسة على المستهلك النهائي المصري والسعودي للمقارنة بينهم.

ب - التركيز على مدينة القاهرة ومدينة الرياض: نظراً لاتساع المساحة الجغرافية لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وارتفاع عدد السكان بكل منهما مما يصعب معه القيام بالمسح الشامل فإن هذه الدراسة ركزت على مدينة القاهرة لتمثل المجتمع المصري ومدينة الرياض لتمثل المجتمع السعودي.

ج - التركيز على الوقت المتاح للباحث: هذه الدراسة مثلها مثل معظم الدراسات التسويقية محدودة بوقت معين وهو الوقت المتاح للباحث لإعداد مقترح الدراسة وجمع البيانات وتحليل النتائج واختبارات الفروض وتقديم التوصيات حيث تركزت في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٤م بما يعادل ١٨ شهراً تقريباً.

د - الخصائص الأساسية لعينة الدراسة: أثناء استيفاء قائمة الاستقصاء، حاول الباحث أن تكون مفردات عينة البحث من الذين يملكون جهاز كمبيوتر ويستخدمون الإنترنت سواء من داخل المنزل أو من أي مكان آخر، ومن الذين يقيمون في مدينة القاهرة أو مدينة الرياض. كما أنها لم تشمل الإناث واقتصرت على الذكور لسهولة جمع المعلومات وإجراء المقابلات.

هـ - مجالات الدراسة: قامت الدراسة بإجراء مقارنة بين المستهلك النهائي المصري والسعودي من حيث مدى إدراكهم لمفهوم التسوق الإلكتروني ومدى استخدامهم للتسوق الإلكتروني مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت، بالإضافة إلى دوافع ومعوقات استخدامهم للتسوق الإلكتروني.

## تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفروض

وزع الباحث ٤٠٠ استمارة في كل مجتمع على حدة، أي أن عدد الاستمارات التي وزعت ٨٠٠ استمارة، وحاول الباحث الحصول على أكبر عدد من الاستمارات المستوفاة للشروط وأن تكون رقماً صحيحاً لتسهيل العمليات الحسابية حتى بلغ عدد الاستمارات المستوفاة للشروط ٣٠٠ استمارة من كل مجتمع أي تم الحصول على ٦٠٠ استمارة مستوفاة للشروط من المجتمعين وذلك بعد استبعاد الاستمارات

غير المستوفاة للشروط. أي أن عدد الاستمارات المستوفاة للشروط يمثل ٧٥٪ من إجمالي عدد الاستمارات التي تم توزيعها. وبعد تجميع البيانات تم تفريغ هذه البيانات وتحويلها من بيانات نوعيه إلى بيانات كمية، فعلى سبيل المثال تم إعطاء الرقم ٥ للإجابة هام جداً، والرقم ٤ للإجابة هام، والرقم ٣ للإجابة هام نوعاً ما، والرقم ٢ للإجابة غير هام، وأخيراً الرقم ١ للإجابة غير هام على الإطلاق. ثم بعد ذلك تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي للحصول على النتائج مستخدماً مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فروض الدراسة. وسيتكون هذا القسم من مبحثين، يتناول الأول تحليل خصائص عينة الدراسة، والثاني يتناول اختبارات فروض الدراسة كالآتي:

# المبحث الأول

## خصائص مفردات عينة الدراسة

هذا المبحث يحدد خصائص مفردات عينة الدراسة وذلك باستخدام مجموعة من الأسس المختلفة كما يوضحها الجدول رقم (٤).

**جدول رقم (٤)**

**توزيع مفردات عينة البحث طبقاً لمجموعة من الخصائص المختلفة**

| الخاصية | مفردات الخاصية | عينة المستهلك المصري | | عينة المستهلك السعودي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة (٪) | التكرار | النسبة (٪) |
| السن | أقل من ٢٠ سنة | ٤٤ | ١٥ | ٦٣ | ٢١ |
| | من ٢٠ إلى ٢٩ سنة | ٤٣ | ١٤ | ٥٢ | ١٧ |
| | من ٣٠ إلى ٣٩ سنة | ٥٢ | ١٧ | ٥٢ | ١٧ |
| | من ٤٠ إلى ٤٩ سنة | ٧٦ | ٢٥ | ٧٧ | ٢٦ |
| | من ٥٠ سنة فأكثر | ٨٥ | ٢٨ | ٥٦ | ١٩ |
| الإجمالي | | ٣٠٠ | ٪١٠٠ | ٣٠٠ | ٪١٠٠ |
| مستوي التعليم | بدون مؤهل | ٤٦ | ١٥ | ٤٨ | ١٦ |
| | مؤهل أقل من المتوسط | ٥١ | ١٧ | ٦٠ | ٢٠ |
| | مؤهل متوسط | ٥٦ | ١٩ | ٦٠ | ٢٠ |
| | مؤهل جامعي | ٨٤ | ٢٨ | ٥٦ | ١٩ |
| | مؤهل فوق الجامعي | ٦٣ | ٢١ | ٧٦ | ٢٥ |
| الإجمالي | | ٣٠٠ | ٪١٠٠ | ٣٠٠ | ٪١٠٠ |

| الخاصية | مفردات الخاصية | عينة المستهلك المصري | | عينة المستهلك السعودي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة (٪) | التكرار | النسبة (٪) |
| المستوي الوظيفي* | بدون عمل | ٣٩ | ١٣ | ٥٤ | ١٨ |
| | وظيفة بدرجة أقل من المتوسط | ٥٦ | ١٩ | ٤٧ | ١٦ |
| | وظيفة بدرجة متوسطة | ٥٧ | ١٩ | ٥٦ | ١٩ |
| | وظيفة بدرجة عالية | ٨١ | ٢٧ | ٦٧ | ٢٢ |
| | وظيفة بدرجة عالية جداً | ٦٧ | ٢٢ | ٧٦ | ٢٥ |
| الإجمالي | | ٣٠٠ | ٪١٠٠ | ٣٠٠ | ٪١٠٠ |
| مستوي الدخل* | منخفض جداً | ٤٨ | ١٦ | ٣٥ | ١٢ |
| | منخفض | ٦٨ | ٢٣ | ٤٠ | ١٣ |
| | متوسط | ٥٨ | ١٩ | ٤٥ | ١٥ |
| | عالي | ٦٦ | ٢٢ | ١٠٠ | ٣٣ |
| | عالي جداً | ٦٠ | ٢٠ | ٨٠ | ٢٧ |
| الإجمالي | | ٣٠٠ | ٪١٠٠ | ٣٠٠ | ٪١٠٠ |
| الحالة الاجتماعية | أعزب | ٤٩ | ١٦ | ٣٩ | ١٣ |
| | متزوج حديثاً | ٥٠ | ١٧ | ٤٨ | ١٦ |
| | متزوج ولا يعول | ٥٢ | ١٧ | ٥١ | ١٧ |
| | متزوج ويعول | ٧٥ | ٢٥ | ٨٥ | ٢٨ |
| | متزوج و مع عائلته | ٧٤ | ٢٥ | ٧٧ | ٢٦ |
| الإجمالي | | ٣٠٠ | ٪١٠٠ | ٣٠٠ | ٪١٠٠ |

**المصدر: إجابة السؤال السابع من قائمة الاستقصاء**

* طبقاً لرأي الباحث فيما يتعلق بالمستوي الوظيفي اعتبر أن المهندس والطبيب وأستاذ الجامعة وما في مستواهم (مرتفع جداً)، الموظف والمدرس وما يعادلهم (مرتفع)، العامل والطالب (متوسط)، والمهني وما يعادله (منخفض)، أما العاطل (منخفض جداً).

* استبصارا بالدراسات التي تناولت مستويات الدخول في مصر يعتبر أقل من ٣٠٠ جنيه مستوى دخل منخفض جداً، من ٣٠١-٦٠٠ جنيه منخفض، من ٦٠١-٩٠٠ متوسط، من ٩٠١-١٢٠٠ مرتفع، أكثر من ١٢٠٠ جنيه مرتفع جداً. أما بالنسبة للمستهلك السعودي فكانت أقل من ٢٠٠٠ ريال منخفض جداً، من ٢٠٠١-٤٠٠٠ منخفض، من ٤٠٠١-٦٠٠٠ متوسط، من ٦٠٠١-٨٠٠٠ مرتفع، أكثر من ٨٠٠٠ ريال مرتفع جداً.

بالنظر إلى الجدول رقم (٤) يتضح الآتي:

١- يوجد تنوع في مفردات عينة كل من المستهلك المصري والسعودي سواء من حيث السن، أو مستوى التعليم، أو المستوى الوظيفي، أو مستوى الدخل، أو الحالة الاجتماعية، أو عدد أفراد الأسرة.

٢- أن النسبة الأكبر من مفردات عينة المستهلك المصري (٢٨٪) تقع في الفئة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر، بينما النسبة الأكبر من عينة المستهلك السعودي (٢٦٪) تقع في الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ سنة. وأن الفئة العمرية أقل من ٢٠سنة تمثل أقل نسبة في عينة المستهلك المصري، بينما تحتل هذه الفئة العمرية في عينة المستهلك السعودي الترتيب الثاني من حيث المشاركة في الدراسة، ويرى الباحث أن ذلك قد يرجع إلى أن الشباب في جمهورية مصر العربية يملكون الإنترنت بنسبة أقل من امتلاك الشباب السعودي له، وهذا يتمشى مع الدراسة المسحية التي قام بها مركز الأبحاث في موقع عجيب الإلكتروني (٢٠٠٢) ، حيث أوضحت أن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية يقعان في مستوى متوسط من حيث استخدام الإنترنت، وكانت المملكة العربية السعودية تأتي في ترتيب متقدم عن جمهورية مصر العربية.

٣- يمثل الحاصلون على المؤهل الجامعي أكبر نسبة من مفردات عينة المستهلك المصري (٢٨٪)، بينما فوق المؤهل الجامعي يمثلون النسبة الأكبر من مفردات عينة المستهلك السعودي (٢٥٪)، في حين يمثل الغير حاصلين على مؤهل يمثلون أقل النسب في كلتا العينتين.وهذا يعكس ما توصلت له الدراسات السابقة وهو أن الغالبية من الذين يستخدمون الحاسب الآلي والإنترنت من المتعلمين وخاصة أصحاب المؤهل الجامعي وفوق الجامعي (Ernest and Young (1998)) وأن الغير حاصلين على مؤهل يمثلون نسبة قليلة، ويعكس هذا أيضاً خصائص كل عينة من حيث المستوى الوظيفي.

٤- يمثل أصحاب الدخول المنخفضة النسبة الأكبر من مفردات عينة المستهلك المصري، وأن أصحاب الدخول العالية جداً يمثلون النسبة الأعلى من مفردات عينة المستهلك السعودي، ويري الباحث أن ذلك يعكس مستوى الدخول في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

٥- من حيث الحالة الاجتماعية نجد أن أكبر نسبة من مفردات كل من عينة المستهلك المصري والسعودي تقع في الفئة متزوج ويعول، وأن الغير متزوجين يمثلون أقل نسبة في كل من عينة المستهلك المصري والسعودي.

## المبحث الثاني

## اختبارات فروض الدراسة

**في هذا المبحث سيتم اختبار فروض الدراسة بناء على نتائج الدراسة الميدانية وذلك كالآتي:**

**الفرض الأول: *يوجد عدم إدراك لمفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي.***

**لاختبار مدى صحة هذا الفرض فقد افرد الاستبيان سؤالاً تناول بعض العبارات التي تعبر عن بعض المفاهيم الإلكترونية والتي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة والكتب والمراجع المتخصصة في هذا المجال لمعرفة مدى تقارب كل عبارة من هذه العبارات لمفهوم التسوق الإلكتروني من وجهة نظر كل من المستهلك المصري والسعودي، مستخدماً المقياس الخماسي لليكرت (Likert scale) والذي يبدأ بقريبة جداً وينتهي ببعيدة جداً. والجدول رقم (٥) يوضح ترتيب هذه المفاهيم الإلكترونية من وجهة نظر كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان.**

## جدول رقم (٥)
## ترتيب بعض المفاهيم الإلكترونية طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان

| العبارة | المفهوم الإلكتروني ** | المستهلك المصري | | | المستهلك السعودي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | M* | S* | ت* | M | S | ت | P.V.T* |
| تنفيذ المعاملات بين المشروعات عبر الإنترنت | B 2 B | ٣,٠٦ | ١,٤٥ | ٤ | ٣,١٧ | ١,٤٢ | ٥ | ٠,٨٧٨ |
| تنفيذ المعاملات بين المشروعات والحكومة عبر الإنترنت | B 2 G | ٣,٠٦ | ١,٤٠ | ٥ | ٣,١٨ | ١,٣٢ | ٤ | ٠,٠٧٢ |
| تنفيذ المعاملات بين الحكومة وأطراف أخرى عبر الإنترنت | الحكومة الإلكترونية | ٢,٨٨ | ١,١٧ | ٦ | ٣,٠٦ | ١,٤٣ | ٦ | ٠,٩٤٨ |
| قيام المدير بجمع معلومات من الإنترنت لتنفيذ وظائف إدارية من تخطيط وتنظيم وغيرها | الإدارة الإلكترونية | ٢,٨٤ | ١,١٣ | ٧ | ٢,٩٧ | ١,٣٢ | ٧ | ٠,٩٥٧ |
| ممارسة الشركات للأنشطة التسويقية من ترويج وتوزيع للمنتجات وغيرها عبر الإنترنت | التسويق الإلكتروني (B 2 C) | ٣,٣٨ | ١,٣١ | ٣ | ٣,٣٨ | ١,٤٤ | ٣ | ٠,٩٧٥ |
| قيام المستهلك بجمع معلومات من الإنترنت ثم الشراء عبر الإنترنت أو من مكان آخر والدفع نقداً أو بشيك أو بالبريد | الشراء الإلكتروني | ٣,٤٣ | ١,٢٧ | ٢ | ٣,٤٦ | ١,٢٧ | ١ | ٠,١٨٩ |
| قيام المستهلك النهائي بالشراء عبر الإنترنت والدفع عبر الإنترنت أيضاً | التسوق الإلكتروني | ٣,٥٢ | ١,٢٨ | ١ | ٣,٤٢ | ١,٣٣ | ٢ | ٠,١٠٢ |

المصدر: نتائج برنامج SPSS طبقاً لإجابة السؤال رقم (٢) من قائمة الاستقصاء

❖ M = المتوسط المرجح بالأوزان للعينة، S = الانحراف المعياري للعينة، ت = الترتيب، P.V.T = مستوى المعنوية المشاهد أو المحسوب لاختبار T .

❖❖ لم يتم ذكر هذه المصطلحات أو الاختصارات في قائمة الاستقصاء .

وبالنظر إلى الجدول رقم (٥) يمكن استنتاج الآتي :

أولاً : بالنسبة لعينة المستهلك المصري

يتبين من النتائج أن الغالبية من المستهلكين المصريين (٧١٪) يدركون المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، حيث احتل هذا المفهوم الترتيب الأول من وجهة نظر المستهلك، فقد بلغ المتوسط المرجح بالأوزان لهذا المفهوم ٣ر٥٢ وهو أكبر من المتوسط العام ٣ نقاط [مجموع أوزان المقياس الخماسي مقسوماً على عددهم =٥+٤+٣+٢+١ ÷ ٥ = ٣]. غير أن نسبة كبيرة من المستهلكين المصريين (٦٥٪) لا يدركوا الفرق بين مفهوم التسوق الإلكتروني وكل من الشراء الإلكتروني، والتسويق الإلكتروني(B2C)، والتعاملات بين المشروعات والحكومة عبر الإنترنت (B2G)، والتعاملات بين المشروعات عبر الإنترنت (B2B)، حيث احتلوا الترتيب الثاني والثالث والرابع، والخامس وبلغ المتوسط المرجح بالأوزان ٣ر٤٣، ٣ر٣٨، ٣ر٠٦، ٣ر٠٦، ٣ر٠٦ على التوالي.

كما تشير النتائج أيضاً إلى أن نسبة معقولة من المستهلكين المصريين (٥٧٪) لا يدركوا الفرق بين مفهوم التسوق الإلكتروني ومفهوم كل من الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، حيث بلغ المتوسط المرجح بالأوزان لكلى المفهومين ٢ر٨٤، ٢ر٨٨ على التوالي وهو أقل من المتوسط العام.

ثانياً : بالنسبة لعينة المستهلك السعودي

توضح النتائج أن النسبة الأكبر (٧٠٪) من المستهلكين السعوديين يعتبرون أن مفهوم الشراء الإلكتروني هو مفهوم التسوق الإلكتروني، حيث احتل مفهوم الشراء الإلكتروني الترتيب الأول من وجهة نظر المستهلك السعودي كمرادف للتسوق الإلكتروني، حيث بلغ المتوسط المرجح بالأوزان ٣ر٤٦ وهو أكبر من المتوسط العام.

يلاحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من المستهلكين السعوديين أيضاً (٦٨٪) يدركون المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، حيث احتل مفهوم التسوق

الإلكتروني الترتيب الثاني من وجهة نظر المستهلك السعودي، وقد بلغ المتوسط المرجح بالأوزان ٣ر٤٢ . وأن بعضهم (٦٤٪) أيضا لا يدرك الفرق بين مفهوم التسوق الإلكتروني وكل من التسويق الإلكتروني(B2C)، والتعاملات بين المشروعات والحكومة عبر الإنترنت (B2G)، والتعاملات بين المشروعات عبر الإنترنت (B2B)، والحكومة الإلكترونية، حيث احتلت هذه المفاهيم الترتيب الثالث والرابع والخامس، والسادس، وبلغ المتوسط المرجح بالأوزان ٣ر٣٨، ٣ر١٨، ٣ر١٧، ٣ر٠٦ على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة معقولة من المستهلكين السعوديين (٥٩٪) يرون أن مفهوم الإدارة الإلكترونية مرادفاً لمفهوم التسوق الإلكتروني، لأن هذا المفهوم احتل الترتيب الأخير، حيث بلغ المتوسط المرجح بالأوزان ٢ر٩٧ وهو أقل من المتوسط العام.

وللتأكد من مدى الاختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي إدراكهما لمفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى مجتمعة، تم استخدام نفس الاختبار، حيث تبين أن مستوى المعنوية المحسوب = P- Value 11. وهو أكبر من مستوى المعنوية المفترض (α =0.05)، بمعنى أن P- Value > α، ولذلك تم قبول الفرض العدمي ($H_0$) بأنه لا يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدى إدراكهما لمفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى مجتمعة.

وإضافة في التفصيل لمعرفة هل يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بكل مفهوم من المفاهيم الإلكترونية على حدة، تم استخدام اختبار (T- test)، حيث يتضح من الجدول رقم (٥) أن مستوى المعنوية المحسوب لهذا الاختبار (P- Value of T) لكل مفهوم إلكتروني على حدة أكبر من مستوى المعنوية المفترض (α =0.05)، ويعنى هذا أن P- Value > α لكل مفهوم من المفاهيم الإلكترونية على حدة، ولذلك تم قبول الفرض العدمي ($H_0$) بأنه لا يوجد

اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدى إدراكهما لكل مفهوم من المفاهيم الإلكترونية كل على حدة.

وخلاصة القول فإنه يمكن أن نلاحظ أن هناك عدم إدراك لكل من المستهلك المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني، وإن كان مجموع المستهلكين المصريين نوعاً ما أكثر إدراكاً لمفهوم التسوق الإلكتروني من المستهلك السعودي حيث أن هناك ٧١٪ من عينة المستهلك المصري يدركون المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، في مقابل ٦٧٪ لعينة المستهلك السعودي. كما أن هناك نسبة كبيرة منهما لا يدركون جيداً المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، وأن هناك اتفاقاً بين المستهلك المصري والمستهلك السعودي حول ترتيب بعض المفاهيم الإلكترونية مثل مفهوم التسويق الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، وهناك شبه اتفاق بينهم حول ترتيب باقي المفاهيم، وطبقاً لنتائج اختبار (T- test) لا يوجد اختلاف جوهري بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدى إدراكهما لمفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى سواء كل مفهوم على حدة أو مجتمعة. وهذا يؤكد قبول الفرض الأول.

الفرض الثاني: *انخفاض استخدام التسوق الإلكتروني من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت.*

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض فقد تناول السؤال رقم (٣) من قائمة الاستقصاء اثني عشر مجالاً من مجالات استخدام الإنترنت لمعرفة مدى استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي لهذه المجالات مستخدماً المقياس الخماسي والذي يبدأ بدائماً وينتهي بأبداً. ويوضح الجدول رقم (٦) ترتيب المجالات المختلفة لاستخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للإنترنت طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان.

جدول رقم (٦)

ترتيب المجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان

| مجالات استخدام الإنترنت | المستهلك المصري | | | المستهلك السعودي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | M* | S* | ت◆ | M | S | ت | P.V.T* |
| التسوق عبر الإنترنت | ٢,٧٠ | ١,١٩ | ١٢ | ٢,٩٢ | ١,٢٠ | ١٢ | ٠,٠٧٦ |
| قراءة الصحف والمجلات | ٣,٣٨ | ١,٣٦ | ١ | ٣,٥٤ | ١,٢٨ | ٢ | ٠,٠٩١ |
| الاتصال التليفوني وخاصة الدولي | ٣,١٠ | ١,٤٤ | ٨ | ٣,٢٥ | ١,٣٩ | ٨ | ٠,٦٨٨ |
| قراءة الرسائل الإلكترونية والرد عليها | ٣,٣٦ | ١,٣٥ | ٢ | ٣,٤٨ | ١,٣١ | ٣ | ٠,٣٧١ |
| البحث عن مجالات استثمارية في أي مجال | ٣,٠٠ | ١,٣٦ | ١٠ | ٢,٩٣ | ١,٣٥ | ١١ | ٠,٢١٦ |
| البحث عن خدمات كخدمات السفر والسياحة | ٣,١١ | ١,٢٩ | ٧ | ٣,٢٥ | ١,٤١ | ٧ | ٠,٣٩٢ |
| الترفيه والتسلية في شتى المجالات | ٣,٣٥ | ١,٣٤ | ٣ | ٣,٥٦ | ١,٢٦ | ١ | ٠,٠٢٠ |
| البحث عن وظائف خالية في مجال تخصصي | ٣,٠٨ | ١,٢٧ | ٩ | ٣,١١ | ١,٣٦ | ٩ | ٠,٦٥٤ |
| الحصول على معلومات مفيدة في أي مجال | ٣,٢٦ | ١,٣٤ | ٤ | ٣,٤٦ | ١,٢٩ | ٤ | ٠,٣٩٢ |
| جمع معلومات مفيدة بهدف البحث العلمي | ٣,١٥ | ١,٤٤ | ٦ | ٣,٣٦ | ١,٣٨ | ٥ | ٠,١٠١ |
| التثقيف والتعلم والتوعية في مجال تخصصي | ٣,٢٢ | ١,٣٨ | ٥ | ٣,٣١ | ١,٣٨ | ٦ | ٠,٧٠٨ |
| القيام بعمليات مالية كتسديد الفواتير وغيرها | ٢,٩٣ | ١,٤٦ | ١١ | ٢,٩٩ | ١,٤٧ | ١٠ | ٠,٦٢٦ |

المصدر: نتائج برنامج SPSS طبقاً لإجابة السؤال رقم (٣) من قائمة الاستقصاء.

❖ M = المتوسط المرجح بالأوزان للعينة، S = الانحراف المعياري للعينة، ت = الترتيب، P.V.T = مستوى المعنوية المشاهد أو المحسوب لاختبار T .

من خلال الجدول رقم (٦) وطبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري يتضح أنه بالنسبة للمستهلك النهائي المصري فقد احتل استخدام الإنترنت في قراءة الصحف والمجلات الترتيب الأول، ثم يليه في الترتيب استخدام الإنترنت في مجال قراءة الرسائل في البريد الإلكتروني والرد عليها، ثم استخدامه من أجل الترفيه والتسلية، حيث بلغ المتوسط المرجح بالأوزان ٣٨ ,٣ ، ٣٦ ,٣ ، ٣٥ ,٣ على التوالي. أما بالنسبة للمستهلك السعودي فقد احتل استخدام الإنترنت من أجل الترفيه والتسلية الترتيب الأول، يليه استخدامه في قراءة الصحف والمجلات، ثم قراءة الرسائل في البريد الإلكتروني والرد عليها، وذلك طبقاً للترتيب العام

لمجالات استخدام الإنترنت، حيث بلغ المتوسط المرجح بالأوزان ٣,٥٦، ٣,٥٤، ٣,٤٨ على التوالي. حيث نجد أن المتوسط المرجح بالأوزان لهذه المجالات أكبر من المتوسط العام وهذا يدل على أن الغالبية العظمى من المستهلكين المصريين والسعوديين يستخدمون الإنترنت في مجالات عامة وليس في مجال متخصص مثل التسوق، ويري الباحث أن ذلك قد يرجع لعدم وعي وإدراك كل من المستهلك المصري والسعودي لأهمية استخدام الإنترنت في المجالات المتخصصة. وتعد هذه النتيجة متناسبة مع ما أشارت له الدراسات السابقة مثل دراسة ( Ernest and Young (1998) ودراسة شبكة جوبتر ١٩٩٨)

كما نلاحظ من الجدول رقم (٦) أيضاً أن استخدام الإنترنت في مجال التسوق من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي يأتي في الترتيب الأخير وذلك طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان والذي يقل عن المتوسط العام والذي بلغ ٢,٧٠، ٢,٩٢ على التوالي، وهذا يدل على أن الأقلية من المستهلكين المصريين والسعوديين يستخدمون الإنترنت في هذه المجالات، ويري الباحث أن ذلك قد يرجع إلى وجود مجموعة من العوامل والتي تمثل معوقات لاستخدام المستهلك النهائي للتسوق الإلكتروني والتي سيتم التحدث عنها في نهاية الدراسة الميدانية.

كما نلاحظ أيضاً أنه بالنسبة لكل من المستهلكين النهائيين المصري والسعودي تأتي المجالات التي تختص بالمعاملات المالية في الترتيب قبل الأخير من بين المجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت مثل استخدام الإنترنت في البحث عن مجالات استثمارية جديدة أو القيام بعمليات مالية عبر الإنترنت مثل تسديد فواتير ومعرفة أرصدة الحسابات وغيرها، حيث يتساوى أو يقل المتوسط المرجح بالأوزان لهذه المجالات عن المتوسط العام، وهذا يدل على أن عدداً قليلاً من المستهلكين المصريين والسعوديين يستخدمون الإنترنت في هذه المجالات. وهو ما أشارات إليه الدراسات السابقة مثل دراسة Mullin , (1998) . ويرى الباحث أن ذلك ربما يرجع إلى عدم ثقة المستهلك النهائي في الإنترنت وخاصة في المعاملات

المالية ولعدم وجود التشريعات والقوانين التي تحمي المستهلك عند خداعه أو سرقته من قراصنة الإنترنت، وخاصة في الدول العربية.

وفيما يتعلق باستخدام الإنترنت من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي في مجالات التثقيف وجمع المعلومات والاتصال التليفوني والبحث عن وظائف وغيرها من مجالات الاستخدام الأخرى فإنها تأتي في ترتيب متوسط، حيث يزيد المتوسط المرجح بالأوزان لهذه المجالات نوعاً ما عن المتوسط العام، وهذا يدل على أن عدداً معقولاً من المستهلكين المصريين والسعوديين يستخدموا الإنترنت في هذه المجالات، وهو ما أشارت إليه دراسة شبكة جوبيتر ١٩٩٨، ودراسة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ١٩٩٩. ويري الباحث أن ذلك قد يرجع إلى عدم شعور المستهلك بتحمل مخاطر كبيرة عند استخدام الإنترنت في هذه المجالات بعكس المجالات الخاصة بالمعاملات المالية والتي تعرض المستهلك لمخاطر كبيرة.

وتدل النتائج أيضاً على وجود اختلاف بين ترتيب مجالات استخدام الإنترنت من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي، وفي الغالب يوجد شبه اختلاف بين مدى استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للإنترنت في بعض المجالات مثل استخدام الإنترنت في قراءة الصحف والمجلات وقراءة الرسائل الإلكترونية والرد عليها وغيرها من المجالات. وفي نفس الوقت يمكن القول أن هناك اتفاقاً بين كل من المستهلك المصري والسعودي عند استخدام الإنترنت في بعض المجالات مثل استخدام الإنترنت في التسوق الإلكتروني والاتصال التليفوني والحصول على معلومات وغيرها من المجالات الأخرى.

وللتحقق من مدى الاختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي استخدام كل منهما للمجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت مجتمعة، تم استخدام نفس الاختبار، حيث تبين أن مستوى المعنوية المحسوب = P- Value 0.06 وهو أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha$ = .05)، بمعنى أن P- Value>$\alpha$، ولذلك يتم قبول الفرض العدمي ($H_0$) ورفض الفرض البديل ($H_1$)، بمعنى أنه لا

يوجد اختلاف جوهري بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدى استخدام كل منهما للمجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت مجتمعة.

ولمزيد من التحليل باستخدام اختبار (T- test) لمعرفة هل يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بكل مجال من مجالات استخدام الإنترنت، حيث يتضح من الجدول رقم (٦) أن مستوى المعنوية المحسوب لهذا الاختبار (P- Value of T) لكل مجال على حدة أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha$ =0.05)، ويعنى هذا أن P- Value > $\alpha$ لكل مجال على حدة، ولذلك تم قبول الفرض العدمي ($H_0$) بأنه لا يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بكل مجال من مجالات استخدام الإنترنت كل على حدة، ما عدا المجال الخاص باستخدام الإنترنت في الترفيه والتسلية، فنلاحظ من الجدول رقم (٦) أن مستوى المعنوية المحسوب لهذا الاختبار هو ٠,٠٢ مما يمكن القول معه بأنه يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق باستخدام الإنترنت في هذا المجال. وربما عاد ذلك إلى كون مجالات الترفيه والتسلية أكثر توفراً لدى المستهلك المصري منها لدى المستهلك السعودي.

وخلاصة القول أن التسوق الإلكتروني كأحد مجالات استخدام الإنترنت من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي يحتل الترتيب الأخير مقارنة بالمجالات الأخرى، وإن كان استخدام المستهلك السعودي للإنترنت في هذا المجال أكبر من استخدام المستهلك النهائي المصري له طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان، حيث أن ٥٨٪ من عينة المستهلك السعودي يستخدمون الإنترنت في مجال التسوق الإلكتروني، في مقابل ٥٤٪ لعينة المستهلك المصري.، وطبقاً لنتائج اختبار (T- test) لا يوجد اختلاف جوهري بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي استخدام كل منهما للمجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت في كل المجالات مجتمعة. من هذا يمكن القول بصحة الفرض الثاني.

**الفرض الثالث: انخفاض استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني مقارنة بالأساليب الأخرى للتسوق.**

**لاختبار مدى صحة هذا الفرض تم تقسيم التسوق إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي التسوق التقليدي والتسوق المباشر والتسوق عبر الإنترنت أو الإلكتروني، ولكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة أساليبه الشائعة الاستخدام من قبل المستهلك. حيث تم أخذ رأي كل من المستهلك المصري والسعودي حول مدى استخدامه لهذه الأساليب وذلك في السؤال الرابع من قائمة الاستقصاء مستخدماً نفس المقياس السابق (Likert scale) والذي يبدأ بدائماً وينتهي بأبداً. ويظهر الجدول رقم (٧) مدى استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي لهذه الأساليب وترتيبها طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان.**

## جدول رقم (٧)
## مدى استخدام الأساليب المختلفة للتسوق وترتيبها طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان

| الجنسية | نوع التسوق | أسلوب التسوق | التكرارات | | | | | النتائج | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | دائماً | غالباً | أحياناً | نادراً | أبداً | M* | ت | P.V.T* |
| مصري | تقليدي | محلات البقالة | ٨١ | ٩٥ | ٧٣ | ٥١ | – | ٣,٦٩ | ١ | ٠,٠٦٥ |
| | | سوبر ماركت | ٣٥ | ٧٢ | ٨٣ | ٥٤ | ٥٦ | ٢,٩٢ | ٤ | ٠,٠٣١ |
| | | تاجر التجزئة | ٦١ | ٩٣ | ٦٨ | ٤٢ | ٣٦ | ٣,٣٧ | ٢ | ٠,٠٧٧ |
| | | تاجر الجملة | ٣٦ | ٧٩ | ٩٥ | ٤٦ | ٤٤ | ٣,٠٦ | ٣ | ٠,٣٠٨ |
| | مباشر | الهاتف | – | ٦٩ | ٨٦ | ٧٨ | ٦٧ | ٢,٥٢ | ٥ | ٠,٥٣٦ |
| | | البريد | – | – | ١٠٢ | ٩٣ | ١٠٥ | ٢,٢٩ | ٦ | ٠,٦٥١ |
| | | الفاكس | – | ١٧ | ٨١ | ١٠٣ | ٩٩ | ٢,٠٥ | ٧ | ٠,٠٠٩ |
| | | الكتالوج | – | – | ٧٥ | ١٢٤ | ١٠١ | ١,٩١ | ٨ | ٠,٨٨٣ |
| | إلكتروني | عبر الإنترنت | – | – | ٧٧ | ١١٤ | ١٠٩ | ١,٨٩ | ٩ | ٠,٧٦٤ |
| سعودي | تقليدي | محلات البقالة | ٩١ | ٨٣ | ٨٤ | ٤٢ | – | ٣,٧٤ | ٢ | ٠,٠٦٥ |
| | | سوبر ماركت | ٨٨ | ٩٥ | ٧١ | ٤٦ | – | ٣,٧٥ | ١ | ٠,٠٣١ |
| | | تاجر التجزئة | ٤٥ | ٨٣ | ٨١ | ٥٦ | ٣٥ | ٣,٣٦ | ٣ | ٠,٠٧٧ |
| | | تاجر الجملة | ٤٩ | ٧٤ | ٧٣ | ٨٨ | ٢٦ | ٣,٢١ | ٤ | ٠,٣٠٨ |
| | مباشر | الهاتف | ١١ | ٢٧ | ٦٩ | ٨٤ | ١٠٩ | ٢,١٦ | ٦ | ٠,٥٣٦ |
| | | البريد | – | – | ١٠٨ | ٩٣ | ٩٩ | ٢,٠٣ | ٧ | ٠,٦٥١ |
| | | الفاكس | – | ٦٤ | ٧٢ | ٩٣ | ٧١ | ٢,٤٣ | ٥ | ٠,٠٠٩ |
| | | الكتالوج | – | – | ١٠٥ | ٨٧ | ١٠٨ | ١,٩٩ | ٨ | ٠,٨٨٣ |
| | إلكتروني | عبر الإنترنت | – | – | ٩٢ | ١٠٦ | ١٠٢ | ١,٩٧ | ٩ | ٠,٧٦٤ |

المصدر: نتائج برنامج SPSS طبقاً لإجابة السؤال رقم (٤) من قائمة الاستقصاء

❖ M = المتوسط المرجح بالأوزان للعينة، = الترتيب، P.V.T = مستوى المعنوية المشاهد أو المحسوب لاختبار T .

من خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ أن أساليب التسوق التقليدي والمتمثلة في التسوق من محلات البقالة أو السوبر ماركت أو من تاجر الجملة أو تاجر التجزئة تحتل الترتيب الأول بين الأنواع المختلفة للتسوق بالنسبة لكل من المستهلك النهائي المصري والسعودي، وإن اختلف مدى استخدام كل منهم لهذه الأساليب. حيث نجد

أن المستهلك النهائي المصري يعتمد أساساً في التسوق على محلات البقالة يليها تاجر التجزئة وتاجر الجملة، وأخيراً السوبر ماركت، وذلك طبقاً للمتوسطات المرجحة بالأوزان والتي تزيد عن المتوسط العام (٣) ماعدا السوبر ماركت، وهي ٣,٦٩، ٣,٣٧، ٣,٠٦، ٢,٩٢ على التوالي، . أما المستهلك النهائي السعودي فيعتمد في التسوق أساساً على السوبر ماركت، ويري الباحث أن ذلك قد يرجع إلى تعدد وكبر حجم السوبر ماركت في المملكة العربية السعودية وإلى ارتفاع مستوى الدخول والشراء بكميات كبيرة مما يجعل المستهلك يفضل شراؤها من السوبر ماركت لأنه أقل تكلفة، والعكس في جمهورية مصر العربية ويلي ذلك محلات البقالة، ثم تاجر التجزئة وتاجر الجملة طبقاً للمتوسطات المرجحة بالأوزان والتي تزيد عن المتوسط العام (٣)، وهي ٣,٧٥ ، ٣,٧٤ ، ٣,٣٦ ، ٣,٢١ على التوالي.

أما أساليب التسوق المباشر فتحتل الترتيب الثاني من بين الأنواع المختلفة للتسوق من قبل كل المستهلك المصري والسعودي، وذلك بالرغم من انخفاض مدى استخدام كل منهم لهذه الأساليب وذلك طبقاً للمتوسطات المرجحة بالأوزان لهذه الأساليب والتي تقل عن المتوسط العام (٣) في كل من عينة المستهلك المصري والسعودي، وإن اختلف مدى استخدام كل منهم لهذه الأساليب، ويرى الباحث أن ذلك قد يرجع إلى تمسك كل من المستهلك المصري والسعودي بالأساليب التقليدية في التسوق، وأن مثل هذه الأساليب التسويقية تحتاج لبعض التجهيزات مثل التليفون أو الفاكس والتي قد لا تكون متوفرة لدى بعض المستهلكين. وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه الشميمري (٢٠٠٤ ) في أن بعض الأساليب الخاصة بالتسويق المباشر تعتبر أقل استخداماً من قبل المستهلكين.

وأخيراً يأتي التسوق الإلكتروني في الترتيب الأخير بالمقارنة بالأساليب الأخرى للتسوق وبمدى استخدام ضعيف من قبل كل من المستهلك المصري والسعودي، حيث أن المتوسط المرجح بالأوزان أقل من المتوسط العام في كل من العينتين وهو ١,٨٩ ، ١,٩٧ لكل من عينة المستهلك المصري والسعودي على

التوالي. ويري الباحث أن ذلك قد يرجع إلى مجموعة من العوامل منها أن استخدام الإنترنت في مجال التسوق يعتبر من المجالات الحديثة بالنسبة للمستهلك النهائي المصري والسعودي وبذلك يكون هناك تخوف وحذر عند استخدامه، وإلى وجود بعض العادات الشرائية الراسخة عند المستهلك النهائي المصري والسعودي والتي تجعله يفضل التسوق التقليدي ولا يفضل التسوق الإلكتروني مثل تفضيله للذهاب إلى المحلات لمعاينة البضاعة ودفع ثمنها بنفسه، وغيرها من العوامل. وهذه النتيجة تؤكد ما أشارات إليه دراسة Ernest and Young (1998)، ودراسة Mullin 1998.

وعند استخدام اختبار (T- test) للتحقق من مدى الاختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي استخدام كل منهما لأساليب التسوق المختلفة مجتمعة، تبين أن مستوى المعنوية المحسوب P- Value = .40 وهو أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha$ =0.05)، بمعنى أن P- Value > $\alpha$، ولذلك تم قبول الفرض العدمي ($H_0$) بأنه لا يوجد اختلاف جوهري بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي استخدام كل منهما لأساليب التسوق المختلفة مجتمعة.

ولمعرفة هل يوجد اختلاف جوهري بين المستهلك المصري والسعودي فيما تعلق بمدي استخدام كل أسلوب من أساليب التسوق المختلفة كل على حدة، تم استخدام اختبار (T- test)، حيث يتضح من الجدول رقم (٧) وجود اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق باستخدام السوبر ماركت والفاكس في عملية التسوق. ويتوقع الباحث أن ذلك يعكس الاعتماد الكبير من قبل المستهلكين السعوديين على الفاكس في معاملاتهم وهو ما يؤيد ما ذهب إليه الشميمري (٢٠٠٤). حيث يعتمد السعوديين على الفاكس كأكثر أساليب التسويق المباشر. أما السوبر ماركت فربما يعزى الاختلاف إلى الانتشار الكبير لها مقارنة بالمجتمع المصري.

خلاصة القول أن التسوق الإلكتروني يحتل الترتيب الأخير كأسلوب تسويقي بالنسبة لكل من المستهلك المصري والسعودي، وطبقاً لنتائج اختبار (T- test) لا

يوجد اختلاف جوهري بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي استخدام كل منهما لأساليب التسوق المختلفة مجتمعة. وهذا يدل على قبول الفرض الثالث.

**الفرض الرابع: توجد العديد من دوافع التعامل التي قد تزيد من استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني.**

ولقد افرد الاستبيان السؤال رقم (٥) والذي تناول بعض دوافع استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر كل من المستهلك المصري والسعودي حول هذه الدوافع مستخدماً المقياس الخماسي لليكرت (Likert scale) والذي يبدأ بموافق جداً وينتهي بغير موافق جداً وذلك لاختبار مدى صحة هذا الفرض. ويوضح الجدول رقم (٨) ترتيب دوافع استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان ومدي الاتفاق بينهم من حيث هذا الترتيب.

**جدول رقم (٨)**
**ترتيب دوافع استخدام التسوق الإلكتروني طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان ومدي الاتفاق من حيث الترتيب**

| الدافع | المستهلك المصري | | | المستهلك السعودي | | | P.V.T* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | M* | S* | ت❖ | M | S | ت | |
| سرعة وسهولة التسوق من داخل المنزل في أي وقت لمدة ٢٤ ساعة | ٣,٣٥ | ١,٤٠ | ٥ | ٣,٣٥ | ١,٤٠ | ٤ | ٠,٥١٩ |
| تتميز المنتجات المعروضة بجودة عالية وسعر منخفض | ٣,٠٦ | ١,٤٧ | ١٢ | ٣,٢٠ | ١,٣٤ | ٨ | ٠,٠٠٠ |
| يوفر جهد ووقت المستهلك الذي كان يبذله أثناء التسوق التقليدي | ٣,٣٣ | ١,٢٧ | ٦ | ٣,٠٩ | ١,٣٨ | ١١ | ٠,٠٠٠ |
| يمكن المستهلك من معرفة قيمة مشترياته قبل القيام بعملية الشراء | ٣,٣٧ | ١,٢٨ | ٣ | ٣,١٤ | ١,٤٢ | ١٠ | ٠,٠٠٠ |
| يقدم خدمات جديدة للتوزيع مثل خدمة التوصيل للمنازل | ٣,٣٦ | ١,٣٠ | ٤ | ٣,٢٦ | ١,٣٦ | ٦ | ٠,٠٠٤ |
| يسهل الوصول للأسواق والمفاضلة بين المنتجات الموجودة فيها | ٣,٢٥ | ١,٤٠ | ٨ | ٣,٢٤ | ١,٤٠ | ٧ | ٠,٠٣١ |
| يقدم أساليب متنوعة وجديدة لعملية التسوق والدفع | ٣,٤٢ | ١,٢٨ | ٢ | ٣,٤٦ | ١,٣١ | ٢ | ٠,٦٦٨ |
| يساهم في اشتراك كل أفراد الأسرة في قرار الشراء | ٣,٣٠ | ١,٣٦ | ٧ | ٣,٤٠ | ١,٢٩ | ٣ | ٠,٠٠٠ |
| يعرض أنواع كثيرة من المنتجات حتى التي لم تتوافر في المتاجر التقليدية | ٣,٠٧ | ١,٣٧ | ١١ | ٣,٠٠ | ١,٤٧ | ١٢ | ٠,٥٩١ |
| خدمة واسعة تصل إلى أكبر عدد من المستهلكين في المناطق البعيدة | ٣,٢١ | ١,٣٩ | ٩ | ٣,٢٩ | ٣,٢٩ | ٥ | ٠,٠٠٠ |
| يسهل على المستهلك الاتصال بالمنتج للاستفسار والتفاوض معه | ٣,١١ | ١,٣٦ | ١٠ | ٣,١٦ | ١,٣٦ | ٩ | ٠,٣١٨ |
| يشبع رغبة المستهلك في التعامل الممتع مع الإنترنت وتجربة الجديد | ٣,٤٠ | ١,٢٩ | ١ | ٣,٥٠ | ١,٢٦ | ١ | ٠,٨٥٢ |

المصدر: نتائج برنامج SPSS طبقاً لإجابة السؤال رقم (٥) من قائمة الاستقصاء

❖ **M = المتوسط المرجح بالأوزان للعينة، S = الانحراف المعياري للعينة، ت = الترتيب، P.V.T = مستوى المعنوية المشاهد أو المحسوب لاختبار T .**

يتبين من الجدول رقم (٨) أن النسبة الأكبر من المستهلكين المصريين والسعوديين يرون أن العوامل المذكورة تمثل دوافع لاستخدام التسوق الإلكتروني وتميزه عن أساليب التسوق الأخرى، حيث أن المتوسطات المرجحة بالأوزان لهذه العوامل تزيد عن المتوسط العام، وإن اختلف مدى الاتفاق بينهم على مدى أهمية كل عامل من هذه العوامل كدافع لاستخدام التسوق الإلكتروني.

وطبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان نجد أن ترتيب دوافع استخدام التسوق الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك المصري تختلف عن ترتيبها من وجهة نظر المستهلك السعودي، وإن اتفقا في ترتيب بعضها مثل أن التسوق الإلكتروني يشبع رغبة المستهلك في التعامل الممتع مع الإنترنت وتجربة الجديد، حيث احتل الترتيب الأول وأن التسوق الإلكتروني يقدم أسلوباً جديداً لعملية التسوق والدفع، حيث احتل الترتيب الثاني. وهذا يدل على أن كلاً من المستهلك المصري والسعودي يستخدم الإنترنت في الترفيه والمتعة ويفضلون تجربة الجديد وخاصة في مجال التسوق، ويرى الباحث أن هذا يتفق مع الطبيعة العامة للمستهلكين. كما يتوافق ذلك مع ما أشارت له الدراسة المسحية لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ١٩٩٩.

من جهة أخرى يوجد شبه اتفاق بين كل من المستهلك المصري والسعودي على أهمية العوامل التالية كدوافع لاستخدام التسوق الإلكتروني وهي أن التسوق الإلكتروني يؤدي إلى سرعة وسهولة التسوق من داخل المنزل في أي وقت لمدة ٢٤ ساعة، وأنه يقدم خدمات جديدة للتوزيع مثل خدمة التوصيل للمنازل، و يسهل الوصول للأسواق والمفاضلة بين المنتجات الموجودة فيها، كما أنه يعرض أنواع كثيرة من المنتجات حتى التي لم تتوافر في المتاجر التقليدية، و يسهل على المستهلك الاتصال بالمنتج للاستفسار والتفاوض معه، ويري الباحث أن ذلك منطقي حيث أن الاتفاق التام نادر الحدوث وخاصة إذا كان عينة الدراسة من بيئة مختلفة كما هو في عينة المستهلك المصري والسعودي.

كذلك يوجد اختلاف كبير بين كل من المستهلك المصري والسعودي على أهمية العوامل التالية كدوافع لاستخدام التسوق الإلكتروني وهي أن المنتجات المعروضة عبر الإنترنت تتميز بجودة عالية وسعر منخفض، وأن التسوق الإلكتروني يوفر جهد ووقت المستهلك الذي كان يبذله أثناء التسوق التقليدي، وأنه يمكن المستهلك من معرفة قيمة مشترياته قبل الشراء، وأنه يساهم في اشتراك كل أفراد الأسرة في قرار الشراء، وأنه يمثل خدمة واسعة تصل إلى أكبر عدد من المستهلكين في المناطق البعيدة. ويري الباحث أن ذلك قد يرجع إلى الاختلاف بين المستهلك المصري والسعودي من حيث مستوى الدخل والعادات والتقاليد الاجتماعية والتوزيع الجغرافي للسكان بكل دولة.

وللتحقق من مدى الاختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بدوافع استخدام كل منهما للتسوق الإلكتروني مجتمعة تم استخدام نفس الاختبار، حيث تبين أن مستوى المعنوية المحسوب P- Value = 0.04 وهو أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha$ = .05)، بمعنى أن P- Value < $\alpha$، ولذلك تم رفض الفرض العدمي ($H_0$) بأنه لا يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بهذه الدوافع مجتمعة وقبول الفرض البديل ($H_1$) بأنه يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي من حيث دوافع استخدام كل منهما للتسوق الإلكتروني مجتمعة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨) عند النظر إلى كل مجال على حدة حيث تتبين معنوية الاختلاف بينهما في أكثر المجالات.

خلاصة القول أنه من خلال التحليل السابق ونتائج اختبار (T- test) أنه توجد العديد من دوافع التعامل التي قد تزيد من استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني كما يوجد اختلاف جوهري بين كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي من حيث الدوافع التي قد تدفع كل منهما على استخدام التسوق الإلكتروني. كل ذلك يؤكد صحة الفرض الرابع.

الفرض الخامس: أن انخفاض استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني في الوقت الحالي يرجع إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه كلاً منهما.

لاختبار مدى صحة هذا الفرض فقد أفرد الاستبيان سؤالاً تناول بعض معوقات التسوق الإلكتروني والتي تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة والكتب والمقالات المتخصصة في هذا المجال وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه المعوقات على استخدام كل من المستهلك المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني. ويوضح الجدول رقم (٩) المعوقات التي تواجه كلاً من المستهلك المصري والسعودي عند استخدام التسوق الإلكتروني وترتيبها طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان ومدي الاتفاق بينهم طبقاً لذلك.

جدول رقم (٩)

معوقات استخدام التسوق الإلكتروني وترتيبها طبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان ومدي الاتفاق من حيث الترتيب

| معوقات استخدام التسوق الإلكتروني | المستهلك المصري | | | المستهلك السعودي | | | P.V.T* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | M* | S* | ت◆ | M | S | ت | |
| ارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت | ٣,٣٨ | ١,٢٧ | ٢ | ٣,٣٦ | ١,٣٦ | ٥ | ٠,٠٠٠ |
| بطء شبكة الإنترنت في معظم الأوقات | ٣,٣٣ | ١,٣٠ | ٥ | ٣,٣٣ | ١,٣٥ | ٦ | ٠,٦٦٨ |
| ضعف مهارة استخدام الإنترنت وخاصة في مجال التسوق | ٣,١٩ | ١,٣٣ | ٩ | ٣,٢٠ | ١,٣٤ | ٩ | ٠,٩٣١ |
| ارتفاع أسعار السلع المعروضة عبر الإنترنت وانخفاض جودتها | ٣,٣٦ | ١,٣٣ | ٣ | ٣,٣٦ | ١,٣٧ | ٤ | ٠,٣١٨ |
| عدم وجود كل احتياجات الأسرة عبر الإنترنت وخاصة الأساسية | ٣,٢٣ | ١,٣٧ | ٨ | ٣,٢٥ | ١,٣٨ | ٨ | ٠,٨٤٧ |
| غياب الأمان والثقة في الإنترنت لعدم وجود القوانين والتشريعات | ٣,٤٠ | ١,٢٩ | ١ | ٣,٤٧ | ١,٣٣ | ١ | ٠,٩٠١ |
| سوء الخدمات التي تقدمها مواقع التسويق عبر الإنترنت | ٣,٠٧ | ١,٣٢ | ١٠ | ٣,١٦ | ١,٣٦ | ١٠ | ٠,٧٢٨ |
| انخفاض عدد المواقع العربية الناجحة في التسويق الإلكتروني | ٣,٣٦ | ١,٢٩ | ٤ | ٣,٣٧ | ١,٣٠ | ٣ | ٠,٥١٩ |
| معظم المواقع الناجحة أجنبية يصعب البحث فيها لعامل اللغة | ٣,٣١ | ١,٣٢ | ٦ | ٣,٤٠ | ١,٣٠ | ٢ | ٠,٠٠٠ |
| الإجراءات معقدة وروتينية | ٣,٠٦ | ١,٣٦ | ١١ | ٣,١٥ | ١,٤٣ | ١١ | ٠,٧٤٨ |
| وجود بعض العادات والتقاليد الشرائية الراسخة عند المستهلك | ٣,٣٠ | ١,٣٦ | ٧ | ٣,٢٩ | ١,٣٦ | ٧ | ٠,٥٤٥ |

المصدر : نتائج برنامج SPSS طبقاً لإجابة السؤال رقم (٦) من قائمة الاستقصاء

❖ M = المتوسط المرجح بالأوزان للعينة، S = الانحراف المعياري للعينة، ت = الترتيب، P.V.T = مستوى المعنوية المشاهد أو المحسوب لاختبار T .

نلاحظ من الجدول رقم (٩) أن معظم مفردات عينة كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي يرون أن كل العوامل المذكورة تمثل معوقات لاستخدامهم التسوق الإلكتروني، حيث أن المتوسطات المرجحة بالأوزان لهذه العوامل تزيد عن المتوسط العام، وإن اختلف كل منهم على مدى أهمية كل عائق من هذه المعوقات، وطبقاً للمتوسط المرجح بالأوزان فإنه يوجد اتفاق بينهم في ترتيب الكثير من هذه المعوقات مثل ضعف مهارة استخدام الإنترنت وخاصة في مجال التسوق، عدم وجود كل احتياجات الأسرة عبر الإنترنت وخاصة السلع الأساسية، وعدم وجود أمان وانعدام الثقة في الإنترنت لغياب قوانين حماية المستهلك في هذا المجال، وسوء الخدمات التي تقدمها مواقع التسويق عبر الإنترنت، وأن إجراءات التسوق عبر الإنترنت معقدة وروتينية. وهذا يشير إلى أن معظم المعوقات التي تواجه المستهلك النهائي المصري عند استخدام الإنترنت هي نفس المعوقات التي تواجه المستهلك النهائي السعودي، ويري الباحث أن ذلك يرجع إلى تقارب الظروف التي تحيط بكل منهم أو أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين جنسية المستهلك والمشاكل أو المعوقات الخاصة بالتقنية. وهذه النتيجة بالعموم تؤكد ما أشارت له دراسة أحمد (٢٠٠٢)، وكذلك دراسة أبو فاره (٢٠٠٢)، و دراسة Abbas and Alshawaf (2003).

ويوجد شبه اتفاق بين كل من المستهلك المصري والسعودي على أهمية بعض معوقات استخدام التسوق، مثل بطء الشبكة، وارتفاع أسعار السلع المعروضة عبر الإنترنت وانخفاض جودتها، انخفاض عدد المواقع العربية الناجحة في التسويق الإلكتروني.

أما بالنسبة لارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت، وأن معظم المواقع الناجحة هي مواقع أجنبية مما يصعب من البحث فيها نظراً لعامل اللغة، فيوجد اختلاف كبير بين كل من المستهلك المصري والسعودي على أهمية هذه المعوقات، فارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت يزداد أهميته عند المستهلك المصري عن المستهلك السعودي، حيث احتل الترتيب الثاني عند المستهلك المصري

والترتيب الخامس عند المستهلك السعودي، ويري الباحث أن ذلك قد يرجع إلى عامل الدخل حيث يوجد اختلاف في مستوى دخل المستهلك المصري والسعودي. أما بالنسبة للعامل الذي ينص على «أن معظم المواقع الناجحة هي مواقع أجنبية مما يصعب من البحث فيها نظراً لعامل اللغة» فنلاحظ أنه يزداد أهميته عند المستهلك السعودي عن المستهلك المصري، حيث احتل الترتيب الثاني عند المستهلك السعودي والترتيب السادس عند المستهلك المصري.

ولمعرفة هل يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه كل منهما عند استخدام التسوق الإلكتروني مجتمعة، تم استخدام اختبار (T- test)، حيث تبين أن مستوى المعنوية المحسوب = P- Value 0.08 وهو أكبر من مستوى المعنوية المفترض (α = .05)، مما يعنى أن P-Value>α، ولذلك تم قبول الفرض العدمي ($H_0$) القائل أنه لا يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي من حيث المعوقات التي تواجه كل منهما عند استخدام التسوق الإلكتروني.

ولمزيد من التفصيل لمعرفة هل يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما تعلق بمعوقات استخدام التسوق الإلكتروني كل على حدة، تم استخدام اختبار (T- test)، حيث يتضح من الجدول رقم (٩) أن الاختلاف المعنوي في معوقين هما ارتفاع أسعار الحاسب الآلي وعامل اللغة، فنلاحظ من الجدول رقم (٩) أن مستوى المعنوية المحسوب لهذا الاختبار (P- Value of T) لهذين المعوقين = ٠.٠٠٠ لكل منهما وهو أقل من مستوى المعنوية المفترض (α =0.05)، وهذا يعنى أن P- Value < α لهذين المعوقين، ولذلك تم رفض الفرض العدمي ($H_0$) بأنه لا يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بهذين المعوقين وقبول الفرض البديل ($H_1$) بأنه يوجد اختلاف بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بهما. ويعزي الباحث هذا الاختلاف إلى مستوى الدخل كما ذكر سابقاً حيث ارتفاع التكلفة يمثل عائقاً كبيرا لدى المستهلك المصري ربما لا يكون كذلك لدى المستهلك السعودي الأكبر دخلاً. أما الاختلاف بخصوص كون المواقع الجيدة

باللغة الانجليزية فربما عكس ذلك رغبة المستهلك السعودي في الاطلاع ومحاكاة المواقع الانجليزية أكثر من رغبة المستهلك المصري.

وخلاصة القول فإن انخفاض استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للتسوق الإلكتروني في الوقت الحالي يرجع إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه كلاً منهما. كما لا يوجد اختلاف جوهري بين كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي فيما يتعلق بمعوقات استخدام التسوق الإلكتروني. كل ذلك يؤكد صحة الفرض الخامس.

## النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة

### ملخص نتائج الدراسة

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بمجالات الدراسة في الآتي :

**أولاً: مدى إدراك المستهلك لمفهوم التسوق الإلكتروني**

١. تدرك نسبة كبيرة من المستهلكين المصريين (٧١٪) المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، حيث احتل هذا المفهوم الترتيب الأول من وجهة نظر المستهلك.
٢. تخلط نسبة كبيرة من المستهلكين المصريين (٦٥٪) بين مفهوم التسوق الإلكتروني وكل من الشراء الإلكتروني، والتسويق الإلكتروني(B2C)، والتعاملات بين المشروعات والحكومة عبر الإنترنت (B2G)، والتعاملات بين المشروعات عبر الإنترنت (B2B).
٣. كما تخلط نسبة تزيد عن النصف من المستهلكين المصريين (٥٧٪) بين مفهوم التسوق الإلكتروني ومفهوم كل من الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.
٤. لا تدرك نسبة كبيرة من المستهلكين السعوديين (٧٠٪) الفرق بين مفهوم التسوق الإلكتروني والشراء الإلكتروني، حيث احتل مفهوم الشراء الإلكتروني الترتيب الأول من وجهة نظر المستهلك السعودي كمرادف للتسوق الإلكتروني.
٥. يدرك (٦٨٪) من المستهلكين السعوديين المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني.
٦. يرى أكثر من نصف (٥٧٪) المستهلكين السعوديين أن مفهوم الإدارة الإلكترونية يعتبر مرادفاً لمفهوم التسوق الإلكتروني.
٧. هناك شبه إدراك من قبل كل من المستهلك المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني، وإن كان المستهلك المصري أكثر إدراكاً لمفهوم التسوق الإلكتروني من المستهلك السعودي حيث بلغ ٧١٪ من عينة المستهلك المصري ممن يدركون

المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، في مقابل ٦٧٪ لعينة المستهلك السعودي.

٨. طبقاً لنتائج اختبار (T- test) لا يوجد اختلاف جوهري بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي إدراكهما لمفهوم التسوق الإلكتروني والمفاهيم الإلكترونية الأخرى.

**ثانياً: مدى استخدام التسوق الإلكتروني مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت**

١. بالنسبة للمستهلك النهائي المصري فقد احتل استخدام الإنترنت في قراءة الصحف والمجلات الترتيب الأول، ثم يليه في الترتيب استخدام الإنترنت في مجال قراءة الرسائل في البريد الإلكتروني والرد عليها، ثم استخدامها من أجل الترفيه والتسلية. أما بالنسبة للمستهلك السعودي فقد احتل استخدام الإنترنت من أجل الترفيه والتسلية الترتيب الأول، يليه استخدامها في قراءة الصحف والمجلات، ثم قراءة الرسائل في البريد الإلكتروني والرد عليها.

٢. يأتي استخدام الإنترنت في مجال التسوق من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي في الترتيب الأخير، وإن كان استخدام المستهلك السعودي للإنترنت في مجال التسوق أكبر من استخدام المستهلك النهائي المصري لها.

٣. تأتي المجالات التي تختص بالمعاملات المالية من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي في الترتيب قبل الأخير بين المجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت مثل استخدام الإنترنت في البحث عن مجالات استثمارية جديدة أو القيام بعمليات مالية عبر الإنترنت مثل تسديد فواتير وغيرها.

٤. يحتل استخدام الإنترنت من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي في مجالات التثقيف وجمع المعلومات والاتصال التليفوني والبحث عن وظائف وغيره من مجالات الاستخدام الأخرى الترتيب الوسط.

٥. يوجد شبه اختلاف بين مدى استخدام كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي للإنترنت في بعض المجالات مثل استخدام الإنترنت في قراءة

الصحف والمجلات وقراءة الرسائل الإلكترونية والرد عليها وغيرها من المجالات. بينما يوجد اتفاق تام بين كل من المستهلك المصري والسعودي عند استخدام الإنترنت في بعض المجالات مثل استخدام الإنترنت في التسوق الإلكتروني والاتصال التليفوني والحصول على معلومات وغيرها من المجالات الأخرى.

٦. لا يعتبر الاختلاف جوهرياً بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدى استخدام كل منهما للمجالات المختلفة لاستخدام الإنترنت، وذلك طبقاً لنتائج اختبار (T- test).

**ثالثاً: مدى استخدام التسوق الإلكتروني مقارنة بأساليب التسوق الأخرى**

١. تحتل أساليب التسوق التقليدي والمتمثلة في التسوق من محلات البقالة أو السوبر ماركت أو من تاجر الجملة أو تاجر التجزئة الترتيب الأول بين الأنواع المختلفة للتسوق بالنسبة لكل من المستهلك النهائي المصري والسعودي، وإن اختلف مدى استخدام كل منهما لهذه الأساليب. حيث نجد أن المستهلك النهائي المصري يعتمد أساساً في التسوق على محلات البقالة، أما المستهلك النهائي السعودي فيعتمد في التسوق أساساً على السوبر ماركت.

٢. تحتل أساليب التسوق المباشر الترتيب الثاني من بين الأنواع المختلفة للتسوق في كل من عينة المستهلك المصري والسعودي، وذلك بالرغم من انخفاض مدى استخدام كل منهما لهذه الأساليب، وإن اختلف مدى استخدام كل منهم لها.

٣. يأتي التسوق الإلكتروني في الترتيب الأخير لكل من المستهلك المصري والسعودي، ويستخدم عدد قليل جداً منهم التسوق الإلكتروني مقارنة باستخدامهم للأساليب الأخرى للتسوق.

٤. بصفة عامة لا يعتبر الاختلاف جوهرياً بين المستهلك المصري والسعودي فيما يتعلق بمدي استخدام كل منهما لأساليب التسوق المختلفة وذلك طبقاً لنتائج اختبار (T- test) وأن الاختلافات الموجودة من الممكن تجاهلها.

**رابعاً: دوافع استخدام التسوق الإلكتروني من قبل المستهلك النهائي**

١. هناك اتفاق بين كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي حول ترتيب بعض دوافع استخدام التسوق الإلكتروني وهي أن التسوق الإلكتروني يشبع رغبة المستهلك في التعامل الممتع مع الإنترنت وتجربة الجديد، حيث احتل الترتيب الأول وأن التسوق الإلكتروني يقدم أساليب جديدة لعملية التسوق والدفع، حيث احتل الترتيب الثاني.

٢. يوجد شبه اتفاق بين كل من المستهلك المصري والسعودي حول ترتيب بعض دوافع استخدام التسوق الإلكتروني وهي أن التسوق الإلكتروني يؤدي إلى سرعة وسهولة التسوق من داخل المنزل في أي وقت لمدة ٢٤ ساعة، وأنه يقدم خدمات جديدة للتوزيع مثل خدمة التوصيل للمنازل، و يسهل الوصول للأسواق والمفاضلة بين المنتجات الموجودة فيها، كما أنه يوفر أنواع متنوعة للمنتجات حتى التي لم توفر في المتاجر التقليدية، و يسهل على المستهلك الاتصال بالمنتج للاستفسار والتفاوض معه.

٣. يوجد اختلاف بين كل من المستهلك المصري والسعودي على بعض دوافع استخدام التسوق الإلكتروني وهي أن المنتجات المعروضة عبر الإنترنت تتميز بجودة عالية وسعر منخفض، وأن التسوق الإلكتروني يوفر جهد ووقت المستهلك الذي كان يبذله أثناء التسوق التقليدي، وأنه يمكن المستهلك من معرفة قيمة مشترياته قبل الشراء، وأنه يساهم في اشتراك كل أفراد الأسرة في قرار الشراء، وأنه يمثل خدمة واسعة تصل إلى أكبر عدد من المستهلكين في المناطق البعيدة.

٤. من خلال التحليل النتائج ونتائج اختبار (T- test) يمكن القول أنه بصفة عامة يوجد اختلاف بين كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي من حيث الدوافع التي قد تدفع كل منهما على استخدام التسوق الإلكتروني.

**خامساً: معوقات استخدام التسوق الإلكتروني التي تواجه المستهلك النهائي**

١. هناك اتفاق بين كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي حول وجود كثير من معوقات التسوق الإلكتروني مثل ضعف مهارة استخدام الإنترنت وخاصة في مجال التسوق، عدم وجود كل احتياجات الأسرة عبر الإنترنت وخاصة السلع الأساسية، وعدم وجود أمان وانعدام الثقة في الإنترنت لغياب قوانين حماية المستهلك في هذا المجال، وسوء الخدمات التي تقدمها مواقع التسويق عبر الإنترنت، وأن إجراءات التسوق عبر الإنترنت معقدة وروتينية.

٢. يوجد شبه اتفاق بين كل من المستهلك المصري والسعودي على أهمية بعض عوائق استخدام التسوق، مثل بطء شبكة الإنترنت في معظم الأوقات، وارتفاع أسعار السلع المعروضة عبر الإنترنت وانخفاض جودتها، وانخفاض عدد المواقع العربية الناجحة في التسويق الإلكتروني.

٣. بالنسبة لارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت، وأن معظم المواقع الناجحة هي مواقع أجنبية مما يصعب من البحث فيها نظراً لعامل اللغة، فيوجد اختلاف كبير بين كل من المستهلك المصري والسعودي على أهمية كل عامل، فعامل ارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت يزداد أهميته عند المستهلك المصري عن المستهلك السعودي، حيث احتل الترتيب الثاني عند المستهلك المصري والترتيب الخامس عند المستهلك السعودي. أما بالنسبة أن معظم المواقع الناجحة هي مواقع أجنبية مما يصعب من البحث فيها نظراً لعامل اللغة فنلاحظ أنه يزداد أهميته عند المستهلك السعودي عن المستهلك المصري، حيث احتل الترتيب الثاني عند المستهلك السعودي والترتيب السادس عند المستهلك السعودي.

٤. بصفة عامة لا يوجد اختلاف جوهري بين كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي فيما يتعلق بمعوقات استخدام التسوق الإلكتروني، وذلك طبقاً لتحليل النتائج ونتائج اختبار (T- test).

## توصيات الدراسة

طبقاً لنتائج البحث فإن هناك ثلاثة أنواع من التوصيات وهي توصيات لتحسين إدراك المستهلك للمفاهيم الإلكترونية المختلفة، وتوصيات لتشجيع المستهلك نحو زيادة استخدامه للتسوق الإلكتروني، وأخيراً توصيات للقضاء على معوقات استخدام التسوق الإلكتروني كالآتي:

**أولاً: توصيات لتحسين إدراك المستهلك للمفاهيم الإلكترونية المختلفة**

من خلال نتائج الدراسة اتضح أن هناك شبه إدراك بين كل من المستهلك المصري والسعودي لمفهوم التسوق الإلكتروني وأن هناك نسبة كبيرة منهم لا يدركوا جيداً المفهوم الصحيح للتسوق الإلكتروني، وإن كان المستهلك المصري أكثر إدراكاً لمفهوم التسوق الإلكتروني من المستهلك السعودي، لذلك نوصي بالآتي:

١. من المفيد لكل من المستهلك المصري والسعودي أن يثقف نفسه فيما يتعلق بالمفاهيم الإلكترونية الحديثة خاصة التسوق الإلكتروني، وأن يكون ملماً بالإنترنت وأهميته وكيفية الاستفادة منه في المجالات المختلفة.
٢. من المفيد لكل من المستهلك المصري والسعودي أن يحاول زيادة مهاراته في استخدام الكمبيوتر والإنترنت وذلك عن طريق الممارسة والتدريب للاستفادة من الخدمات والمزايا التي يقدمها له في المجالات المختلفة وخاصة مجال التسوق.
٣. من المهم أن تقوم المنشآت المصرية والسعودية بعمل ندوات ومؤتمرات للموظفين بها لتدريب الموظفين في المستويات المختلفة وتعريفهم بالمفاهيم الإلكترونية الجديدة وباستخدام الإنترنت وتشجيعهم على استخدام التسوق الإلكتروني.
٤. ضرورة قيام المنشآت المصرية والسعودية التي تعمل في مجال التسويق الإلكتروني بحملة تثقيفية وبرامج تدريبية لتوعية الجمهور ونشر الوعي بينهم فيما يتعلق بالمفاهيم الإلكترونية المختلفة وبكيفية استخدام الإنترنت في المجالات المختلفة.

٥. من المهم أن تقوم المنشآت التي تعمل في مجال الحاسبات الآلية في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية اكتشاف الموهوبين في مجال الكمبيوتر وخلق كوادر بشرية مؤهلة للعمل في هذا المجال لتعزيز المعرفة والعلم بالكمبيوتر والإنترنت وتحسين مستوى إدراك الأفراد بالمفاهيم الإلكترونية المختلفة.

٦. هناك دور كبير يقع على عاتق المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، من حيث تثقيف الطلاب وتعليمهم كيفية استخدام الكمبيوتر والإنترنت وزيادة معرفتهم بالمفاهيم الإلكترونية الجديدة.

**ثانياً: توصيات لتشجيع المستهلك نحو زيادة استخدامه للتسوق الإلكتروني**

حيث أوضحت نتائج الدراسة أن استخدام الإنترنت في مجال التسوق من قبل كل من المستهلك النهائي المصري والسعودي يأتي في الترتيب الأخير مقارنة بالمجالات الأخرى لاستخدام الإنترنت وبالأساليب الأخرى للتسوق، وأن استخدام المستهلك السعودي للتسوق الإلكتروني أكثر من المستهلك المصري، لذلك نوصي بالآتي:

١. ضرورة قيام المنشآت التي تعمل في مجال الحاسبات الآلية في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية باستخدام أحدث الأساليب التسويقية لتسويق الحاسبات الآلية وعقد الندوات والمؤتمرات لدفع المستهلك إلى استخدام الإنترنت والاستفادة منه في المجالات المختلفة وخاصة مجال التسوق الإلكتروني.

٢. من المهم أن توفر المنشآت المصرية والسعودية التي تسوق منتجاتها عبر الإنترنت الأنواع المختلفة من المنتجات وخاصة السلع الأساسية أو الضرورية بالكميات المناسبة وبالجودة المناسبة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب أمام المستهلك، وتوفر له معلومات كافية ودقيقة عن كل هذه الأنواع وذلك لتشجيعه على استخدام الإنترنت في مجال التسوق.

٣. على المنشآت التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية أن تنوع أساليب التسوق أمام المستهلك وذلك للاختيار من بينها، مع إعطاء بعض الخصومات له مثل خصم الكمية والخصم النقدي وغيرها لتشجيعه على استخدام التسوق الإلكتروني.

٤. ضرورة قيام المنشآت المصرية والسعودية التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها بتنويع الأماكن التي تبيع فيها أو توزع فيها منتجاتها وتركز على خدمة التوصيل للمنازل، لأنها من أهم دوافع استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني.

٥. على المنشآت التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها عبر الإنترنت في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية أن تستخدم أساليب ترويجية تثير الدوافع الكامنة عند المستهلك، مع التركيز على الدوافع العقلانية والانتقائية بصفة خاصة لأنهما من أكثر دوافع استخدام التسوق الإلكتروني.

٦. من المهم أن تحرص المنشآت المصرية والسعودية التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها على أن تجعل التسوق الإلكتروني متعة للمستهلك وكل أفراد أسرته، وأن تحاول أن تكون هناك مشاركة من كل أفراد الأسرة في عملية التسوق عن طريق عمل مسابقات عبر الإنترنت ووضع أنشطة ترفيهية لجذب المستهلك وأفراد أسرته لاستخدام التسوق الإلكتروني.

**ثالثاً: توصيات للقضاء على معوقات استخدام التسوق الإلكتروني**

نلاحظ من نتائج هذه الدراسة أن المعوقات التي تواجه المستهلك المصري هي نفسها التي تواجه المستهلك السعودي مع وجود اختلاف بسيط في ترتيب بعض هذه المعوقات ووجود اتفاق بينهما في ترتيب معظم هذه المعوقات، لذلك نوصي بالآتي:

١. ضرورة قيام المنشآت المصرية والسعودية المتخصصة في إنتاج وتجميع الحاسبات الآلية وبرامجها بدراسات مختلفة لتخفيض تكلفة إنتاجه، مع مساندة الحكومة

لهم حتى يتم عرضه في الأسواق بسعر منخفض ويمكن شراؤه من قبل أصحاب الدخول المنخفضة وتوفير الحاسب الشخصي في كل بيت وبذلك تزداد خبرة المستهلك المصري في مجال الحاسب وخاصة الإنترنت.

٢. ضرورة قيام شركات الاتصالات في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية بتطوير وتوفير بنية تحتية للاتصالات ذات سعة عالية لدعم أي مستوى خدمة مطلوب من قبل العملاء سواء كانوا هيئات حكومية أو شركات أو أفراد مستهلكين.

٣. ضرورة مراجعة إمكانية تخفيض تكلفة الاشتراك في خدمة الإنترنت وتحسين جودة الخدمة التليفونية المقدمة ووضع بعض الإستراتيجيات التي تحل المشاكل التي يواجهها المستهلك في هذا المجال.

٤. من المهم أن توفر الحكومة المصرية والسعودية بيئة قانونية سليمة لاستخدام الإنترنت في مجال التسوق وذلك بوضع بعض القواعد والقوانين التي تهدف إلى تبسيط التعاملات الإلكترونية ولتوفير الأمن والأمان عند استخدام التسوق الإلكتروني ولحماية المستهلك من الغش وقراصنة الإنترنت.

٥. من الضروري أن تساعد البنوك في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية المستهلكين في الحصول على البطاقات المصرفية الذكية و بطاقات الائتمان من أجل تسديد قيمة مشترياتهم، حيث ثبت نجاح مثل هذا النوع من البطاقات في بعض الدول المتقدمة، وأن هذا النوع من البطاقات ذو مستوى رفيع من الأمان والثقة.

٦. من الضروري على المنشآت المصرية والسعودية التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها أن تنشر مواقع عبر الإنترنت باللغة العربية تمتاز بالسرية التامة وتتوافر فيها وسائل الأمن والجودة العالية في تقديم الخدمات المختلفة، وأن تقدم في هذه المواقع المعلومات الصادقة التي يريد أن يعرفها المستهلك عن الشركة صاحبة الموقع، وتزويده بفهارس تسهل على المستهلك الوصول إليه

والاستفادة منه، مع عمل التحديث المستمر للموقع وتقديم العروض التي تجذب المستهلك.

٧. من المهم أن تراعي المنشآت التي تستخدم الإنترنت في تسويق منتجاتها في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية العادات والتقاليد الاجتماعية للمستهلك عند عرضها للمنتجات الخاصة بها، بحيث لا تعرض منتجات أو أشياء على موقعها تتنافي مع المعتقدات الدينية للمستهلكين لما لهذه المعتقدات من أثر في استخدام المستهلك للتسوق الإلكتروني.

٨. ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية حول التسوق الإلكتروني، وذلك لدراسة آراء ومقترحات المستهلكين والمنشآت والمتخصصين في هذا المجال.

# المراجع

**أولاً: المراجع العربية**

أبوفارة، يوسف، (١٤٢٥هـ)، واقع الإنترنت والتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية العربية. (http://www.yusuf-abufara.net).

أحمد، مروه مصطفي، (٢٠٠٢)، الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية العربية من وجهة نظر أصحاب المتاجر الإلكترونية العربية، ***مجلة العلوم الإدارية***، جامعة الملك سعود، العدد ٧، ٢٩١- ٣٢٥.

أيوب، ناديا حبيب، ومحمود، صفاء سيد، (٢٠٠١)، استخدام شبكة الإنترنت في الإعلان الإلكتروني في منشآت الحاسب الآلي السعودية، ***مجلة الإدارة العامة***، المجلد الأربعون، العدد الرابع، شوال ١٤٢١هـ، ٦٩٩- ٧٥٣.

بازرعة، محمود صادق، (١٩٩٦)، ***بحوث التسويق: للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية***، مكتبة العبيكان، الرياض.

باعجاجة، سالم سعيد، (٢٠٠٢)، التجارة الإلكترونية: ماهيتها وأساسها وأنماطها، ***مجلة البحوث المحاسبية***، العدد ٣٣، محرم ١٤٢٣هـ، ٤٥- ٦٧.

بسيوني، إسماعيل على والشوادفي، جمال أحمد، (٢٠٠٠)، قرارات شراء السيارات الخاصة الجديدة: مؤثرات ومقترحات، ***مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية***، كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك سعود - فرع القصيم، ١- ٥٣.

الجريفاني، غيداء عبد الله، (٢٠٠٤)، التسويق الالكتروني في المملكة العربية السعودية، الجمعية السعودية للإدارة، ***الملتقى الإداري الثاني: الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة***، الرياض، مارس، ٢- ١٦.

رضوان، رأفت، (٢٠٠٠)، ***اتجاهات مجتمع الأعمال المصري نحو التجارة الإلكترونية***، مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قسم الدراسات، القاهرة، ١- ١٧.

السيد، منير حسن علي، (١٩٩٩)، أثر صفات المستهلك الديموجرافية على كفاءة الإعلانات التليفزيونية الدولية الموجهة إلى المستهلك في المملكة العربية السعودية:

دراسة تطبيقية على المستهلكين في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، ***مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة***، مجلد ١٣، العدد ١، ٣- ٤٧.

الشميمري، أحمد بن عبدالرحمن، (٢٠٠٤)، التحديات والفرص المستقبلية للتسويق الإلكتروني في المملكة، ***ندوة التجارة الإلكترونية، جامعة الملك خالد***، أبها، المملكة العربية السعودية، ذي الحجة ١٤٢٤هـ، ١- ٢٣.

الشوادفي، جمال أحمد والسعيد، يوسف محمد، (٢٠٠٢)، دراسة العلاقة بين المعدل التراكمي للطالب وأداؤه في المقررات الكمية وبعض العوامل الأخرى مع التطبيق على كليات العلوم الإدارية، ***مجلة الإدارة العامة***، المجلد ٤١، العدد الرابع، ٦١٥- ٦٥٥.

طايل، مجدي محمد (٢٠٠٤)، توظيف التسويق الإلكتروني كأداة للتميز بمنظمات الأعمال، ***الجمعية السعودية للإدارة، الملتقى الإداري الثاني، الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة***، الرياض، مارس ٢٠٠٤، ١- ٢٢.

طوالبة، محمد عبدالرحمن، (١٩٩٩)، التعليم بالحاسوب وأثره على اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو التطبيقات التربوية للحاسوب، ***مجلة دراسات مستقبلية***، العدد الخامس، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ٦٣- ٨٥.

عبدالحميد، إبراهيم شوقي، (٢٠٠٢)، الاتجاه نحو الحاسب الآلي: دراسة مقارنة حسب الجنس ومتغيرات أخري، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت، ٢٨٥ ـ ٣١٦.

عبدالغني، عمرو أبو اليمين، (٢٠٠٤)، فرص وتحديات التسويق الإلكتروني في ظل الاتجاه نحو العولمة، ***الجمعية السعودية للإدارة، الملتقى الإداري الثاني، الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة***، الرياض، مارس ٢٠٠٤م، ١- ١٠.

قصراوي، نهلة، (٢٠٠١)، ***بيئة وفرص التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات***، الطبعة الأولي، الإمارات، مطابع البيان التجارية.

مبارك، عبدالقادر محمد عبد القادر، (٢٠٠٤)، دور الإنترنت في التسويق المباشر بين منشآت الأعمال، ***الجمعية السعودية للإدارة، الملتقى الإداري الثاني، الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة***، الرياض، مارس ٢٠٠٤، بدون ترقيم.

مبارك، عبدالقادر محمد عبدالقادر (٢٠٠١) اتجاهات المستهلكين نحو الإعلان على الإنترنت، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثاني، ٣٤- ٦٩.

المبيريك، وفاء، (٢٠٠١)، التجارة الإلكترونية، ***مجلة آفاق الإدارة***، العدد الثالث - رمضان ١٤٢٢هـ – نوفمبر، ٢٠- ٢٨.

مجلة إنترنت العالم العربي، (١٩٩٩)، التجارة الإلكترونية في العالم العربي. (http://www.iawmage.co.ae)

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، (١٩٩٩)، دراسة مسحية حول مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية (http://www.kacst.edu.as).

## ثانياً: المراجع الأجنبية

Abbas, H. A. & Alshawaf, A. H., (2003), Issues and motivations surrounding internet use in Kuwait, **Arab Journal of Administrative Science**, Vol. 10, No. 1, 93-108.

Allen, E. and Fjermestad, J., (2001), E-commerce marketing strategies: an integrated framework and case analysis, **Logistic Information Management**, Vol. 14, Issue 1/2, 1-9.

Anderson, J.,(1997), The Internet and the middle east: commerce brings region on-line, **Middle East Executive Report**, Vol.20, No.12, 1-8.

Archer, N. & Yuan Y., (2000), Managing business -to- business relationship throughout the e-commerce procurement life cycle, **Internet Research**, Vol. 10, No. 5, 1-9.

Cockburn, C., & Wilson, T., (1996), Business use of world wide web, **International Journal of Information Management**, Vol.16, No.2, 83-102.

Ernest, L.& Young P., (1998), Internet shopping: a new channel emerges, **Stores**, Vol.80, No.1, January, Section 2, 4-15.

Forcht, K. A., (1996), Doing business on the internet: marketing and security aspects, **Information Management & Computer Security**, Vol. 4, Issue 4, 1-9.

Ghosh, Shikhar, (1998), Making business sense of the internet, **Harvard Business Review** , Vol.76, Issue2, 1-13.

Hamill, J. and Gregory, K., (1997), Internet marketing in the internationalization of UK SMEs, **Journal of Marketing Management**, Vol.13, 9-23.

Herbig, H. and Hale, B., (1997), Internet: the marketing challenge of the twentieth century, **Internet Research & Colon**, Vol. 7, Issue 2, 1-7.

Hoffman, D.; Novak, T.& Chatterjee, P., (1997), Commercial scenarios for the web: opportunities and challenges, **Journal of Computer Medicated Communications**, Vol. 1, No. 3, 15-20.

Internet Arab World, (1999), Electronic commerce in the Arab World **(http://www.iawmage.co.ae).**

Mullin, T.,(1998), Internet shopping: A new channel emerges, **Stores**, Vol. 80, No.1, January, Section 1, 1-3.

Pattinson, H. and Brown L., (1996), Chameleons in market space industry transformation in the new electronic marketing environment, **Journal of Marketing Practice**, Vol. 2, Issue 1, 1-10.

Paul, P, (1996), Marketing on the internet, **Journal of Consumer Marketing**, Vol. 13, Issue 4, 3-12.

Sandelands, E., (1997), Utilizing the internet for marketing success, **Pricing Strategy and Practice**, Vol. 5, Issue 1, 1-8.

Soh, C.; Mah, F. & Reid, E., (1997), The use of internet for business: the experience of early adopters in Singapore, **Internet Research**, Vol. 7, No.3, 217-228.

Tull, D. & Hawkins, D., (1993), **Marketing Research: Measurement and Method**, New York: Mcmillan Publishing Company.

Wymbs, C., (2000), How e-commerce is transforming and internationalizing service industries, **Journal of Services Marketing**, vol. 14, Issue 6, 1-13.

**ثالثاً: مواقع عبر الإنترنت Web Sites**

http://www.ajeeb.com.
http://www.aljazeera.com.
http://www.dietrich.com
http://www.dinet.com.
http://www.iawmage.co.ae

Internet world stats
http://www.jupter.com,
http://www.kacst.edu.as
http://www.nuat internet survey.com
http://www. tejari.com
http://www. yusuf-abu fara.net

## قائمة الاستقصاء

أنه لمن بواعث سروري أن تتفضلوا سيادتكم باستيفاء بيانات هذه القائمة لمعرفة رأيكم في مفهوم وأهمية التسوق الإلكتروني ومدي استخدامكم له والمعوقات التي تواجهكم عند استخدامه. مع العلم أن هذه البيانات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، مع خالص الشكر والتقدير.

أولاً: هل لديك جهاز كمبيوتر في البيت أو العمل متصل بشبكة الإنترنت؟

- نعم ( ) - لا ( )

ثانياً: فيما يلي بعض العبارات، من فضلك وضح مدى تقارب كل عبارة لمفهوم التسوق الإلكتروني أو التسوق عبر الإنترنت من وجهة نظرك؟

| العبارة | قريبة جداً | قريبة | قريبة نوعاً ما | بعيدة | بعيدة جداً |
|---|---|---|---|---|---|
| تنفيذ المعاملات بين المشروعات عبر الإنترنت | | | | | |
| تنفيذ المعاملات بين المشروعات التجارية والحكومة عبر الإنترنت | | | | | |
| تنفيذ المعاملات بين الحكومة والأطراف الأخرى عبر الإنترنت | | | | | |
| قيام المديرين بجمع معلومات من الإنترنت لتنفيذ الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وغيرها | | | | | |
| ممارسة الشركات للأنشطة التسويقية من ترويج وتوزيع للمنتجات وغيرها عبر الإنترنت | | | | | |
| قيام المستهلك بجمع معلومات من الإنترنت ثم الشراء عبر الإنترنت أو من مكان آخر والدفع نقداً أو بشيك أو بالبريد | | | | | |
| قيام المستهلك النهائي بالشراء عبر الإنترنت والدفع عبر الإنترنت أيضاً | | | | | |

ثالثاً : من فضلك حدد مدى استخدامك للإنترنت في كل مجال من المجالات الآتية كل على حدة؟

| مجالات الدخول على شبكة الإنترنت | دائماً | غالباً | أحياناً | نادراً | أبداً |
|---|---|---|---|---|---|
| التسوق عبر الإنترنت | | | | | |
| قراءة الصحف والمجالات | | | | | |
| القيام بعملية الاتصال التليفوني وخاصة الدولية | | | | | |
| قراءة الرسائل في البريد الإلكتروني | | | | | |
| البحث عن مجالات استثمارية جديدة في أي مجال | | | | | |
| البحث عن خدمات كخدمات السفر والسياحة وغيرها | | | | | |
| أغراض الترفيه والتسلية في شتي المجالات | | | | | |
| البحث عن وظائف خالية في مجال تخصصي | | | | | |
| الحصول على معلومات عامة مفيدة في شتي المجالات | | | | | |
| جمع معلومات مفيدة بهدف البحث العلمي | | | | | |
| التثقيف والتعلم والتوعية في مجالات تخصصي | | | | | |
| القيام بعمليات مالية مثل تسديد الفواتير وغيرها | | | | | |

رابعاً : فيما يلي بعض أساليب التسوق التي يستخدمها المستهلك، من فضلك وضح مدى استخدامك لكل أسلوب من هذه الأساليب للحصول على احتياجاتك؟

| أسلوب التسوق | نادراً | أحياناً | غالباً | دائماً | أبداً |
|---|---|---|---|---|---|
| التسوق من محلات البقالة القريبة | | | | | |
| التسوق من أقرب سوبر ماركت | | | | | |
| التسوق من تاجر الجملة | | | | | |
| التسوق من تاجر التجزئة المعروف | | | | | |
| التسوق من المنتج مباشرة | | | | | |
| التسوق عن طريق البريد | | | | | |
| التسوق عن طريق الكتالوج | | | | | |
| التسوق عن طريق الهاتف | | | | | |
| التسوق عن طريق الفاكس | | | | | |
| التسوق عبر الإنترنت | | | | | |

خامساً : ما يلي بعض العوامل التي قد تدفعك لاستخدام التسوق الإلكتروني، من فضلك وضح رأيك في كل عامل من هذه العوامل؟

| العبارة | موافق جداً | موافق | موافق نوعاً ما | غير موافق | غير موافق جداً |
|---|---|---|---|---|---|
| يحقق السرعة والسهولة في عملية التسوق من داخل المنزل على مدار ٢٤ ساعة | | | | | |
| تتميز المنتجات المعروضة عبر الإنترنت بالجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة المنافسة | | | | | |
| يوفر جهد ووقت المستهلك الذي كان يبذله هو وأسرته أثناء التسوق التقليدي | | | | | |
| يمكن المستهلك من معرفة قيمة مشترياته قبل القيام بعملية الشراء | | | | | |
| يقدم خدمات جديدة للتوزيع مثل خدمة التوصيل للمنازل | | | | | |
| يسهل الوصول للأسواق المحلية والعالمية والمفاضلة بين المنتجات الموجودة فيها | | | | | |
| يقدم أساليب متنوعة وجديدة للشراء والدفع | | | | | |
| يساهم في اشتراك كل أفراد الأسرة في قرار الشراء | | | | | |
| يوفر أنواعاً كثيرة ومتنوعة من المنتجات حتى التي لم تتوافر في المتاجر التقليدية | | | | | |
| خدمة واسعة تصل إلى أكبر عدد من المستهلكين في المناطق المختلفة والبعيدة | | | | | |
| يسهل على المستهلك الاتصال بالمنتج للاستفسار والتفاوض معه | | | | | |
| يشبع رغبة المستهلك في التعامل الممتع مع الإنترنت وتجربة الجديد في مجال التسوق | | | | | |
| دوافع أخرى (من فضلك أذكرها) | | | | | |

سادساً : ما يلي بعض معوقات استخدام التسويق الإلكتروني، من فضلك وضح رأيك في مدى تأثير كل عائق من هذه المعوقات على مدى استخدامك للتسوق الإلكتروني؟

| بعض معوقات اتجاه المستهلك النهائي نحو للتسويق الإلكتروني | مؤثر جداً | مؤثر | مؤثر نوعاً ما | غير مؤثر | غير مؤثر تماماً |
|---|---|---|---|---|---|
| ارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر وتكلفة الإنترنت بالمقارنة بدخل المستهلك | | | | | |
| بطء شبكة الإنترنت في معظم الأوقات | | | | | |
| عدم معرفة كيفية استخدام الإنترنت وخاصة في مجال التسوق | | | | | |
| ارتفاع أسعار السلع المعروضة عبر الإنترنت وانخفاض جودتها | | | | | |
| عدم وجود كل احتياجات الأسرة عبر الإنترنت وخاصة السلع الضرورية | | | | | |
| عدم وجود أمان وانعدام الثقة في الإنترنت لغياب القوانين التي تحمي المستهلك من الخداع والغش في هذا المجال | | | | | |
| سوء الخدمات التي تقدمها المواقع الخاصة بالتسويق بالإنترنت | | | | | |
| انخفاض عدد المواقع العربية الناجحة التي تستخدم التسويق الإلكتروني | | | | | |
| معظم المواقع الناجحة هي مواقع أجنبية مما يصعب من البحث فيها نظراً لعامل اللغة | | | | | |
| إجراءات التسوق عبر الإنترنت معقدة | | | | | |
| وجود بعض العادات والتقاليد الشرائية الراسخة عند المستهلك النهائي | | | | | |

سابعاً : بيانات شخصية

١- الجنس

ذكر ( ) أنثي ( )

٢- السن :

أقل من ٢٠ سنة ( ) من ٢٠ إلى ٢٩ سنة ( )

من ٣٠ إلى ٣٩ سنة ( ) من ٤٠ إلى ٤٩ سنة ( )

من ٥٠ سنة فأكثر ( )

٣ـ الحالة الاجتماعية

أعزب ( ) متزوج حديثاً ( )

متزوج ولا يعول ( ) متزوج ويعول ( )

متزوج ويعيش مع أسرته ( )

٤ـ مستوى التعليم

بدون مؤهل أو أمي ( ) مؤهل أقل من المتوسط ( )

مؤهل متوسط ( ) مؤهل جامعي ( )

مؤهل فوق الجامعي ( )

٥ـ الدخل الشهري (المرتب وأي إيرادات أخري) ( )

٦ـ المهنة أو الوظيفة الرئيسية ( )

# أَمْن الطُرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ وآثاره الاقتصادية

د. عبد الله بن حاسن الجابري(*)

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وبعد :

فإن نعمة الأمن نعمة عظيمة لا يعرفها إلا من فقدها، وهذا ما أشار إليه الرسول ﷺ بقوله : «من أصبح منكم معافىً في جسده آمِناً في سربه عنده قوت يومه فكأنما حِيزت له الدنيا»(١) . وقد أدرك الملك عبد العزيز – رحمه الله – أهمية هذه النعمة وعمل على استتبابها في كافة أرجاء دولته، مستعيناً بالله ثم بجهود المخلصين من أبناء وطنه، فتحولت هذه البلاد الواسعة من بلادٍ تسودها الفوضى والصراعات القبلية، وينتشر بين أهلها السلب والنهب وقطع الطُرق، إلى بلاد يسودها الأمن والاستقرار والمحبة، وتسير في طريق التقدم الاقتصادي بخطى ثابته وحثيثه. ولعل أهمية الأمن تبدو أيضاً جلية بعد الفتن والاضطرابات السياسية المشاهدة في عالمنا المعاصر مثل العراق وأفغانستان وغيرهما .

**وأما عن سبب اختياره:**

فرغم هذه الأهمية للأمن عموماً (ولأمن الطرق خصوصاً) لم أجد ـ في حدود ما أطلعت عليه من مصادر ـ من تعرض لآثاره الاقتصادية وأفردها بدراسة مستقلة أو ناقشها مناقشة وافيه إذ أن أغلب الدراسات الموجودة تدور في فلك الدراسات التاريخية والأمنية، وهذا لا يمنع من وجود بعض الكتابات المتناثرة هنا وهناك عن هذه الآثار ولكن على استحياء .

(*) أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى.

**منهج البحث وخطته:**

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التي تقوم على تحديد الظاهرة الاقتصادية محل البحث. وتحليلها لمعرفة أسبابها وآثارها، ولتحقيق ذلك فقد تداخلت مناهج عدة: أهمها الوصفي والتاريخي والاستنباطي.

ويتكون البحث من مقدمة وستة مطالب وخاتمة. أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع ومنهجه وأسباب اختياره، وأما المطالب فهي على النحو التالي:

المطلب الأول: أَمْن الطرق معناه ومفهومه.

المطلب الثاني: حالة الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ.

المطلب الثالث: الإجراءات التي انتهجها الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ لتحقيق الأمن في الطرق.

المطلب الرابع: أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في استتباب الأمن في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ.

المطلب الخامس: أهم الطرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ.

المطلب السادس: الآثار الاقتصادية لأَمْن الطرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ.

## المطلب الأول

## أَمْن الطرق معناه ومفهومه

أمِن لغة من باب فَهِم وسَلِم تقول العرب أَمِنَ أَمْناً وأَماناً ..... وإِمْنا بالكسر فهو آمِن أي اطمأنّ ولم يخف[١] . ومنه قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾[٢] وقوله تعالى أيضاً ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾[٤] أي الآمن .

والطُرق لغة جمع طريق وهو ما يسلكه الناس والدواب، ويقال طِراق وهي آثار الإبل بعضها فوق بعض والمطاريق هم القوم المشاه[٥] .

أما في الاصطلاح فينصرف أَمْن الطُرق إلى حالة من الأمن المستتب تسود بين الناس في الدولة وعبر طرقها . وممراتها الداخلية والخارجية تجعل الناس عموماً ، وعابري تلك الطرق خصوصاً آمنين مطمئنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم من أي تهديد أو ترويع أو اعتداء بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية، وانعكاسات ذلك جلية على المستوى الكلي للاقتصاد .

## المطلب الثاني

## حالة الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـرحمه اللهـ

كانت الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود يسودها الفوضى والاضطراب الأمني، فالبدو نتيجة لضعف الوازع الديني والسلطة وتفشي الجهل والنزاعات القبلية يعدّون ما يسلبونه وينهبونه من بعضهم أو ممن جاورهم مالاً حلالاً، بَل هو مظهر من مظاهر الشجاعة لدى أفراد القبيلة السالبة، وقد كانت المملكة العربية السعودية قبل هذا العهد الميمون مقسمة إلى عدة مناطق على النحو التالي:

( أ ) الحجاز: ويحكمه الأشراف حيث كان الشريف حسين (معاصر الملك عبدالعزيز) يقتصر نفوذه على البلاد الواقعة تحت حكمه وهي مكة وجده. بينما لا نفوذ له على الأعراب فيما سواهما، بل لا نفوذ له أحياناً حتى على هاتين المدينتين. ولذا فإن التنقل عبر المدن الحجازية (مكة، جدة، الطائف – المدينة) ضربٌ من المجازفة حتى لو كان هذا التنقل لأداء شعيرة دينية كالحج مثلاً. وذلك بسبب ما يسود هذه الطرق والمدن من ضعف أمني نجم عنه الكثير من أعمال القتل والسلب غير المبررة.

وحتى لا استطرد في هذا الموضوع كثيراً فإنه يكفي عرض بعض الأمثلة والشواهد على ضعف الأمن في هذه المنطقة، إذ تشير المصادر إلى أن القبائل الواقعة على الطريق بين مكة والمدينة، وبين جدة ورابغ تفرض رسوماً على الحجاج وقد يُحتَجز بعضهم عند عجزه عن الدفع، حتى إن أميرة أفغانية لم تدفع فاحتُجزت حتى دفع الشريف عنها[٦].

وتشير مصادر أخرى أنه في سنة ١٣٢١هـ سطت جماعة من البدو بين جدة وبحرة على قافلة حجاج فيهم الكثير من المصريين والسودانيين، فقتلوا بعض رجالها ونسائها وجرحوا البعض الآخر وسلبوهم أمتعتهم ونقودهم وجعلوهم فقراء لا يجدون معهم ما يحملهم لأداء الفريضة[٧].

وتذكر بعض المصادر أن قبيلة بلى سلبت قافلة كانت متجهة من العُلا إلى مدينة الوجه[٨].

ويذكر أيضا اختفاء اللصوص والحرامية في المرتفعات الجبلية ومخانق الطرق بين مكة المكرمة وجده لقتل الحجاج وسرقتهم حتى لو كانوا نساءً أو عجزة. حتى داخل مكة لم يسلم الحجاج من اعتداءات اللصوص وقتلهم وسرقة أموالهم بسبب ضعف الأمن[٩].

بقى أن أشير إلى ما قاله أحد الكتاب من «أن الأعراب يذبحون الحاج وإن كان فقيراً لاستلاب ما معه كانوا يذبحون الحاج في رابعة النهار لم يسلم أحد من أذاهم ولم يجدوا من يردعهم فعاثوا فساداً حتى كان المسلم يخرج وهو لا يدري أيعود إلى وطنه أم يقتله السفاحون هناك»[١٠].

ويروى أحد قادة الأمن السابقين أن كبار السنّ كانوا يروون له أن قبل العهد السعودي كان الأمن في المشاعر المقدسة والطرق المؤدية إليها معدوماً لدرجة أن سكان جرول بمكة لا يستطيعون الذهاب إلى حارة الباب إلا بشكل جماعي خوفاً من الاعتداء عليهم[١١].

(ب) أما نجد: فلم تكن أمنياً قبل عهد الملك عبد العزيز – رحمه الله– بأحسن حالٍ من الحجاز نظراً للنزاعات القبلية، حيث كانت القوافل التجارية بين المدن والقرى النجدية لا يمكن أن يسير أفرادها بدون أن يكون معهم من يحمل السلاح لمرافقتهم وحمايتهم في حلهم وترحالهم. كما كانوا يصطحبون معهم أيضاً رجلاً من كل قبيلة يمرون بديارها من أجل تسهيل مرور هذه القوافل مقابل مال يرضيه لحمايتهم من أي اعتداء قد يلحق بهم من أفراد قبيلته، ويسمون هذا الرجل بـ «الرفيق». ومع كل هذه الاحتياطات الأمنية، فقد لا تكون كافية لسلامة حياتهم من القتل وسلامة أموالهم من النهب إذا ما اصطدموا بغزاة لا تفيد مهم ما اتخذوه من أسباب إما لقوتهم أو لكثرة عددهم[١٢] أو لعدم رضى الرفيق المصاحب للقافلة عن المال المدفوع له أو لأسباب عديدة أخرى.

وفي نجد أيضاً كانت الفتن مستمرة والغارات دائمة بين القبائل ففي سنة ١٢٣٧هـ أغارت بادية سُبيع على منفوحة الواقعة قرب الرياض في ذلك الوقت، وأخذوها عنوة وسلبوا نساءها وقطعوا ثمار أشجارها ..... وساد القتل في القصيم وسُدير والوشم والعارض والخرج وغيرها[١٣].

(ج) وأما الإحساء: فقد كان وضعها الأمني متدهوراً إلى حدٍ بعيد، لخضوع المنطقة لحكم الأتراك إسمياً لا فعلياً، وقد تمثل ذلك في عجز الحامية التركية بها عن توفير الأمن لأهلها، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم من اعتداءات اللصوص المتكررة، وخصوصاً على الطرق الصحراوية في المنطقة الممتدة من حدود الكويت إلى قطر[١٤]. وكان رؤساء القوافل التجارية يدفعون إتاوات إلى رؤساء القبائل التي يمرون بمناطقها، لدرجة أن هذه الإتاوه قد يدفعها المسافر كلما اجتاز خمسة أو عشرة أميال على هذه الطرق الموحشة[١٥] وغير الآمنة.

ولم تعد ما اتخذته الحامية التركية من قلاع وعسكر نظاميين مجدية في حراسة هذه القوافل المتجهة إلى نجد، أو الخارجة من الإحساء والعائدة إليه من ميناء العقير محملة بالواردات أو الصادرات[١٦].

ولأن هذه المنطقة زراعية فكثيراً ما يغير البدو على سكان المدن والقرى في أوقات حصادهم لثمارهم، ويأخذون ما يستطيعون حمله إما خفية أو بالقهر والنهب ثم يفرون إلى الصحراء التي يحتمون فيها لعدم وجود سلطات للأمن تقوم بملاحقتهم ومطاردتهم[١٧].

(د) وأما منطقتي عسير وجيزان، فلم تكن هاتين المنطقتين أحسن حالاً من المناطق الأخرى، حيث كانت عسير قبل العهد السعودي خاضعة للحكم التركي، ثم خضعت فيما بعد لأسرة آل عائض، وفي كلا العهدين لم يكن الأمن فيها مستتباً، فالحروب تدور رحاها بين القبائل لأتفه الأسباب، كما أن الطرق مخوفة لا يمر بها إلا من يدفع رسوماً للقبائل القريبة منها، وفوق كل هذا كثيراً ما يتعرض المارون بها للنهب والسلب من قبل اللصوص وقطاع الطرق هناك، ثم يلوذون بالفرار إلى

المناطق الجبلية المرتفعة التي تتميز بها هذه المنطقة رغم وجود الحامية التركية بها[١٨].

وأما جيزان، فمثلها مثل عسير في العهدين العثماني والإدريسي، حيث كانت الفتن والحروب بين قبائل المنطقة قائمة، وحالة الأمن سيئة وقطع الطرق والنهب والسلب حاصل في كل جهة، ورغم أن المؤسس لدولة الأدارسة «محمد بن علي الإدريسي»، استطاع أن يعيد الأمن إلى المنطقة ويطبق الشريعة الإسلامية إبان فترة حكمه ١٣٣٧-١٣٤١هـ إلا أنه سرعان ما تغيرت الأمور في جيزان بعد وفاته، وعاد النزاع والسلب إلى ما كان عليه في السابق بسبب فقدان الأمن[١٩].

وخلاصة القول أن جميع المناطق قبل عهد الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - الأمن فيها ضعيف داخل المدن، ويشتد ضعفاً، بل قد ينعدم كلياً خارج المدينة كالمناطق الصحراوية والطرق الخارجية بسبب بعدها عن مركز السلطة الحاكمة والأجهزة الأمنية الضعيفة غير القادرة على تتبع المجرمين وملاحقتهم وتسليمهم للعدالة.

## المطلب الثالث

## الإجراءات التي انتهجها الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ

## لتحقيق الأمن في الطرق

رأينا سابقاً كيف سادت الفوضى الأمنية وعمليات السلب والنهب جميع مناطق هذا الكيان العظيم المملكة العربية السعودية، والتي يعود الفضل في تأسيسه وتوحيده إلى الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ كما رأينا أن الطرق كانت أشد خوفاً واضطراباً من المدن. وتحقيقاً للأمن عموماً ولطُرق الحجيج والقوافل التجارية خصوصاً انتهج الملك عبد العزيز آل سعود العديد من الإجراءات والسياسات الأمنية، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

( ١ ) تطبيق الشريعة الإسلامية على كافة مناحي الحياة ولأهمية هذا الإجراء سأفرده بمطلب مستقل لاحقاً.

( ٢ ) إقامة الإدارات الأمنية والأجهزة المرتبطة بها ومنها[٢٠]:

( أ ) وزارة الداخلية وهي الجهة المسئولة عن شئون الأمن الداخلي، وقد تم إنشاؤها سنة ١٣٧٠هـ، بعد أن كانت الشئون الداخلية مرتبطة بالنيابة العامة منذ عام ١٣٤٥هت. وكان من ضمن أجهزة الأمن التابعة لها:

- الإمارات: حيث كان لكل قرية أو مدينة أمير مهمته تسيير الأمور في حدود إمارته، وكل أمير مرتبط بأمراء أقل منه في القرى المجاورة، مهمتهم فض النزاعات والاعتداءات القبلية المختلفة، وكانت كل إمارة تعتمد على مجموعة من الموظفين يطلق عليهم الخويا من مهامهم أعمال الحراسة والسجن، ومراقبة الحدود وتتبع آثار المجرمين الفارين من العدالة.

❖ الأمن العام: حيث أمر رحمه الله بإنشاء مديرية للشرطة سنة ١٣٤٤هـ بالحجاز مرتبطة بنائبه هناك، وتلى ذلك إنشاء المزيد من الإدارات في أماكن أخرى كالمدينة المنورة، جدة، الطائف، جيزان.

وفي سنة ١٣٤٩هـ تم توحيد جميع إدارات الشرطة في المملكة تحت إدارة واحدة مقرها مكة المكرمة. وفي سنة ١٣٥٥هـ أُنشئت مدرسة للشرطة بمكة تابعة للأمن العام مهمتها تخريج الضباط القادرين على التحقيق في الجرائم، وضبط الجناة وتعقب اللصوص. ومن جانب آخر فقد أنشأ - رحمه الله - شرطة خاصة للحرمين الشريفين.

❖ إنشاء مصلحة خفر السواحل: لحماية سواحل ومنافذ المملكة البرية والبحرية وتزويدها بالدواب والقوارب والسيارات (بعد وصولها للمملكة) وذلك من أجل منع دخول المحرمات والممنوعات والمشبوهين ونحو ذلك. وقد كانت أول مديرية لخفر السواحل بجدة تم إنشاؤها سنة ١٣٤٤هـ، وكانت تابعة لوكالة الدفاع، وحين أنشئت وزارة الدفاع سنة ١٣٦٣هـ أُسند أمر هذه المديرية إلى وزارة المالية، لتنتقل فيما بعد لوزارة الداخلية بعد تأسيسها. كما أنشئت مصلحة لخفر السواحل بالشرقية، وكانت تابعة لإمارتها، أما الحدود الجنوبية فقد كانت تابعة لأمراء المناطق في جيزان وأبها ونجران.

( ٣ ) صدور بعض الأنظمة والقوانين التي من شأنها تحقيق الأمن و منع الاعتداء على الآخرين، سواء كان ذلك في المدن أو القرى أو على الطرق. ومن ذلك نظام منع بيع الأسلحة واقتنائها الصادر في سنة ١٣٥٤هـ. وكذا نظام أسلحة الصيد الصادر بقرار مجلس الشورى سنة ١٣٧٠هـ[٢١].

(٤) توطين البدو بإقامة الهجر لهم، حيث أقيمت أول هجرة في الأرطاويه سنة ١٣٣٠هـ، وتبعها إقامة العديد منها لتبلغ سنة ١٣٦٩هـ حوالي ١٢٥ هجرة وقد دعاهم – رحمه الله - إلى حياة الاستقرار والزراعة بدلاً من التنقل

والاعتداء على الناس في الصحاري والطرق المختلقة. وفي نفس الوقت وفرّ لهم ـ رحمه الله ـ آلات الفلاحة والآبار الارتوازية. كما أقام لهم أيضاً المساجد والمساكن الملائمة. وبعث إليهم الوعاظ والمرشدين «المطاوعة» لتعليمهم أمور الدين المختلفة[٢٢].

(٥) مقابلة شيوخ القبائل والعشائر وتنبيههم على أن نظام الحكم يقوم على الكتاب والسنة، اللذين يحرمان الاعتداء والغزو والسلب بدون وجه شرعي. وإبلاغهم بأن الحكومة هي المسئول الأوحد عن عقاب المذنب وفرض الرسوم أو الضرائب ونحو ذلك. ويذكر البعض أنه في هذا الاجتماع قام أحد شيوخ العشائر معترضاً على أقوال الملك عبد العزيز قائلاً بأن قطع الخشوم «الأنوف» أولى من قطع الرسوم. وهذا مما أثار غضب الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ فأمر بسجنه تأديباً له وليعتبر به غيره، ومع هذا الحزم فإن من يتعاون معه من رؤساء القبائل في ضبط أفراد قبيلته ومنعهم من السلب والنهب، أو يحط بركابه عند ساحته تُمنح له الهبات والشرهات[٢٤].

(٦) إقامة نظام العسس والدوريات الليلية، وإقامة الأسوار حول المدن ونقاط التفتيش على الطرق البرية وموارد المياه ونحو ذلك[٢٥]، وهذا كله من أجل تعقب المجرمين وقطاع الطرق وضبطهم وتسليمهم للعدالة.

(٧) عقد الكثير من المعاهدات والاتفاقيات مع الدول المجاورة كالعراق والكويت واليمن وغيرها، والتي ينص فيها على منع الاعتداء على الحدود وتسليم المجرمين الفارين من العدالة ونحو ذلك[٢٦].

(٨) الاستعانة ببعض الرجال ذوي المهارة والخبرة الفنية في تقصي الأثر للمجرمين مثل آل مره المشهورين بقص الأثر[٢٧]. هذا إلى جانب الاستعانة بالدارسين للعلوم العسكرية والأمنية في مصر آنذاك، وتزويدهم بمختلف وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، وذلك من أجل سرعة القبض على المجرمين وتعقب آثارهم ووجهتهم التي اتجهوا إليها.

(٩) اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الجريمة قبل وقوعها وذلك بمراقبة المشبوهين وذوي السوابق وخاصة في مواسم الحج والعمرة، حيث نص نظام مديرية الأمن العام في ذلك الوقت أن على إدارات الشرطة في المناطق المختلفة تعقب الأشخاص المتشردين وذوي السوابق ممن يخشى خطرهم على الأمن[٢٨].

وبعد هذه الإجراءات الأمنية الكفيلة بتحقيق الأمن، استطاعت جهات الاختصاص تنفيذ الأحكام الشرعية بصرامة متناهية، ومعاقبة وتعقب القتلة والمجرمين، مما أدى إلى اختفاء الجرائم أياً كان نوعها، وسيادة الأمن في كافة أرجاء المدن السعودية. بل وعلى الطرق عموماً وطرق الحجيج خصوصاً، حيث استطاع المسافر أن يسلك ما شاء منها دون خوف أو اعتداء من أحد، فكانت النتيجة كما يقول أحد الكتاب[٢٩]، وفي نجد اليوم من الأمن ما لا نجده في بلادنا أو في بلاد متمدنة، لا يظن القارئ مبالغاً بما أقول ..... القوافل تسير أربعين يوماً في ملك ابن سعود من طرف إلى طرف من القطيف مثلاً إلى أبها أو من وادي الدواسر إلى وادي السرحان دون أن يتعرض لها أحد من البدو أو الحضر ودون أن تُسأل من أين وإلى أين ..... مررنا في النفود بجمل بَارِك رازح تحت حمله فسألت عن صاحبه فقيل لي أنه سار في طريقه وسير جع إليه بعد أن يصل إلى البلد بجمل آخر يحمل البضاعة، وقد يموت الجمل الرازح ويبقى حمله على قارعه الطريق عشرة أيام فيعود صاحبه فيجده وما مسته يد شر كما تركه في مكانه.

ما سبق دلالة على استتباب الأمن عموماً بفضل هذه الإجراءات الأمنية المتنوعة التي انتهجها الملك عبد العزيز - رحمه الله - وساعده على تنفيذها رجال مخلصون عرفوا نعمة الأمن، وأدركها عموم الناس شيئاً محسوساً وملموساً أمامهم.

## المطلب الرابع

## أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في استتباب الأمن في عهد الملك عبد العزيز آل سعود

تتميز الشرعية الإسلامية بالسمو والكمال والدوام لأنها خاتم الأديان السماوية، منزلها هو الحق تبارك وتعالى العالم بأحوال الناس ومصالحهم الدنيوية والأخروية. وما دام أنها منزلة من رب البشر فإن هذا يدفع معتنقيها إلى التقيد بما فيها من أوامر ربانية باعتبار ذلك طاعة تقربهم منه سبحانه وتعالى، وعلى الطرف الآخر فإن على معتنقيها الحذر والبعد عن ما نهت عنه، لأن ذلك معصية له سبحانه وتعالى، يستحق من ارتكبها العقوبة في الدنيا والآخرة. ومن أجل هذا اتخذ الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ الشريعة الغراء دستوراً لحكمه وسلطانه في مختلف مجالات الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية... وهذا ما قاله في اجتماعه بشيوخ القبائل والعشائر كما سبق. وأكده أيضاً وهو في طريقة إلى مكة سنة ١٣٤٣هـ بقوله إني مسافر إلى مكة حرم الله لدفع المظالم والمغارم عن أهلها ولبسط أحكام الشريعة وتطبيقها فلن يكون بعد اليوم سلطان إلا للشرع الحنيف[٣٠]. امتثالاً لأمره سبحانه وتعالى حين قال: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾[٣١]. وقوله أيضاً ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٣٢] وهذه الشريعة جاءت مُحرِّمة للقتل موجبة للقود فيه إن كان عمداً كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴾[٣٣]. وقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ

إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٣٤]. كما بينت الشريعة الإسلامية حدّ الحرابة وقطاع الطُرق ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٣٥]. كما وضحت عقوبة السرقة وهي القطع كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[٣٦].

وعقوبة الزنا الرجم إن كان محصناً أو الجلد إن كان غير محصن كما قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ ﴾[٣٧].

ولا تقتصر الجرائم في الشريعة الإسلامية على ما سبق ولكنها تتنوع فتختلف العقوبات تبعاً لها لكنها لا تخرج عن ثلاثة أقسام هي[٣٨]:

(١) جرائم الحدود (الزنا، القذف، شرب المسكر، السرقة، الحرابة، الرِّده، البغي).

(٢) جرائم القصاص أو الدية، وهي عقوبة مقدرة حقاً للأفراد وتتمثل في خمسة جرائم (القتل العمد، وشبه العمد، والخطأ، والجناية على ما دون النفس عمداً، والجناية على ما دون النفس خطأً).

(٣) جرائم التعزير وهي مجموعة من العقوبات ترك للقاضي حرية تقديرها وفقاً لنوع كل جريمة وظروفها وظرف مرتكبيها.

وقد طبقت الحدود الشرعية في عهده ـ رحمه الله ـ بصرامة متناهية، حيث لا شفاعة فيها من أي فرد مهما كانت منزلته. وهذا ما أكده بقوله ((لا كبير عندي

إلا الضعيف حتى آخذ الحق له ولا ضعيف عندي إلا الظالم حتى آخذ الحق منه وليس عندي في إقامة حدود الله هوادة ولا أقبل فيها شفاعة))[٣٩].

وقد طبق هذه الأقوال على أرض الواقع، فقد حدث ذات مرة أن ثلاثة نفر اشتركوا في قتل صديق لهم عمداً، فأحيلوا إلى المحكمة الشرعية، فصدر بحقهم حكم يقضى قتلهم بالسيف نظراً لثبوت قتلهم للمجني عليه فأمر - رحمه الله - الجهة المختصة بالتنفيذ، وقد نُفذ الحكم أمام مقر الأمن العام المواجه للحرم المكي بمكة المكرمة، وأمام الناس ليشيع بينهم التزام العدل والأمن[٤٠]. كما طبق الحكم الشرعي الصادر بقطع أرجل وأيدي عدد من الأشقياء حاولوا سلب الحجاج في الطريق بين مكة وجده.

وتشير المصادر أن نفراً من بني مرة قدموا إلى الملك عبد العزيز - رحمه الله - بالرياض من أجل الكسوة والعيش، فأكرمهم وأعطاهم ما أرادوا، ولما ارتحلوا من عنده تجاه الأحساء، وجدوا في طريقهم جمالاً فساقوها إلى ديارهم، ولما علم الملك عبد العزيز أمر واليه على الأحساء الأمير عبدالله بن جلوي بالقبض على المجرمين ومحاكمتهم على ما اقترفوه من ذنب، فجاء الحكم عليهم بالقتل فقتلوا وأعيدت الجمال إلى أصحابها[٤١].

كما اختفى رجل بعالية نجد لقتله آخر عدة سنوات، وعمد إلى تغيير اسمه، ولما اضطر إلى دخول المدينة، وأدرك أنه مقبوض عليه لا محالة، قام بتسليم نفسه للملك عبد العزيز - رحمه الله - بجده، متوسلاً إليه أن يحميه، فأمره رحمه الله بالذهاب إلى أولياء الدم فإن طلبوا مالاً سيدفعه عنه، وإلا فالقصاص مصيره قائلاً له: شف يا ولد نحن ما أعزنا الله إلا بإقامة الحدود الشرعية، والشرع لو حكم على أي إنسان كبير ما تأخرنا عن تنفيذ الحكم فيه[٤٢] وتطبيقاً لما ورد في الشريعة الإسلامية من أحكام وحدود شرعية، وتحقيقاً للعدل والمساواة بين أفراد رعيته قام بإنشاء محاكم جُزئية وعامة ونقض وإبرام وغيرها[٤٣] وبالإضافة إلى ما سبق فقد أنشأ - رحمه الله - هيئة أو هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك من أجل

دعوة الناس إلى الخير والصلاح والأخلاق الفاضلة من ناحية. ومن ناحية أخرى تعقب كل مجرم أو فاسق يريد الخروج على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء[٤٤]. امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٤٥]. وقوله ﷺ «من رأي منكم منكراً فاستطاع أن يغيره بيده فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[٤٦].

وهكذا يتضح لنا أن تحقيق الأمن في عهد الملك عبد العزيز آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ كان بسبب أمرين:

(١) إقامة الشرع واتخاذه دستوراً للحكم وللدولة عموماً.

(٢) تنفيذ أحكام الشرع تنفيذاً لا يعرف التردد ولا التمييز أو المجاملة.

## المطلب الخامس

## أهم الطرق في عهد الملك عبد العزيز آل سعود

عرفت الجزيرة العربية طرقاً لسير القوافل ونقل البضائع والسلع أهمها :

(١) الطريق الذي يربط عمان باليمن .

(٢) الطريق الذي يربط اليمن بالخليج العربي وبلاد ما بين النهرين .

(٣) الطريق الذي يربط حضر موت بالبحرين ثم إلى صور على شواطئ البحر المتوسط .

(٤) الطرق الغربية التي تسير موازية للبحر الأحمر .[٤٧] وبعد ظهور فجر الإسلام في القرن السابع الميلادي ظهر درب زبيدة (زوجة هارون الرشيد) كطريق يربط الكوفة في العراق بمكة المكرمة بطول ١٤٠ كيلاً وبعرض ١٨م[٤٨] .

ومن أوائل الطرق التي أنشأت في القرن الماضي سكة حديد الحجاز ، والذي يربط بلاد الشام بشمال المملكة العربية السعودية ، كما يربط هذا الخط المدينة المنورة باستنابول ، والذي لا تزال آثاره باقية حتى اليوم[٤٩] .

وكانت الدواب وخصوصاً الإبل من أهم الوسائل المستخدمة لنقل البضائع والمسافرين في هذه الطرق البرية ، وهذا ما كان عليه الوضع في بداية الحكم السعودي ، إلا أنه بعد اكتشاف البترول وظهور السيارات لم يتأخر الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ في إدخالها إلى البلاد لنقل البضائع والمسافرين حجاجاً ومواطنين بطريقة أسرع وأسهل من ذي قبل عندما كانت الدواب وسائل النقل . لذا قام بفتح بعض الطرق وإقامتها ، والتي يمكن تقسيمها إلى :

**أولاً: الطرق البرية:**

يعد طريق مكة جده من أوائل الطرق التي تم رصفها في عهده ـ رحمه الله ـ وفقاً للإمكانات المادية والفنية حيث يبلغ طوله ٧٣ كيلا ، وقد مُدّ هذا الطريق إلى

عرفات بطول ٢٠ كيلاً[٥٠]. كما تم الاتفاق مع شركة توماس وورد البريطانية على تعبيد الطريق بين جده والمدينة وإنجازه سنة ١٣٧٣هـ. ولكن هذا الطريق لم ينجز إلا سنة ١٣٧٥هـ، بعد وفاة الملك عبد العزيز بعدة سنوات. وهذا الطريق بطول ٤٢٥ كيلاً وبعرض ٦ أمتار، وبه ١٢ محطة لراحة الحجاج والمسافرين[٥١]. وفي سنة ١٣٥٨هـ طلب رحمه الله من المهندس توتيشل دراسة إمكانية إقامة طريق للسيارات يمتد من جيزان إلى أبها ونجران وقد بدىء بتحديد مساره في السنة التالية[٥٢].

وتُقسم الطرق التي تسلكها السيارات في عهده - رحمه الله - إلى أربع مجموعات رئيسية باعتبار المراكز التي تتفرع منها على النحو التالي:

(١) الطرق المتفرعة من مكة المكرمة وتشمل ما يلي:

( أ ) طريق مكة جده السابق ذكره.

(ب) مكة، جده، المدينة.

(ج) طريق مكة، جده، ينبع، الوجه، ضباء، الخريبة.

(د) طريق مكة، جده، الليث، القنفده، جيزان، الحديده.

(هـ) طريق مكة، الطائف.

(و ) طريق مكة، الرياض.

ويتفرع إلى فرعين:

(١) طريق الرياض، الدوادمي، عشيرة، السيل، الشرائع، مكة المكرمة.

(٢) الرياض، مرات، عنيزه، بريده، الحاجر، المدينة المنورة.

(ز) طريق مكة المكرمة، خميس مشيط، أبها.

(و) طريق مكة، جده، مهد الذهب.

(ح) طريق مكة، منى، عرفات (المشاعر المقدسة).

(٢) الطرق المتفرعة من الرياض.

( أ) طريق الرياض، الحساء.

(ب) طريق الرياض، الوشم، القصيم، حائل.

(ج) طريق الرياض، الكويت.

(د) طريق الرياض، وادي الدواسر ، نجران.

(٣) الطرق المتفرعة من المدينة المنورة.

( أ ) طريق المدينة، حائل، النجف.

(ب) طريق المدينة، ينبع.

(ج) طريق المدينة، حائل، الجوف.

(د) طريق المدينة، العلا، تبوك، قريات الملح.

(٤) الطرق المتفرعة من أبها.

( أ ) طريق أبها ، شعار.

(ب) طريق أبها، الخميس، نجران.

وهناك طرق فرعية أخرى تربط المدن بالقرى المجاورة لها[٥٣].

**ثانياً: السكك الحديدية:**

تعتبر سكة حديد الرياض الدمام من أهم الطرق الحديدية التي أُنشئت بعد اكتشاف البترول، حيث بدأ العمل في هذا الخط سنة ١٣٦٦هـ، وتم الانتهاء منه سنة ١٣٧١هـ بطول ٥٦٥كم وبتكلفه بلغت ٢٠٠ مليون ريال[٥٤].

**ثالثاً: الطرق والمرافئ البحرية:**

لم يقتصر اهتمام الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ بالنقل على الطرق البرية فحسب، وإنما تعداه إلى الاهتمام بالطرق والمرافئ البحرية، فقد أنشأ ـ رحمه الله ـ ميناء جده في جمادي الآخرة سنة ١٣٦٩هـ ليستوعب باخرتين للركاب أو للشحن يمكن أن ترسوا معاً على جانبيه بينما تستطيع باخرة ثالثة أن تلقي مراسيها في نهايته[٥٥] وفي أواخر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩هـ تم الانتهاء أيضاً من ميناء الدمام، والذي يبغ طوله ٧٤٢ قدماً ليستوعب سفينتين كل واحده منها في جانب من جوانبه[٥٦] وهناك عدة خطوط على ساحل البحر الأحمر أهمها :

(١) خط السويس. (٢) خط بورسودان.

(٣) خط مصوع. (٤) خط عدن والهند.

(٥) خط الحديده[٥٧].

**رابعاً: الطرق الجوية:**

في عهد الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ تم إنشاء بعض المطارات لربط أجزاء المملكة مع بعضها البعض من ناحية. ولربط المملكة من ناحية أخرى بالعالم الخارجي. ويُعّدُ مطار الملك عبدا لعزيز بجده من أوائل المطارات التي تم إنشاؤها في المملكة، حيث يضم مدرجين مرصوفين طول أحدهما ٦٠٠٠قدم، والآخر ٦٣٥٠ قدم، ويتسعان لهبوط وإقلاع ما بين ٤٠ ـ٦٠ طائرة في الساعة. هذا إلى جانب مطار الرياض، الخرج، الأحساء، الظهران وغيرها[٥٨] وأما خطوط الطيران المنتظمة داخل المملكة فتتمثل في خط جده المدينة، وخط الرياض جده. كما أن هناك خطوطاً خارجية للطيران هي :

( أ) خط المدينة دمشق. (ب) خط القاهرة، جده.

(ج) وخط القاهرة المدينة. هذا إلى جانب الرحلات غير المنتظمة مع كراتشي بباكستان، أو مع تركيا أو إيران وغيرها من دول العالم[٥٩].

**وخلاصة القول أنه قبل دخول وسائل النقل الحديثة إلى المملكة العربية السعودية (السيارات، الطائرات) كان الناس ينتقلون عبر الطرق البرية سواء القديم منها أو الحديث. كما تسلك هذه الطرق القوافل التجارية المحملة بمختلف أنواع السلع والبضائع. أما بعد اكتشاف البترول ودخول السيارات وغيرها من وسائل النقل الحديثة فقد تم استحداث بعض الطرق البرية والبحرية والجوية.**

## المطلب السادس
## الآثار الاقتصادية لأمن الطرق في عهد الملك عبدا لعزيز ـ رحمه الله ـ

تناول البحث سابقاً حال الطرق قبل عهد الملك عبد العزيز وما سادها من إنفلات أمني خطير، وما حدث لها من تغير جذري في عهده ـ رحمه الله ـ إذ تحولت الطرق المخيفة إلى طرق آمنه، وذلك بفضل تطبيق الشريعة الإسلامية، وانتهاج العديد من السياسات والإجراءات الأمنية من لدن جلالته.

وهذا المطلب يتناول أهم الآثار الاقتصادية لأمن الطرق على المستوى الكلي للاقتصاد، كل أثر في فرع مستقل على النحو التالي:

الفرع الأول: أثر أمْن الطرق على المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: أثر أمْن الطرق على الانتعاش الاقتصادي.

الفرع الثالث: أثر أمْن الطرق على الإنتاج.

الفرع الرابع: أثر أمْن الطرق على الاستهلاك.

الفرع الخامس: أثر أمْن الطرق على اقتصاديات العمل.

## الفرع الأول
## أثر أمن الطرق على المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية

تستند عملية التنمية الاقتصادية في المنهج الوضعي على مجموعة من المقومات تتمثل في الآتي[٦٠]:

(١) المقومات البشرية: وتتمثل في الاهتمام بالعنصر البشري وهو الإنسان كماً وكيفاً، وذلك من خلال تعليمه وتدريبه ورعايته صحياً ونحو ذلك.

(٢) المقومات المالية: وتتمثل في الموارد الطبيعية ورأس المالي بكافة صوره وأشكاله، وخصوصاً رأس المالي العيني أو الثابت والذي يحقق وفورات خارجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

(٣) المقومات غير الاقتصادية: وتتمثل في عقيدة المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والثقافية. حيث يشير خبراء التنمية أن نقطة البدء لأي تقدم اقتصادي يتوقف على رغبة أفراد المجتمع في هذا التقدم، والذي يولد تلك الرغبة هو العقيدة التي يؤمن بها المجتمع بكافة أطيافه. كما أن صلاحية الجهاز السياسي والنظم الاجتماعية، والوحدة الوطنية بين الحكومة والشعب، ومدى توفر وتحقق العدل بكافة صوره وأشكاله وخاصة بين الحاكم وشعبه أو بين أفراد الشعب وبعضهم البعض. فضلاً عن موقف النظام الاجتماعي من الانحراف والتمييز الطبقي والعنصري، وسياسة الدولة تجاه التكافل الاجتماعي والوحدة الوطنية. كل هذه العوامل تمارس دوراً بارزاً في إنجاح أو إخفاق التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن إنشاء الطرق، وتوفير الأمن بها من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية في أي بلد، وذلك لما تحققه لغيرها من القطاعات (سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية) من وفورات خارجية تتمثل في انتقال السلع أياً كان نوعها بيسر وسهولة من بلدٍ أو إقليم لآخر، مما يؤدي إلى اتساع الأسواق[٦١]، وانخفاض تكلفة النقل، والتي تتوقف على وسيلة النقل، وطول أو قصر الطريق بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك أو التوزيع. كما تتوقف أيضاً على طبيعة الطريق، ومدى تمتعه بالأمان من عدمه[٦٢]. ومن ثم كلما كان الطريق سهلاً وآمناً، والوسيلة سريعة ومناسبة، كلما

انخفضت هذه التكلفة سواءً بالنسبة لما يحتاج إليه المشروع من مواد خام ونحو ذلك. أو بالنسبة لمنتجاته التي يصدرها للأسواق الداخلية والخارجية والعكس صحيح.

وقد أسهمت الطرق بشتى أنواعها (البرية، البحرية، الحديدية، الجوية) التي أنشأها الملك عبد العزيز - رحمه الله - والتي تتناسب مع الإمكانات المادية والفنية في عصره، فضلاً عن الأمن العميم الذي ساد هذه الطرق في تحقيق هذا الأثر، حيث كان للطرق دور ملموس في ربط أجزاء ومناطق المملكة ببعضها البعض، مما زاد من سهولة التنقل وسرعته، سواء بالنسبة للأفراد (مواطنين، حجاج) أو بالنسبة للسلع التجارية، حيث أضحى الأفراد والحجاج ينتقلون من مكان لآخر دون خوف من اعتداء أو سلب أو رسوم وإتاوات مفروضة على سالكي الطرق. كما أنه بالأمن أضحت القوافل التجارية المحملة بالسلع الزراعية والحرفية والحيوانية وغيرها تنتقل عبر هذه المناطق المترامية الأطراف من مدينة أو منطقة لأخرى دون خوف أو وجل من سلب أو نهب ونحو ذلك، مما أدى إلى اتساع الأسواق التجارية بهذه المناطق، بل وظهور أسواق جديدة في مناطق جديدة.

كما زاد من سهولة التنقل وسرعته أيضاً سماحه - رحمه الله - بدخول السيارات إلى مملكته بعد أن كانت ممنوعة في العهد الهاشمي[٦٣]. فضلاً عن وسائل النقل الحديثة كالطائرات والقطارات الحديدية. والتي تتميز بالنقل الحجمي الضخم أو تتسم بالكفاءة والسرعة بدلاً من وسائل النقل القديمة البطيئة.

كما أنه بانتشار الأمن في الطرق تمكن المعلمون من الذهاب للمدارس النظامية والأهلية وغيرها التي كانت سائدة في عصره - رحمه الله [٦٤] - كما استطاع المعلمون أيضاً «المطاوعة» من الذهاب للهجر لتعليم الناس فيها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى استطاع المتعلمون تلقي العلم الشرعي وغيره من علوم الحساب والنحو في هذه الأماكن الآنفة الذكر، مما أدى إلى ترسيخ مبادئ العقيدة الصحيحة لدى الجميع، والتي تدعو إلى توحيده سبحانه وتعالى والحث على العمل وترك الكسل والتواكل، والاعتماد على الكسب الحلال من الأنشطة الاقتصادية المباحة بدلاً من السلب والنهب وبعض السلوكيات الخاطئة الأخرى التي قد تعيق عملية التنمية.

أضف إلى ذلك ما أحدثه نظام الهجر في المناطق المختلفة من ترابط وتماسك اجتماعي قائم على الأخوة الإسلامية بين هؤلاء الأفراد الساكنين في هذه الهجر وبعضهم البعض، أو بينهم وبين السلطة السياسية، مما أدى إلى غياب التنافر والتقاتل واندماج الجميع في مجتمع واحد والانتماء لوطن واحد[٦٥]، وهذا مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية.

## الفرع الثاني
## أثر أمن الطرق على الانتعاش الاقتصادي

من المعلوم بداهة أن الاستقرار السياسي والأمن الداخلي من العوامل المؤثرة على الانتعاش الاقتصادي[٦٦] وفي سياسة الملك عبد العزيز - رحمه الله - الأمنية والتوطينيه وتأمينه للطرق بعض الدلالات والمؤشرات الاقتصادية التي تصب في هذا الجانب. وهذا ما يتضح من الآتي:

(١) في توطين البدو وتوفير المستلزمات الأساسية لهم من مسكن مناسب ومياه شرب ارتوازية وآلات زراعية ونحو ذلك. ساعد على تنويع مصادر الدخل، ولم تعد قاصرة على الرعي والتنقل وراء الماء والكلأ باعتبار ذلك مصدراً حلالاً للاكتساب، أو على السلب والنهب باعتبار ذلك مصدر للاكتساب المحرم في الشريعة الإسلامية كما هو حالهم في السابق. وإنما يمتد هذا التنويع ليشمل أنشطة اقتصادية جديدة مثل الزراعة والتجارة والحرف اليدوية ونحوها. وهذا يعني دخول منتجين جدد إلى مجال الإنتاج في هذه الأنشطة الاقتصادية، وظهور منتجات جديدة ترد إلى الأسواق، وانخفاض أسعارها، مما يعني زيادة مستوى الانتعاش الاقتصادي على المستوى الكلي.

(٢) شجع الأمن المنتشر في أرجاء البلاد، والإصلاحات الاقتصادية من الملك المؤسس مثل إلغائه للضرائب والإتاوات المفروضة على الطرق الناشئة عن الانفلات الأمني الموجود قبله، الأفراد - القطاع الخاص - على جلب السلع التجارية المختلفة من الهند ومصر والشام واليمن وغيرها، إلى الأسواق المحلية في نجد والحجاز والأحساء وعسير وغيرها من مناطق الجزيرة العربية بكفاءة جيدة، وأسعار أقل. ومن هذه السلع المستوردة القهوة والقرنفل والهيل ونحوها. كما صُدّر التمر والجلود والملح والسمك المجفف والحناء ونحو ذلك[٦٧]. وفي ظل اقتصاد قوامه الزراعة المعتمدة على الأمطار أو على الآبار الارتوازية التي أمر بحفرها للبدو في الهجر كما سبق، فإن هذا يعني زيادة المعروض من هذه السلع في الأسواق المختلفة

للمدن، وبالتالي انخفاض أسعارها، ومن ثم تحقيق الانتعاش الاقتصادي لا في القطاع الزراعي فحسب وإنما في بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى. ولعل هذا ما ألمسه من ذكر بعض المصادر أن قافلة في الحجاز تسير بجمال على كل منها كيسان من البُن وكيس مملوءة ريالات فضة فضاع جمل منها وظل تائهاً ثلاثة أيام ولما وُجد وجدت الأكياس لم ينقص منها ريال واحد ولم يمس البُن بسوء[٦٨].

كما أدى تحقيق الأمن في طريق الحجيج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى تزايد أعدادهم لأداء فريضة الحج، وتزايد ما يحملونه من سلع يبيعونها في هاتين المدينتين المقدستين أو في طريقهم إليها، وكذا ما يقومون بشرائه منهما أو من الطريق إليهما. وقد انعكس هذا إيجاباً على الانتعاش الاقتصادي. حيث تشير المصادر أن عدد الحجاج في سنة ١٣٥١هـ بلغ حوالي ٢٠١٨١ حاجاً بينما بلغ هذا العدد في سنة ١٣٧٣هـ حوالي ١٦٤٠٧٢ حاجاً[٦٩].

(٣) ساهم انتشار الأمن في المدن عموماً والطرق خصوصاً في ازدياد حركة البيع والشراء في الدكاكين الصغيرة في القرى والأرياف، أو من خلال المحلات الكبيرة في المدن، مما أدى إلى زيادة ما يحققه التجار من أرباح، وزيادة حجم تبادلاتهم التجارية. يقول أحد الباحثين «ألا ترى أن أسواق مكة وجده والمدينة والطائف والرياض وبريده وعُنيزه وعشرات المدن الأخرى ومئات القرى يضع التاجر عصاً أو كرسياً أو قطعة صغيرة من القماش على المكان البارز من دكانه ويمضي ويعود وكأنه لم يغب»[٧٠].

(٤) بسيادة الأمن ومنع اعتداءات اللصوص على الأفراد ـ القطاع الخاص ـ في مزارعهم وأخذ ثمارهم سرقة أو بالقوة كما سبق، فإن هذا يعني زيادة الكميات المنتجة من السلع الزراعية وتقليل الفاقد الاقتصادي، وزيادة المعروض منها في الأسواق وتحقيق الانتعاش الاقتصادي لهذه السلع.

(٥) فإذا ما أضيف إلى ذلك ما تم استحداثه من طرق مختلفة ووسائل نقل حديثة وسريعة مثل السيارات والقطارات والطائرات ونحوها، فإن هذا ساهم بصورة

**مباشرة أو غير مباشرة في تنشيط حركة التبادل التجاري في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها ، وخاصة بعد اكتشاف البترول فيها وتدفقه بكميات كبيرة منها .**

## الفرع الثالث
## أثر أمن الطرق على الإنتاج

يمكن تبين آثار أمن الطرق في عهد الملك عبد العزيز على الإنتاج باعتباره إيجاد للمنافع واستخراجها من أصول الثروة، التي خلقها الله عز وجل في هذا الكون الفسيح، والذي سخره وذلله للإنسان، وطالبه بالإفادة الكاملة منه في أمور معاشه ومعاده من خلال الأمور التالية[٧١]:

(١) يؤدي انتشار الأمن وعدم الخوف من الاعتداء أياً كانت صوره، إلى استشعار المرء لأهمية الإنتاج وعدم شعوره بالظلم الاجتماعي، والاعتداء على حقوقه المادية والمعنوية، وما يترتب على ذلك من دمار وخراب وتعطل أو توقف الإنتاج كلية. وعليه فإن للظلم الاجتماعي بكافة أنواعه أثر واضح على التنمية الاقتصادية جسدها ابن خلدون في مقدمته بقوله وكل من أخذ ملك أحد وغصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها والمانعون لحقوق الناس ظلمة وغصاب الأملاك على العموم ظلمة. ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله..... «وأعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه»[٧٢]. فتحريم الظلم يعني إقامة العدل، والحفاظ على الحقوق ومنع الاعتداء عليها أساس الإنتاج والتنمية الشاملة.

(٢) استمرار الإنتاج مرهون بالأمن، فالفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي تقوض الإنتاج وهياكله. يقول أحدا المسنين «أنه قبل عهد الملك عبد العزيز كان إذا جاء الليل نقول الله يسرع بالنهار لأننا في الليل لا ننام خوفاً من الأعداء كبيرنا يغزو صغيرنا ويسلبه..... أما في عهد الملك عبدالعزيز – فقد زانت الأمور وتحسنت الأحوال إبلنا وماشيتنا تسرح لوحدها وتعود لنا في المساء كاملة. أما في الماضي فنذهب معها ونحرسها وتؤخذ ونحن نراها»[٧٣].

ويقول آخر «أنه قبل عهد المؤسس لا نأمن على أنفسنا ولا على حلالنا – أو بساتيننا – من غارات البدو والغُزاة ولكن ما إن حكم عبد العزيز وطبق العدل والشرع الإسلامي أحكم سيطرته على هذه البلاد فتغيرت الأحوال للأحسن ولله الحمد حتى أصبح الكل منا يتحرك إلى حيث يشاء للبحث عن الرزق دون خوف أو وجل»[٧٤].

(٣) يؤدي انتشار الأمن عموماً وعلى الطرق خصوصاً إلى تحقيق المناخ الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري اللازم للعمليات الإنتاجية، وتداول رأس المال، ولن يتحقق ذلك مع الظلم وسلب الحقوق الاقتصادية مثل المأكل والمشرب والملبس، وما يترتب عليها من فساد وفوضى داخل المجتمع.

كما يؤدي إلى جودة الإنتاج وتطوير الفنون الإنتاجية وذلك أن سيادة الفوضى وتسلط القوي على الضعيف والغني على الفقير، كلها عوامل تحول دون الرقي والتقدم وتعيق الإنتاج، وتؤدي إلى الهلاك والتدمير كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾[٧٥]. ويقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾[٧٦].

كما يؤدي الأمن إلى توافر عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال)، وحرية تنقلها وفقاً لظروف العرض والطلب لكل عنصر منها كما سيأتي لاحقاً.

(٤) أدى اكتشاف البترول وتأمين الطرق عموماً والمنشآت البترولية خصوصاً إلى زيادة الإنتاج وتنوعه، حيث بلغ إنتاج المملكة العربية السعودية من الزيت في عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م حوالي ١٩٧٧٧ برميل. ثم تزايد هذا الإنتاج

ليصل في عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م حوالي ١٤٤٨٥٢٧٦٦ برميل. أما دخل هذا النفط فقد كان في سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م حوالي ١٦٦٨٩٠ دولار ثم تزايد هذا الدخل ليصل في عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م إلى حوالي ٦٦ مليون دولار [٧٧] وأما الغاز المنبعث من آبار النفط السعودي فقط قُدر بما يزيد عن ٤٠٠ مليون قدم مكعب عام ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م[٧٨].

ولم يقتصر هذا التنوع والزيادة في الإنتاج على القطاع البترولي فحسب، وإنما امتد ليشمل القطاع الزراعي أيضاً. فرغم عدم إشارة المصادر إلى حجم الإنتاج الزراعي قبل عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - من أجل المقارنة إلا أن المتاح منها يشير إلى اتساع رقعة الأراضي الزراعية، حيث أشار تقرير قام بإعداده بعثة أمريكية عن الزراعة في بعض مناطق المملكة إلى ما يلي[٧٩]:

- يوجد في منطقة القطيف نحو ٩٠٠٠ فدان مزروعة تمور وبرسيماً وخضاراً ونحو ٣٠٠٠ فدان يمكن إصلاحها للزراعة.
- وفي الهفوف (بالإحساء) مساحات تقدر بنحو ٢٥٠٠٠ فدان مزروعة نخيلاً، ونحو ٢٠٠٠ فدان تزرع خضاراً وبرسيماً وحبوباً وفواكه. وهناك منطقتان يمكن إصلاحها لزراعة القمح والشعير والفواكه وغيرهما، مساحتها نحو ١٥٠٠٠ فدان.
- وواحات بيرين التابعة للأحساء، مساحتها نحو ٧٥٠٠ فدان وهي على بعد ٢٦٠ كيلاً من الهفوف جنوباً.
- ومزارع الخرج في نجد، قدرت بنحو ٢٥٠٠ فدان مزروعة بالتمور والبرسيم والقمح والذرة، وكثير من أنواع الفاكهة والخضار، أضيفت إليها نحو ألف فدان استصلحت ووزعت بعد ذلك. وهي اليوم من أخصب مزارع المملكة.

- وادي نجران (في عسير) وطوله ٤٤ كيلاً، المزروع منه ٢٠ كيلاً. وبه منطقة مساحتها ٢٥٠٠ فدان، صالحه لزراعة قصب السكر وفي الوادي عيون كثيرة غير جارية منها عين الحصن.
- وادي طريب (في عسير) ويزرع تمراً.
- خميس مشيط، ووادي رفيده، وأبها، وثربان، والفرحان، وهي مزروعة قمحاً وشعيراً وعنباً.
- تهامة، والدرب، وبيش وأبو عريش وجيا (في تهامة عسير) وتزرع ذرة وقمحاً ودخنا.
- حماه، وصلب، وعرق، وحريقه (في عسير) وفيه منطقة مساحتها ٢٥٠٠ فدان صالحة لزراعة قصب السكر والذرة، وهناك مراع كبيرة للأبقار في هذه المنطقة.

## الفرع الرابع
## أثر أمن الطرق على الاستهلاك

قد يتساءل البعض عن تأثير الأمن على الاستهلاك؟ ولكن هذا التساؤل يجاب عليه بأنه وفقاً للنظرية الاقتصادية، وبافتراض ثبات بعض العوامل الأخرى «الميل للاستهلاك» فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك في الأجل القصير، وخصوصاً لدى الطبقات منخفضة الدخل، بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك[٨٠].

وقد أسهم انتشار الأمن في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز في تحقيق هذا الأثر. فمن ناحية استطاع الأفراد ممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة (الزراعة، الحرف اليدوية، الرعي، التجارة) مما أتاح للعاملين بهذه الأنشطة تحسين مستوى دخولهم. ومن ناحية أخرى فقد أدى تحسن مستوى الدخل لدى هذه الطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل إلى زيادة استهلاكها الكلي من السلع (وخصوصاً الزراعية). وخاصة أن ميلها الحدي والمتوسط للاستهلاك مرتفع نسبياً[٨١].

كما أسهمت العطاءات والشرهات الممنوحة من المؤسس لرؤساء القبائل والعشائر في مقابل التزامهم وأفراد قبيلتهم بالأمن، وإشعاره بمن يُخلّ بالأمن منهم، في تحسين معيشة هؤلاء الأفراد وفقاً لظروف الزمان والمكان، وزيادة قدرتهم الشرائية من خلال الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك المرتفع نسبياً لديهم، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وفق أولوياتها وبالتالي نمو المشروعات وارتفاع أرباحها اقتصادياً.

كما أسهم اكتشاف البترول فيما بعد وتدفقه بكميات وفيرة، وتصديره للخارج، في زيادة الدخل وتنوع مصادره، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من قبل الأفراد وفقاً لميلهم الحدي والمتوسط للاستهلاك كما سبق القول.

## الفرع الخامس
## أثر أمن الطرق على اقتصاديات العمل

يبدوا لأول وهلة أن أمن الطرق لا تحقق شيئاً يذكر في اقتصاديات العمل سواء من ناحية عرض العمل أو الطلب عليه. ولكن هذه الفكرة تتلاشى عندما نعرف أن عرض العمل يتوقف على عدد السكان وفقاً لبعض الاقتصاديين مثل ريكاردو، أو على مجموعة من العوامل الأخرى وفقاً للنظرية الاقتصادية الحدية مثل تقسيم السكان تبعاً لسنهم و جنسهم، وحالة العمال الصحية، والحد الأدنى لسن العمل هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الطلب على العمل وفقاً للنظرية الاقتصادية يعد طلباً مشتقاً على ما يسهم به هؤلاء العمال من إنتاج السلع والخدمات وفقاً لما يمارسونه من أعمال وعليه فإن عائد العمل «الأجر» له علاقة وثيقة بأثمان ما ينتجه العامل. ولهذا لا بد من تساوي هذا العائد مع إنتاجيته، مع الأخذ في الاعتبار أثمان عناصر الإنتاج الأخرى، ومدى إمكانية إحلال بعضها محل البعض الآخر في العملية الإنتاجية في الآجال المختلفة ومن ثم فإن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل هي العامل الحاسم والمؤثر في الطلب على هذا العنصر وفي تحديد عائده وفقاً للنظرية الحدية في تحديد الأثمان وفقاً للنظام الرأسمالي. ومن المعلوم أيضاً أن إنتاجية عناصر الإنتاج (ومنها العمل) تخضع لقانون تناقص الغلة. وعليه فإن المنظم لن يستمر في استخدام عنصر العمل حتى تصل إنتاجيته الحدية إلى الصفر أو أقل. وإنما سيتوقف عندما تتساوى الإنتاجية مع العائد على المستوى الجزئي[٨٢].

أما على المستوى الكلي فإن معدلات الأجر والكميات المستخدمة من نوع معين من العمل تتحدد بالتقاء منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي الخاص بهذا النوع[٨٣].

ويظهر الأثر الإيجابي لاستتباب الأمن في عهد الملك عبد العزيز- رحمه الله- على اقتصاديات العمل من خلال الآتي:

(١) انتشار الأمن وتحققه في الطرق وفي المدن عموماً، قلل من الاعتداء على الأنفس البشرية المحرمة والتعرض لها بالقتل أحياناً، مما يعني ذلك زيادة عدد السكان وبالتالي إلى زيادة المعروض من العمال في سوق العمل على المدى الطويل.

(٢) زيادة العمال الناجم عن الأمن وعدم الخوف من القتل أو السلب والنهب عند أداء العمل سواء من رب العمل أو غيره. وحرية العامل في التنقل من بلد أو من عمل لآخر وفقاً لإمكانياته الفنية يدفع إلى زيادة أجر العامل ليتلاءم مع إنتاجيته الحدية.

فضلاً عن أمن العامل وعدم خوفه من أي اعتداء أثناء عمله وتنقله من بلد أو إقليم لآخر، يؤدى إلى زيادة إنتاجيته الحدية لتتوافق مع الأجر المدفوع له.

(٣) كما يسهم الأمن في زيادة فرص العمل وتنوعها، أما القائم منها فيزداد، وبالتالي يزداد العمل كمياً ونوعياً، وذلك لما للعمل من أهمية في رقي الأمم والشعوب وتقدمها، فهو سبب مباشر لعبادة الله في أرضه وإقامة شعائر الدين، وعمارة الأرض، وتحقيق العزة والنصرة للمسلمين، ودفع المفاسد المختلفة منها، اختلاف الدين والعقيدة، وتفشي الجرائم المتنوعة، وسيطرة أعداء المسلمين، وتبعية معظم الدول الإسلامية وتعطل إنتاجية عنصر العمل[٨٤].

إن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في ضوء الأمن العميم الذي يسود المدن والطرق والهجر، يؤدي إلى توفير فرص عمل، تمكن من تحسين دخول الطبقات ذات الدخل المنخفض، وفي كافة النشاطات الاقتصادية، وبما يؤمن دخولاً من خلال الطلب على هذا العنصر الإنتاجي وعرضه، يمكن تلك الفئة من تحقيق دخل إضافي يساهم في زيادة رفاهيتها، ويجنب المجتمع الأخطار الناجمة عن البطالة الإجبارية، وذلك لمحاربة الإسلام بواعث البطالة، مع ضمانه لحقوق العامل كما سبق.

كما أنه بالتعليم والرعاية الصحية للعامل تتحسن نوعية قوة العمل وكفاءتها وإنتاجيتها، أي الإنتاج منسوباً إلى العامل في السنة أو الساعة أو غيرها من وحدات القياس، حيث تزداد الإنتاجية بزيادة استخدام الآلات والمعدات وغيرها من صور

رأس المال المتضافر مع العمل، وصولاً إلى العمالة الكاملة. ولهذا اهتم الملك عبد العزيز - رحمه الله - بالتعليم والصحة فأنشأ بعض المستشفيات ودور العلم التي تتناسب مع ظروف العصر وإمكانياته. كما ابتعث في سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٥١م حوالي ١٩٢ طالباً إلى مصر لدراسة الشريعة واللغة العربية، والطب، والهندسة، والزراعة، والحقوق. كما تم ابتعاث ١٩ طالباً للدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٣٧١هـ[٨٥].

## الخاتمـــــة

بعد حمد الله والثناء عليه بما هو أهله وبعد العرض والتحليل السابقين لموضوع البحث، يمكن القول أن نتائج الدراسة يمكن سردها على النحو التالي:

(١) تردي الأوضاع الأمنية عموماً وأوضاع الطرق خصوصاً قبل عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - بسبب ضعف السلطة المركزية وتفشي الجهل والبعد عن الشريعة الإسلامية.

(٢) أن انتشار الأمن في عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - يعود لعاملين أساسيين هما:

( أ ) إقامته للشريعة الإسلامية وتنفيذه لحدوها تنفيذاً لا يعرف التردد والمجاملة.

(ب) انتهاجه - رحمه الله - للعديد من السياسات والإجراءات الأمنية التي ساهمت في تحقيق هذا الهدف.

(٣) اهتمام الملك عبدالعزيز - رحمه الله - بأمن الطرق عموماً وطرق الحجيج خصوصاً، وهذا مما يسر من أداء الحجاج لهذه الشعيرة الدينية، وبالتالي تزايد أعدادهم في فترات لاحقه.

(٤) يحدث أمن الطرق جملة من الآثار الاقتصادية الكلية مثل توفير البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وزيادة مستوى الاستهلاك، والإنتاج، وتحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي لعنصر العمل وغيره من عناصر الإنتاج الأخرى.

(٥) أنه رغم خضوع بعض مناطق المملكة العربية السعودية قبل العهد السعودي لزعماء محليين في بعض المناطق أو للحكم التركي في مناطق أخرى إلا أن

هذه المناطق لم تنعم بالأمن، حيث لم يكن مستتباً في المدن الرئيسية فضلاً عن الطرق البرية الخارجة عن مراكز النفوذ والقوة الموجودة بالمدن.

وأما التوصيات فيمكن إجمالها على النحو التالي:

(١) كشفت الدراسة عن أهمية الأمن، ولذا فإن توفيره مسئولية مشتركة بين الأفراد والدولة، وذلك بالاهتمام به وتوفير متطلباته ومعاقبة كل من تُسول له نفسه الإخلال به.

(٢) زيادة التمسك بالشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها وخصوصاً فيما يتعلق بالحدود الشرعية فهي سبب الأمن وعِدّته، وذلك بعدم الالتفات إلى المشككين المنادين بتعطيل الحدود بحجج واهيه.

## الهوامش(*)

(١) ابن ماجة «أبو عبد الله محمد بن يزيد» . سنن ابن ماجة الطبعة (بدون) مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، التاريخ (بدون) ج٢، ص١٣٨٧ . واللفظ له.

(٢) الفيروز آبادي «مجد الدين» . القاموس المحيط . الطبعة (بدون)، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون)، ج٤ ص١٩٧ فصل الهمزة باب النون.

(٣) قريش الآية: ٤ .

(٤) التين الآيات: من ١- ٣ .

(٥) الفيروز آبادي. القاموس المحيط. مرجع سابق، ج٣، ص٢٥٧ فصل الطاء باب القاف.

(٦) ل. د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز، تطوره وآثاره. الطبعة (بدون)، جامعة الملك سعود، التاريخ (بدون) ص٢١، ٢٢ .

(٧) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في الاستقرار الفكري والسياسي والاجتماعي . الطبعة الأولى . الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ص٢١٩ .

(٨)،(٩) ل. د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، ص ٢٢١، ٢٢٢ .

(١٠) خير الدين الزركلي شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز . الطبعة (بدون) دار العلم، بيروت، لبنان التاريخ (بدون)، ج١، ص٤٥٣ .

(١١) ل. د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، ص١٦ .

(١٢) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية مرجع سابق، ص٢١٤- ٢١٥ .

(١٣) د . م عبد الله بن سعد الداوود . الطرق وأمنها في عهد الملك عبد العزيز . الطبعة (بدون)، الرياض، مطابع التقنية التاريخ (بدون)، ص١٥٥، ١٥٦٥ .

(*) تشير بعض الرموز في الهوامش:- ل.د. إلى لواء دكتور، د.م. إلى دكتور مهندس.

(١٤)، (١٥) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢١٦ .

(١٦) ل.د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق، ص. ٣٠، ٣١ .

(١٧) المرجع نفسه، ص٣٥ .

ـ محمد بن علي الحسني، الملك عبد العزيز وملحمة البناء الطبعة الأولى . الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ص٢٥ .

(١٨) ، (١٩) د . محمد عبد الله السلمان، توحيد المملكة العربية السعودية. مرجع سابق، ص٢٢٢- ٢٢٣ .

ـ وانظر أيضاً . رابح لطفي جمعه. حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز . مطبوعات دارة الملك عبد العزيز ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ص ص٧٠- ٩٧ .

(٢٠) ل.د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٤٥، ٥٥ .

(٢١) المرجع نفسه، ص ٦٠- ٦٥ .

ـ عبد الفتاح أحمد الريس. كيان جديد في كنف عبد العزيز الطبعة الأولى، الناشر (بدون)، البلد (بدون) ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ص٦٨- ٧٤ .

(٢٢) خير الدين الزركلي . شبة الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ج١، ص٤٥٠ .

ـ د . بدر عادل الفقير . عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية الطبعة (بدون)، الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ص٨٦ .

ـ ل . د . إبراهيم عويض العتيبي، الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق .

(٢٣) رابح لطفي جمعه . الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق، ص٥٢ـ٥٤ .

(٢٤) ل . د . إبراهيم عويض العتيبي . الأمن في عهد الملك عبد العزيز . مرجع سابق، ص١٠٩ .

(٢٥) المرجع نفسه، ص ١٢٣، ١٢٦ .

(٢٦) المرجع، ص٦٩- ٨٢ .

(٢٧) عبد العزيز محمد الأحيدب. ظاهرة الأمن في عهد الملك عبد العزيز. الطبعة الأولى، مطابع الإشعاع التجارية، الرياض، ١٤٠٤، ص١٠٠.

(٢٨) ل. د. إبراهيم عويض العتيبي. الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢٩) د. مرزوق هياس الزهراني. جهود الملك عبد العزيز في خدمة الكتاب والسنة. الطبعة (بدون)، دار المآثر، المدينة المنورة، التاريخ (بدون)، ص٨٢. نقلاً عن ملوك العرب للريحاني ص٥٥٨- ٥٦٠.

- د. م. عبدا لله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز. مرجع سابق ، ص٢١٥.

(٣٠) عبد الفتاح الريس. كيان جديد في كنف الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٥٠.

(٣١) الحج الآية: ٤١.

(٣٢) المائدة الآية: ٤٤.

(٣٣) الإسراء الآية: ٣٣.

(٣٤) البقرة الآية: ١٧٨.

(٣٥) المائدة الآية: ٣٣.

(٣٦) المائدة الآية: ٣٨.

(٣٧) النور الآية: ٢.

(٣٨) ل. د. إبراهيم عويض العتيبي، الأمن في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٩٢- ٩٥.

(٣٩) المرجع السابق نفسه، ص١٤٨.

(٤٠) عبد الفتاح أحمد الريس كيان جديد في كنف الملك عبدا لعزيز مرجع سابق، ص٥٢، ٥٣.

(٤١) عبد الله العلي الزامل، أصدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود. الطبعة (بدون)، المؤسسة التجارية، لبنان، ١٣٩٢هـ، ص٤٤٠.

- د. م. عبد الله سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز. مرجع سابق، ص٢١٧.

(٤٢) ل. د. إبراهيم عويض العتيبي. الأمن في عهد الملك عبد العزيز مرجع سابق، ص٢٩٤.
(٤٣) عبد الفتاح أحمد الريس كيان جديد في كنف الملك عبدا لعزيز مرجع سابق، ص٥٤، ٥٦.
(٤٤) المرجع نفسه، ص٧٢.
(٤٥) آل عمران الآية: ١٠٤.
(٤٦) أبوا داود «سليمان بن الأشعث» سنن أبي داود. الطبعة (بدون)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ط١، ص٢٩٥. واللفظ له.
(٤٧) د. م. عبد الله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٤٩.
ـ وزارة التجارة. تطور التجارة في المملكة العربية السعودية. الكتاب الصادر بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ، ص١٧.
(٤٨)، (٤٩) المرجع السابق نفسه، ص ٥١– ٥٢.
(٥٠) د. عبد الله الصالح العثيميين. تاريخ المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، دار العبيكان، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م. ص٣٥٠.
(٥١) د. م. عبد الله سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٥١.
(٥٢) د. عبد الله العثيميين. تاريخ المملكة، مرجع سابق، ص٣٥١.
(٥٣) د.م: عبد الله بن سعد الداوود، الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز. مرجع سابق، ص٥٣– ٧٥ بتصرف.
(٥٤) المرجع نفسه، ص٨٠– ٨١.
(٥٥)، (٥٦) المرجع نفسه، ص٩٣– ٩٤.
ـ الزركلي. شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدا لعزيز، مرجع سابق، ج٢، ص٨٤.
(٥٧)، (٥٨) د. م. عبد الله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٩٩.
(٥٩) المرجع نفسه، ص١٠٢– ١٠٥.
(٦٠) د. شوقي دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، البلد (بدون)، ١٩٧٩م، ص٢٧– ٣٨.

(٦١)، (٦٢) د . عبد الرحمن يسري أحمد . مقدمة في الاقتصاد الدولي . الطبعة (بدون)، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص ٩٨- ١٠٠ .

- د . كامل بكري . التنمية الاقتصادية، الطبعة (بدون) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص٨٦.

(٦٣) د . م : عبد الله بن سعد الداوود . الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥١ .

(٦٤) لمزيد من التفصيل عن التعليم في عهد الملك عبدالعزيز . انظر .

- خير الدين الزركلي . شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٧/ ١٩٧٧م، جـ٢/ ص٦٣٣- ٦٤٧ .

- د . عبد الله صالح العثيمين . تاريخ المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، جـ٢ ، ص ٦٣٦ .

(٦٥) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية . مرجع سابق، ص٢٨٦ .

(٦٦) عصام هاشم الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، دراسة تحليلية وتقويميه . رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لجامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ص٢١٨ .

- د . محمد عبدالعزيز عجميه . التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي . الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م، ص٥٩ وما بعدها .

- سعيد أبو الفتوح بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية . الطبعة الأولى . دار الوفاء ، المنصورة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م . ص٦٠٩ .

(٦٧) وزارة التجارة . تطور التجارة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص١٨ .

(٦٨) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٥٤ .

(٦٩) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدا لعزيز، مرجع سابق، ج٣ ، ص١٣٣٧ .

- د . م : عبدا لله بن سعد الداوود ، الطرق وأمنها في عهد الملك عبدالعزيز . مرجع سابق، ص٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٧٠) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدا لعزيز، مرجع سابق، ج١، ص٤٤٧.
(٧١) د. شوقي دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٨٥ ومابعدها.
(٧٢) ابن خلدون عبدالرحمن، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاصي. الطبعة (بدون)، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٨٥- ١٨٦.
(٧٣)، (٧٤) عبد الفتاح أحمد الريس. كيان جديد في كنف الملك عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٧٨، ٧٩.
(٧٥) الإسراء الآية: ١٦.
(٧٦) سبأ الآيتين: ١٨، ١٩.
(٧٧)، (٨٧) خير الدين الزركلي. شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، جـ٢، ص٧٠٥- ٧١٣.
(٧٩) المرجع نفسه، جـ٣، ص ١٠١٥- ١٠١٩.
(٨٠) ما يكل ابدحمان. الاقتصادي الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور الطبعة (بدون)، دار المريخ، الرياض، التاريخ (بدون)، ص١٣٨.
(٨١) د. رفعت المحجوب الاقتصاد السياسي. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م، ج٢، ص٢٦٨- ٢٧٢.
(٨٢) د. محمد عبدالمنعم عفر. النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، الطبعة (بدون) بنك فيصل الإسلامي بقبرص، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ج٢، ص٢٣٠- ٢٣٢.
ـ د. أحمد رشاد موسى. دروس في اقتصاديات المشروع الصناعي، الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م، ج١، ص٧٦- ٨٦.
(٨٣) د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م، ج١، ص٨٩٦.
(٨٤) د. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان. العمل وأحكامه. الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٣هـ، ص٢٨ وما بعدها.
(٨٥) لمزيد بن التفصيل عن التعليم والصحة في عهد الملك عبد العزيز. انظر:
خير الدين الزركلي. شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. مرجع سابق، جـ٢، ص٦٢٠- ٦٤١.

# المراجـــــع


❖ القرآن الكريم:

(١) اللواء الدكتور. إبراهيم عويض العتيبي، الأمن في عهد الملك عبدالعزيز، تطوره وآثاره. الطبعة (بدون) جامعة الملك سعود التاريخ (بدون).

(٢) د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي. الطبعة الرابعة. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

(٣) د. أحمد رشاد موسى. دروس في اقتصاديات المشروع الصناعي. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

(٤) د. بدر عادل الفقير. عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية. الطبعة (بدون)، الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(٥) خير الدين الزركلي. شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة (بدون)، دار العلم، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).

(٦) أبو داود سنن أبو داود، الطبعة (بدون) الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٧) رابح لطفي جمعه. حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز. مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٨) د. رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. الطبعة (بدون)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م.

(٩) سعيد أبو الفتوح بسيوني. الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية. الطبعة الأولى، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(١٠) د. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان. العمل وأحكامه. الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٣هـ.

(١١) د. شوقي دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، البلد (بدون).

(١٢) الدكتور مهندس، عبد الله بن سعد الداوود. الطرق وأمنها في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة (بدون) الرياض، مطابع التقنية، التاريخ (بدون).
(١٣) د. عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الطبعة السادس، دار العبيكان، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
(١٤) عبدالله العلي الزامل. أصدق البنود في تاريخ الملك عبدا لعزيز آل سعود. الطبعة (بدون)، المؤسسة التجارية، لبنان، ١٣٩٢هـ.
(١٥) عبدا لرحمن بن خلدون. مقدمة ابن خلدون. تحقيق حجر عاصي. الطبعة (بدون)، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.
(١٦) د. عبد الرحمن يسري أحمد. مقدمه في الاقتصاد الدولي الطبعة (بدون)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩م.
(١٧) عبدالعزيز محمد الأحيدب. ظاهرة الأمن في عهد الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، مطابع الإشعاع التجارية، الرياض، ١٤٠٤هـ.
(١٨) عبدالفتاح أحمد الريس. كيان جديد في كنف الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، الناشر (بدون) البلد (بدون)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
(١٩) عصام هاشم الجفري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، دراسة تحليلية تقويمية رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمه لجامعة أم القرى، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
(٢٠) الفيروز آبادي. القاموس المحيط. الطبعة (بدون) بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).
(٢١) د. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الطبعة (بدون) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
(٢٢) ابن ماجة، سنن ابن ماجه. الطبعة (بدون) مطبعة دار أحياء الكتب العربي، مصر، التاريخ (بدون).
(٢٣) مايكل أبدحمان، الاقتصاد الكلي،ترجمة محمد إبراهيم منصور الطبعة (بدون)، دار المريخ، الرياض، التاريخ (بدون).

(٢٤) د . محمد عبد العزيز عجميه . التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي . الطبعة (بدون) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م .
(٢٥) د . محمد عبد المنعم عفر . النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر الطبعة (بدون) ، بنك فيصل الإسلامي بقبرص ، ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م .
(٢٦) د . محمد عبد الله السلمان . توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في الاستقرار الفكري والسياسي والاجتماعي الطبعة الأولى ، الناشر (بدون) ، البلد (بدون) ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م .
(٢٧) محمد بن علي الحسني ، الملك عبدالعزيز وملحمة البناء ، الطبعة الأولى ، الناشر (بدون) ، والبلد (بدون) ١٤١٩هـ .
(٢٨) د . مرزوق هياس الزهراني ، جهود الملك عبد العزيز في خدمة الكتاب والسنة ، الطبعة (بدون) ، دار المآثر ، المدينة المنورة ، التاريخ (بدون) .
(٢٩) وزارة التجارة ، تطور التجارة في المملكة العربية السعودية الكتاب الصادر بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩هـ .

# العولمة الاقتصادية الراهنة
# حقيقتها، جذورها التاريخية، القوى الدافعة ومستقبلها

دكتور/ فياض عبد المنعم حسانين(*)

## مقدمة:

هناك انتشار واسع وعالمي لمصطلح العولمة الاقتصادية، وبخاصة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، سواء بين الاقتصاديين أو غيرهم من خبراء الإدارة...، بما يعني أن العالم يمر بمرحلة مختلفة جذريا عما سبقها، ووجود ظاهرة أو علاقات اقتصادية مختلفة، تتطلب سلوكا اقتصاديا مختلفا[١]، حيث يجرى التأكيد على فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية، والزعم بأن هناك اقتصادا كونيا قد برز، يخضع لقوى سوق عولمي واحد، تذوب فيه الاقتصاديات القومية، وأنه لا دور للسياسات الاقتصادية القومية، وأن الشركات عابرة القوميات هي بحق الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير[٢].

وعلى الرغم من كثرة الدراسات حول العولمة الاقتصادية الراهنة، إلا أن هناك ثمة اتفاق على أنها تستحق المزيد من الدراسة، والبحث للإحاطة بها من الناحيتين النظرية والعملية، وعلى ضرورة التدقيق في أمرها باعتبارها لا تزال في طور البلورة والتكوين[٣]، كما يرى بعض الباحثين في العولمة أن مضمونها غير واضح وغير محدد المعالم[٤].

فلا يدل شيوع المصطلح على وضوح معنى الفكرة أو الاتفاق عليها، فلا يمنع شيوع المصطلح من عدم وضوح معنى الفكرة أو من وجود تيارات فكرية

(*) كلية التجارة – جامعة الأزهر للبنات

متعارضة إزاءه، ولهذا نجد أدبيات واسعة ومتنوعة حول هذا الموضوع، وبالتالي نجد أنماط فهم متباينة لها[٥].

فهناك من يقرر بأننا نعيش حقبة عولمية كاملة، وأن الاقتصاد العالمي بات خاضعا في آلياته لقوى السوق وحدها، وليس أمام الاقتصاديات المختلفة إلا اكتساب القدرة التنافسية لتشارك في هذا الاقتصاد العولمي، وفي المقابل، نجد من يقرر بأن الحقبة الاقتصادية الراهنة لا تختلف عما سبق في فترات سابقة، وبخاصة قبل الحرب العالمية الأولى، وبأن تلك الفترة قد شهدت مستوى مرتفعا من التكامل والاندماج الاقتصادي الدولي، قد يفوق في بعض جوانبه ما وصل إليه العالم مؤخراً[٦].

## مشكلة وهدف البحث:

- لا يتوفر فهم بشكل مناسب لفحوى العولمة وتداعياتها، ولهذا يمثل التساؤل حول كنه العولمة، وما هي سماتها، وأهم أثارها الاقتصادية وما إذا كانت ظاهرة جديدة كلية، بؤرة للحوار للمكثف، فلا يزال معنى الفكرة غير واضح، مع وجود تيارات فكرية متعارضة إزاءه[٧].

تعني هذه الدراسة بدراسة وتحليل نمط التحولات الديناميكية التي طرأت على بنية الاقتصاد العالمي، وعلى نمط سلوك المتغيرات الاقتصادية الدولية، للكشف عن سمات الظاهرة وتكوين فكرة واضحة عن القوى الفاعلة في حركة الاقتصاد العولمي، وتحديد دورها في تكوين واستمرار وتعميق هذه الظاهرة، وأخيراً، التنبؤ بتطور الظاهرة وبحركة المتغيرات الاقتصادية في المستقبل.

وتشكل هذه الدراسة مساهمة في مواصلة عملية معرفة العولمة وهياكلها وأدواتها معرفة علمية، نظراً لتعدد محاورها وذلك لأهمية ما أنتجته العولمة الاقتصادية في العديد من القضايا الاقتصادية على مستوى السياسات الاقتصادية

ودور الدولة، وعلى مستوى التجارة الدولية والاستثمار، والتكامل والإنتاج وعدالة التوزيع.. مما يضفى مزيدا من الأهمية على محاولة فهمها واستيعابها، ونتناول في هذه الدراسة التأصيل النظري لظاهرة العولمة الاقتصادية الراهنة وصولا إلى كنهها وسماتها المميزة لها، وتطورها ومستقبلها، وجذورها التاريخية، والمدارس الفكرية المختلفة وموقفها من العولمة، والمخاطر التي تجلبها، والعوامل الديناميكية لها.

وتحاول الدراسة استجلاء تلك الجوانب الرئيسية للظاهرة، وتيسير سبل المعرفة العلمية لها، وما طرأ على تلك الجوانب من تطورات ومستجدات..، وذلك في المحاور الآتية:

١- موقع العولمة الاقتصادية من ظاهرة العولمة.

٢- حقيقة العولمة الاقتصادية.

٣- التمييز بين الاقتصاد العولمي والاقتصاد ما بين الدول (المدول).

٤- تحليل وجهات النظر حول العولمة الاقتصادية الراهنة.

٥- القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية الراهنة.

٦- الجذور التاريخية للعولمة الاقتصادية الراهنة.

٧- العولمة الاقتصادية والأيديولوجيا.

٨- عمق العولمة الاقتصادية الراهنة.

٩- مستقبل العولمة الاقتصادية الراهنة.

١٠- رؤية مستقبلية للتغيرات في العولمة الاقتصادية:

- الخلاصة والنتائج.

## ١-موقع العولمة الاقتصادية من ظاهرة العولمة:

العولمة الاقتصادية صرح أساسي في العولمة الراهنة، فالعولمة ظاهرة ليست اقتصادية فقط، بل هي سياسية وتكنولوجية واجتماعية وثقافية بالإضافة إلى كونها ظاهرة اقتصادية[٨]، فالعولمة ذات طبيعة متعددة الأبعاد، تشمل السياسي والثقافي والاقتصادي، ويعتبر بعدها الاقتصادي من بين أبعادها الكثيرة هو أغناها بالمعلومات[٩]، والعولمة أيضاً متعددة الأشكال، لكن صرح نظرية العولمة بكامله مبني على فرضيات من نمط الحالة الاقتصادية[١٠].

تقف فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية في القلب من مفهوم العولمة المنتشر على نطاق واسع الذي يؤكد على أننا نعيش في حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفصل صيرورات كونية glalal تذوب فيها الثقافات القومية، والاقتصادات القومية، والحدود القومية[١١].

ويشير "هرست" إلى أهمية البعد الاقتصادي في العولمة فيقول: "ومن دون مفهوم الاقتصاد الكوني الحقيقي، فإن الكثير من التبعات الأخرى المستخلصة في ميادين الثقافة والسياسة سوف تكف عن الديمومة، وأن خطرها سيتضاءل"[١٢].

وينظر كل من المؤمنين بالعولمة والمتشككين فيها إلى الظاهرة في جوانبها الاقتصادية بشكل أساسي[١٣].

ومصطلح العولمة حديث نسبيا، يرجع إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وأول من استعمله هم اقتصاديو الأعمال، ففي عام ١٩٨٣م بدأ Theodore levitt استعمال المصطلح في عمله "عولمة الأسواق" لوصف عملية مفهوم الإنتاج المؤسسي على دوائر الإنتاج، واستبدله بمفهوم جديد هو "موقع السوق العولمي"، وأيضاً Michael Porter في عام ١٩٩٠ استخدم المصطلح للتمييز بين الشركة متعددة القومية عن تلك التي أسماها العولمية، وفي رأيه أن

الشركة متعددة القومية تدير أعمالها في دول عديدة، لكنها تنطلق من أساس استراتيجي قومي، في المقابل الشركة المعولمة تدير عملية الدمج بين الفروع والتوحد بين العمليات، وتسمح للكل بأن يتفوق على أكبر أجزائه، وفي عام ١٩٩٠ ذهب **Kenichi ohmae** إلى خطوة أبعد وعرف الشركة المعولمة بأنها تلك التي تتنازل عن طابعها القومي، مديرة أعمالها كوحدة غير قومية في المجال العالمي، وأنشطة البحث والتطوير، والتمويل الاستراتيجي وسياسات الموارد البشرية يجرى تحديدها على مستوى عولمي[١٤].

## ٢-حقيقة العولمة الاقتصادية:

تطرح العولمة مجموعة من التساؤلات، مثل التساؤل حول كنه العولمة، وما إذا كانت ظاهرة جديدة كلية، وما هي سماتها، وأهم أثارها الاقتصادية بؤرة للحوار المكثف[١٥].

وهل يعيش العالم حقا حالة عولمة أم مجرد مستوى مرتفع من الارتباط الدولي؟ وهل هذا الوضع مسبوق أم غير مسبوق؟ وهل هذه العولمة تصب إيجابياتها بتوزيع ثمارها - بعدالة - على المشاركين فيها، أم تتميز بسيطرة الاحتكارات، وهل هذه العولمة غاية أم وسيلة تستخدم للسيطرة على الأسواق والاقتصاديات؟ وما هو مستقبل العولمة؟ وما هي مخاطرها؟ وما هي الجذور التاريخية لها، وما هي القوى الدافعة لها، وهل هي قادرة على ضمان استمرارها وتصاعدها، وهل سيشهد المستقبل مزيدا من الميول نحو العولمة، أم ارتداد عنها...، هذه التساؤلات وغيرها نسعى إلى إلقاء الضوء حولها.

والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه، وينبغي البحث عن إجابة دقيقة له هل: هل نعيش في اقتصاد معولم راسخ، أم في حقبة تنطوي على ميول عولمة

شديدة، لها تغيرات ظرفية مؤقتة، ـ حتى ولو كانت هذه التغيرات عميقة- وليس تحولا بنيويا في الاقتصاد العالمي[١٦].

ويستلزم ذلك تحديد حقيقة العولمة الاقتصادية، وعرض سمات نموذج للاقتصاد العولمي، تبرز فيه جوانب تميزه عن الأحوال الأخرى من الاقتصاد العالمي الذي يتضمن مستوى يرتفع أو ينخفض من الترابط والاعتماد الدولي المتبادل، وينطوي على تخصص قومي وتقسيم عمل عالمي، ومن هذا النموذج ندرك مدى رسوخ عناصر نموذج العولمة الاقتصادية الراهنة في الواقع، ومدى قدرتها على التوسع والاستمرار مستقبلاً.

تتمثل حقيقة العولمة في أنها الحالة أو الوضع التي يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفعل صيروات كونية **glalal**، تذوب فيها الثقافات القومية والحدود القومية، والعولمة الاقتصادية هي تلك الحالة أو الوضع الذي تتحدد فيه الأوضاع الاقتصادية وسلوك الوحدات الاقتصادية بفعل متغيرات عولمية (كونية)، ويتجسد ذلك في اقتصاد عولمي حقيقي تندمج فيه الاقتصادات القومية في سوق واحد، تهيمن عليه قوى السوق (العولمية) المستقل ذاتياً عن الأوضاع والسياسات الاقتصادية القومية[١٧]، فتذوب فيه الأسواق المحلية في سوق عولمي واحد، ويحدث الاعتماد المتكامل بين الاقتصادات القومية، ويوجد نظام اقتصادي فوق قومي حقيقي[١٨].

وفي هذه العولمة الاقتصادية تكون عمليات المستوى القومي ملحقة وخاضعة لقوى السوق العولمية، وتسود هيمنة السوق العولمية، ويتعذر التحكم المحلي فيها، وتصبح السوق المحلية ثانوية، مع تضاؤل الولاء للدولة القومية، أي التعامل وإدراك الاقتصاد العالمي ككل متكامل، وكوحدة واحدة.

وفي تلك السوق العولمية، يخضع الطلب والعرض فيها لقوى سوق مستقلة عن الأوضاع المحلية، فتنسلخ الأسواق عن إطارها الاجتماعي، والمشاركون في هذه السوق يتوجب عليهم ـ الأخذ في الحسبان بصورة روتينية ـ العوامل العالمية[١٩] المقررة، وينمو الاعتماد المتبادل أتوماتيكيا بين البلدان والأسواق بشكل متناغم يسمح للمستهلكين في العالم بالإفادة من آليات سوق ذات استقلال حقيقي، وذات كفاءة في توزيع الموارد[٢٠].

فالسوق العولمي منخلعة عن إطارها الاجتماعي، وعمليات الإنتاج عولمية مستقلة عن مراكزها الاجتماعية، والمستوى العولمي يخترق المستوى القومي ويحوله، والشركات العابرة للقوميات، ستكون رأسمال طليقا، بدون هوية قومية محددة، وبإدارة عالمية، يستقر في أي مكان، ويغير موقعه من أجل أن يحصل على أفضل العوائد، وأعلاها قيمة، وتحدد إنتاجها وتسويقها على المستوى العولمي، وكذلك العمليات والصفقات[٢١].

وفي هذا السوق تكون الشركات العابرة للقوميات هي الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير، ولا تستقر إلا حيث تتحقق مصالحها الذاتية في السوق العولمي، ولا يظهر الانتماء القومي لها، سواء في مراكز الإنتاج أو المبيعات أو التسويق، بل تنتشر هذه المراكز حسبما تمليه قوى السوق، فقواعد الإنتاج عولمية وليست وطنية، والتوجه نحو سوق عولمي واحد وليس للسوق المحلي أساساً، ويصبح الاستثمار المباشر رأس مال كونيا، كما تشكل التجارة الدولية الشطر الأعظم من الناتج القومي لمختلف البلاد[٢٢]، وبذلك نكون في اقتصاد عولمي، تسود فيه قوانين السوق العولمية على السلطة السياسية، وعلى السياسات الماكرو اقتصادية، وتتحول فيه الشركات متعددة القومية إلى شركات عابرة للقومية بوصفها اللاعب الرئيسي في اقتصاد عولمي[٢٣].

وهذا التصور قائم على افتراض أن الأسواق العولمية عصية على السيطرة، وأن السبيل الوحيد لتجنب الخسارة، سواء كان الخاسر أمة أو شركة أو فردا، هو اكتساب أكبر قدرة تنافسية ممكنة"[٢٤].

ولهذا، يعرف البعض العولمة الاقتصادية بأنها الاندماج الكامل للاقتصاد العالمي[٢٥]، أو رسملة الاقتصاد العالمي على مستوى الإنتاج بعد رسملته على مستوى التبادل، أو الانتقال في الاعتماد المتبادل من دائرة التبادل إلى دائرة الإنتاج[٢٦]، ففيها يحدث تكثيف مستمر ومتزايد للاعتماد المتبادل بين الاقتصادات القومية، مع استبعاد أي دور للسياسات الاقتصادية المحلية، أو الاندماج والتوحد الدولي عبر سلسلة واسعة من الأسواق من العمل إلى السلع، ومن الخدمات إلى رأس المال والتكنولوجيا[٢٧].

وبالرغم من أنه لا يوجد توافق على تعريف العولمة، إلا أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على أنها شكل متسارع من أشكال النشاط الاقتصادي عبر الوطن[٢٨].

وينتج عن هذا المفهوم للعولمة الاقتصادية الحقيقية، مجموعة من الآثار، تبرز على النحو التالي:

١- وحدة السوق على مستوى عولمي، وقوى السوق العولمية وحدها هي المحدد للأسعار، والمخصص للموارد على مستوى العالم.

٢- تجانس السلع والأسعار، وتقارب الأذواق والميول الاستهلاكية على مستوى العالم.

٣- لا فاعلية للسياسات الاقتصادية الحكومية على مستوى النمو أو التوزيع أو غير ذلك.

٤- الشركات متعدية القوميات هي الفاعل الرئيسي، وهي أداة التغيير الأساسية في الاقتصاد المعولم.

٥- لا انتماء قومي أو وطني للشركات والمؤسسات الوطنية، فالشركة المعولمة هي التي تتنازل عن طابعها القومي، وتدير مختلف أنشطتها الإنتاجية والبحثية والتمويلية والتسويقية كوحدة غير قومية.

## ٣-التمييز بين الاقتصاد العولمي والاقتصاد ما بين الدول(المدول)

تمهيدا للتمييز بين الاقتصاد العولمي والاقتصاد المدول نحتاج إلى إبراز الضوء حول جوانب التمايز بين الاقتصاد العولمي، والاقتصاد الدولي (ما بين الدول القومية)، والاقتصاد الإقليمي، والاقتصاد القومي. فالاقتصاد القومي (الوطني) له نطاق وطني محدد، والنطاق الاقتصادي لسوقه هو الوطن بصفة أساسية، حيث تتآلف عوامل الإنتاج الوطنية من رأس المال والعمل والأرض والتنظيم، ويخضع لقوى العرض والطلب الداخلي ويسوده السعر المماثل للسلعة ويخضع لسياسات اقتصادية واحدة، تطبق على كافة أنحاء الوطن، ويجرى فيه التبادل بعملة وطنية. أما الاقتصاد الإقليمي فيوجد بين عدة اقتصاديات وطنية تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالاشتراك في سوق مشتركة أو إقليمية موسعة، وتنسق فيما بينها سياساتها الاقتصادية، وفق مستوى هذا التنسيق، وقد يصل هذا التنسيق إلى قيام عملة موحدة، كما في حالة الاتحاد الأوروبي، وفي مواجهة الاقتصاد الدولي، تصبح المنطقة الإقليمية أشبه بالاقتصاد الوطني الواحد. أما الاقتصاد الدولي فيكون بتواجد عدة اقتصاديات وطنية أو إقليمية متميزة، في علاقات تبادل، وتقوم بينها علاقات للتعاون والاعتماد المتبادل مع احتفاظ كل منهم باستقلاله الذاتي وسياساته الاقتصادية الخاصة، ووجود عدة أسواق وطنية منفصلة تتعامل فيما بينها، فالسوق ما بين الدول، تهدف إلى تحقيق

التكامل والتعامل بين الاقتصاديات الوطنية مع الاحتفاظ بالتعددية في النظم والسياسات لكل دولة، مع ملاحظة اختلاف مستوى ودرجة هذا التعامل الذي قد يكون محدوداً عند وجود عوائق، أو مرتفعا عند إزالة العوائق وتحرير وانفتاح تلك الأسواق. أما الاقتصاد العالمي (العولمي)، أو عولمة الاقتصاد، فهي توجد عند اختفاء السوق ما بين الدول، أو السوق الدولية، وتحل محلها السوق العالمية (العولمية)، التي تقوم على الاعتماد المتبادل الكامل بين الاقتصادات وإزالة التمايز بين الأسواق الوطنية وإلغاء السياسات المحلية، وقيام تكامل يربط بين كافة الاقتصاديات والأسواق للسلع والخدمات ورأس المال والعمل والتكنولوجيا ونظم التبادل والعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية، فيصبح كل اقتصاد قومي جزءاً لا يتجزأ من السوق العالمية ويرتبط بعلاقات اعتماد كامل ببقية الاقتصاديات الأخرى، وتنظر الوحدات الاقتصادية المحلية إلى منظومة الإنتاج والتوزيع من منظور عالمي وليس من منظور قومي أو إقليمي[٢٩].

ويلاحظ أن اقتصاد ما بين الدول هو اقتصاد تتوجه فيه الصناعات ومراكز الخدمات المالية والتجارية الكبرى، ذات القاعدة القومية، نحو الخارج توجها قوياً، مركزة على الأداء التجاري العالمي[٣٠].

كما يلاحظ فيه أيضاً بروز ونضج الشركات متعددة القوميات، وأيضاً استمرار انفصال نسبي بين الأطر المحلية والأطر العالمية لرسم السياسة وإدارة الشئون الاقتصادية، فضلا عن الانفصال النسبي من ناحية النتائج الاقتصادية[٣١].

وبينما تشكل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، تشكل الشركات الرأسمالية المتخطية القوميات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة[٣٢].

يرى "بول هيرست"، "وجراهام طوميسون" أنه ينبغي التمييز بين

الاقتصاد المدول وبين الاقتصاد العالمي المعولم، لأنه يترتب على غياب هذا التمييز مخاطر حقيقية، والواقع أنه يجرى خلط بين الأمرين، الدولي والعولمي، والفرق واضح بينهما، فصيغة أطروحة العولمة، تتطلب نظرة جديدة إلى الاقتصاد العالمي، تعتبر عمليات مستوى الاقتصاد القومي ملحقة وخاضعة للاقتصاد العولمي، في حين أن الميول باتجاه الاقتصاد العالمي التدويل يمكن أن تدرج في إطار نظرة إلى النظام الاقتصادي العالمي تواصل فيه إعطاء دور أساسي لسياسات المستوى القومي وللفاعلين الاقتصاديين فيه.

وقد وضع "بول هيرست"، "وجراهام طوميسون" نموذجين مثاليين متعارضين للاقتصاد العالمي، الأول: نموذج اقتصادي عالمي معولم بالكامل، والثاني، نظام عالمي مفتوح، في النموذج الأول (الاقتصاد المعولم) تندرج فيه الاقتصادات القومية بفعل عمليات وصفقات عالمية، وتغيب التفاعلات ذات الأساس القومي، وتصبح الأسواق وعمليات الاندماج كونية بحق، وفيه تأخذ السياسات المحلية بصورة روتينية العوامل العالمية المقررة بشكل حاسم لعملياتها، ونمو الاعتماد المتبادل داخل المنظومة، والمستوى العالمي يخترق المستوى القومي ويحوله، وتقوم أسواق كونية منخلعة عن إطارها الاجتماعي، وتكون عصية على الضبط والتحكم، وبالنسبة للشركات الصناعية التحويلية، فإنها ستحدد تجهيزها وإنتاجها وتسويقها على المستوى الكوني وفقا لما تمليه الاستراتيجية والفرص، ولن يعود بوسع الشركات أن تستقر في موقع قومي أساسي، بل ستتولى خدمة أسواق كونية عن طريق عمليات كونية[٣٣].

وفي النموذج الثاني، وهو نظام اقتصادي عالمي مفتوح لا يزال أساسه في ظهور التشكيل من خلال التبادل بين اقتصاديات قومية متمايزة نسبيا، وهو نظام تتحدد فيه النتائج مثل الأداء التنافسي للشركات والقطاعات بفعل عمليات تجرى على المستوى القومي، مع وجود مستوى من التبادل بين الاقتصاديات القومية

تدعمه سياسات تحرر في الأسواق، وهذان النموذجان مفيدان في تشخيص الفوارق بين اقتصاد كوني جديد، ونظام علاقات اقتصادية عالمية تزداد سعة وانتشاراً[٣٤].

وفي هذا الإطار، فإن مقدار التدويل الحاصل في الاقتصاد العالمي الراهن لا يزال بعيدا عن تذويب الاقتصاديات القومية المميزة في كبرى البلدان الصناعية المتقدمة، ...، وحتى مع تزايد التدويل النسبي لأسواق المال الكبرى والتكنولوجيا ولبعض القطاعات المهمة في الصناعة التحويلية والخدمات، وبخاصة منذ السبعينات[٣٥].

والاقتصاد الحالي ليس من شك أنه شديد التدويل، لكنه ليس شيئا لا سابق له، بل هي مرحلة في مسيرة الاقتصاد العالمي الذي وجد منذ أن بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وبخاصة منذ ستينات القرن التاسع عشر، حيث بداية إرسال أول رسالة عبر المحيط بما تمثله من كسر لحاجز المكان في الانتقال ونقل المعلومات، فهو واحد من الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي الذي وجد منذ أن بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة في ستينات القرن التاسع عشر، وأن الاقتصاد العالمي الراهن، هو من بعض النواحي، أقل انفتاحاً وأقل تكاملاً مما كان عليه النظام الذي ساد خلال الأعوام من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤م[٣٦].

وفي ظل نظام العولمة فإن النظام الإنتاجي العالمي ينظم نفسه، كل لحظة، بشكل فريد، ذو نزعة عالمية[٣٧]، فالجهاز الإنتاجي في كل بلد يعمل للطلب العالمي وليس للطلب المحلى فقط، وكل منتج وطني يتشكل من أجزاء محلية وأخرى دولية، وتتوزع مراكز إنتاجه من مكان إلى آخر (فيما وراء حدود الدول)، ويستخدم في إنتاجه تكنولوجيا متنوعة ومتعددة، وفكر عالمي من

مختلف الدول، ويتجه الإنتاج نحو النمطية، وصولاً إلى تحقيق التماثل بين المنتجات[٣٨].

يترتب على الاعتقاد بأننا نعيش عصر العولمة الاقتصادية، وأنها غير مسبوقة، عدد من النتائج، وهي:

١- إن الاقتصاد العالمي يعتمد في نشاطه على قوى السوق العالمية وحدها، وهي قوى مستقلة ذاتياً، وتسود فيه قوانين السوق على أي فعالية اقتصادية قومية.

٢- ذوبان الاقتصاديات القومية، وسقوط الحواجز فيما بينها، وتمتع الأسواق بدرجة كاملة في التحرر والانفتاح، وهذا يشمل أسواق العمل والسلع والخدمات والتكنولوجيا والمعارف والقدرات الإدارية.

٣- حراك رأس المال الدولي يعيد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي، والأساس في تمركز مراكز الإنتاج هو الاستثمار الأجنبي المباشر، فتحل علائق الاستثمار بين الدول باضطراد محل التجارة، ويسود نموذج التخصص الرأسي.

٤- الشركات متعدية القومية تصبح رأس مال كوني، وهي الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير، وتنفصل هذه الشركات عن جذورها القومية ويضعف ارتباطها بقواعدها المحلية في بلادها، وعالمية إستراتجيتها الإنتاجية والتسويقية وتدفق الموارد الفعلية.

٥- ارتفاع نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي، مع تزايد تغلغل الواردات الصناعية لمختلف البلاد.

٦- القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية هي المعيار للاندماج في السوق العولمي.

٧- لا فاعلية للسياسات الاقتصادية المحلية، فلا مقاومة لقوى السوق، والاستراتيجيات القومية الاقتصادية غير قابلة للتنفيذ في مواجهة قوى السوق الحرة.

وفي ضوء ذلك، قام "بول هيرست"، "وجراهام طوميسون" بتفنيد وجود اقتصاد عولمي، على أساس:

١- أغلب الشركات العابرة للقوميات شركات ذات قاعدة قومية، وتتعامل في إطار متعدد للقوميات، اعتمادا على موقع قومي أساسي من الأصول والإنتاج والبيوعات.

٢- حراك رأس المال لا ينتج أي تحول هائل في الاستثمار والعمالة من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية، فالاستثمار الأجنبي المباشر FDI يتركز تركيزا عاليا في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، أما العالم الثالث فلا يزال هامشيا من ناحية الاستثمار والتجارة، باستثناء أقلية صغيرة من البلدان حديثة التصنيع.

٣- تدفقات التجارة والاستثمار والأموال تتركز في ثلاثي أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية، وأن هذه السمة الطاغية تبدو نزاعة إلى الاستمرار.

٤- الأسواق الكونية ليست خارج السيطرة، نظراً لقدرة القوى الاقتصادية الكبرى (G3)، التي تمتلك القدرة، خصوصاً إذا نسقت سياساتها على ممارسة ضغوط تحكمية جبارة على أسواق المال[٣٩].

٥- مستويات التكامل الاقتصادي القائمة حالياً ليست غير مسبوقة، فقد سبقتها مستويات للتكامل والانفتاح أعلى خلال الأعوام من ١٨٧٠م إلى ١٩١٤م.

٦- نسب التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي للكتل الثلاثة لا تزال متواضعة، وهي كتل (أمريكا – أوروبا – اليابان) تحتل نسبة كبيرة من التجارة العالمية. كما أن التجارة مع البلاد النامية لا تزال متواضعة[٤٠].

## ٤-تحليل وجهات النظر حول العولمة الاقتصادية:

بتحليل الكتابات الواسعة النطاق المنشورة عن العولمة بدون تصنيفها على أساس أيديولوجي، نجد أنه يمكن تقسيمها - في إطار مبسط - إلى ثلاث وجهات نظر في رؤيتها للاقتصاد العالمي اليوم.

الأولى: صيغة متشددة (متطرفة) للعولمة، ترى سيادة العولمة الاقتصادية وهي لا تفرق - في الحقيقة - بين العولمة الاقتصادية والميول نحو التدويل واسع النطاق، ولهذا، فهي ترى أن الاقتصاد العالمي الآن هو اقتصاد عولمي، وأنه لم تعد هناك حدود فاصلة للاقتصاديات القومية، وأن عمليات المستوى القومي ملحقة وخاضعة.

ويقترح أصحاب هذه النظرة، المضي في توسيع ليبرالية الاقتصاد العالمي، وإزالة الضوابط عن الاقتصاديات المحلية، وتمخضت هذه الدعوة عن آثار خطيرة على بعض اقتصاديات الدول، كما في الآثار الناجمة عن أزمة دول شرق آسيا، وفي أسواق المال الناشئة وفي غيرها، مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية وبطالة، كما يرى هؤلاء أن الرفاه الاجتماعي عبث، وقيد على الكفاءة وعلى الأداء الاقتصادي، وأن القدرة التنافسية هي الأساس وراء النجاح الاقتصادي.

الثانية: الواقع الاقتصادي العالمي لا يزال دون مفهوم الاقتصاد العولمي الحقيقي، فلا يزال التدويل الحاصل للاقتصاد العالمي دون بلوغ مرحلة تذويب الاقتصاديات القومية المميزة في كبرى البلدان الصناعية المتقدمة، ولا يزال بعيدا عن منع تطور أشكال جديدة من التحكم الاقتصادي على المستويين القومي

والعالمي. وهذه النظرة إلى النظام الاقتصادي العالمي، تواصل إعطاء دور أساسي لسياسات المستوى القومي، وللفاعلين الاقتصاديين فيه، ولا تزال القاعدة القومية للشركات متعددة القوميات هي الأساس في استراتيجيتها، والشركات متعدية القوميات نادرة، وتتعامل في إطار متعدد القومية اعتماداً على موقع أساسي من الأصول والإنتاج والمبيعات[٤١]، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز تركيزا عالياً في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، مع الافتراض بحدوث تغير معين في هذا الصدد، بدرجة أكبر أو أقل، ذلك أن الشركات والحكومات والوكالات العالمية ترغم الآن على التصرف بصورة مختلفة، غير أن باستطاعتها عموما أن تستخدم المؤسسات والممارسات القائمة لكي تفعل ذلك. ويرى أصحاب هذه النظرة استمرار سياسات الإصلاح العميقة في النمو وعدالة التوزيع، يسمح بالتداول عبر الحدود، مع وجود ضوابط في الاقتصاديات المحلية[٤٢].

وأن الحاصل الآن هو وجود اقتصاد دولي ذو اتجاه متزايد نحو العولمة[٤٣].

الثالثة: تحليلات أقل غلوا، وأكثر دقة ورسوخا، في الأوساط الأكاديمية، تستخدم اصطلاح العولمة وتركز على التدويل النسبي لأسواق المال الكبرى، وللتكنولوجيا، ولبعض القطاعات المهمة في الصناعات التحويلية والخدمات بصفة خاصة منذ السبعينيات وتشدد كثرة من هذه التحليلات على تزايد العوامل المقيدة للتحكم على المستوى القومي والتي تصد أي سياسات طموحة في مجال الاقتصاد الكلي، التي تبتعد عن المعايير المقبولة في أسواق المال العالمية[٤٤].

الرابعة: تعتقد بعدم وجود ليول اقتصادية عولمية، وإنما تستخدم العولمة كأداة جديدة تناسب الأوضاع الحالية للاستغلال والاحتكار من قبل الدول الرأسمالية والشركات متعددة القوميات، ولهذا، ينبغي التوجه نحو حشد الموارد

الاقتصادية القومية لتحقيق التنمية المستقلة، وإقامة تكتلات اقتصادية بين دول العالم الثالث وبعض دول العالم الثاني غير الاحتكارية، لتغيير أوضاع النظام الاقتصادي العالمي السائد حالياً[٤٥].

## ٥-القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية الراهنة:

يلاحظ، تميز الميول نحو العولمة الاقتصادية الراهنة عن غيرها من الفترات السابق، وذلك بسبب وجود قوى دافعة، توفر لها ديناميكية محدثة تطوراً مستمراً، نلحظها في الآتي:

أولاً: تعمق دور العلم والتكنولوجيا في اقتصاديات الإنتاج ودورها في توليد قيم مضافة مرتفعة والتنويع المستمر في السلع والخدمات والتطور الدائم في طرق وأساليب الإنتاج... إلخ، وقد أوجد التطور العلمي والتكنولوجي بقدراته العالية على الإنتاج تناقضا متزايدا بين زيادة الإنتاج وانكماش السوق الداخلية في الدول الصناعية المتقدمة، نظرا لنمو البطالة، للاعتماد المتزايد على الآلية، وبسبب انخفاض الأجور الحقيقية[٤٦].

وقد فرضت الثورة العلمية والتكنولوجية في النصف الثاني من القرن العشرين واقعاً جديداً، هو الانتقال إلى ما بعد التصنيع، وأوجدت مشكلات جديدة، ورؤية جديدة للمجتمع، وفرضت تحديا جديداً لمواكبة هذه الثورة العلمية والتكنولوجية.. فيما يتعلق بالاقتصاد وطبيعة الإنتاج وعلاقاته وتغيير نظمه وأساليبه ومادته..، وتسارع الاكتشافات الجديدة وتزايد حدة سرعة عمليات التجديد، وتحقيق تراكم متعاظم في المعرفة وتعبئة الجهود لتوظيفها في الإنتاج، مما أدى إلى علاقة جديدة بين الإنسان والطبيعة[٤٧].

ثانياً: بروز الاقتصاد الإلكتروني العولمي، مستثمرا ثورة الاتصالات والمعلومات، في عولمة الأسواق المالية والتدوير المستمر لرؤوس الأموال عبر

العالم لحظيا، والذي تشكل في نظام مالي عالمي محرر من القيود الحكومية[٤٨]، ويقدر في بعض المصادر أن نحو ٥٠٠ مليار دولار تنتقل يومياً عبر العالم[٤٩].

وفي هذا الاقتصاد الذي يستثمر ثورة الاتصالات يمكن تقرير الأسعار للسلع لحظة بلحظة، مما يدفع قدماً تطور نظام تجاري عولمي، ويشير منظرو العولمة في هذا الخصوص إلى أنه بات لدينا اقتصاد يرتبط فيه كل جزء من أجزاء العالم بواسطة أسواق تشترك في معلومات قريبة من الزمن الفعلي[٥٠].

ثالثاً: سياسات التحرر الاقتصادي وتزايد اعتمادها في العديد من البلدان النامية الصناعية الحديثة كالصين ودول جنوب شرق آسيا، ودول المعسكر الشرقي سابقا، ودول العالم الثالث.

رابعاً: الدور الهام للشركات متعدية الجنسيات في مختلف الأنشطة الاقتصادية على مستوى التبادل والتوزيع، ثم على مستوى الإنتاج، ودورها في مجال التجارة الدولية، واستحواذها على النصيب الأعظم من التجارة الخارجية للدول الصناعية المتقدمة، فضلاً عن احتكارها لأنشطة البحث العلمي والتطور للمنتجات وغزو الأسواق، وقدراتها المتنامية على تجميع مقادير هائلة من الأموال، وتركز الاستثمار المباشر عن طريقها، ويلفت البعض النظر إلى أثر هام للتوسع في أنشطة الشركات متعدية الجنسيات، فيما يتعلق بظاهرة التجارة داخل شبكة تلك الشركات، واستحواذها على نسبة مرتفعة من حجم التجارة العالمية، ويرى أن ذلك التركيز والاستحواذ، يمثل أحد مظاهر الجنوح الاحتكاري أو الممارسات التطبيقية داخل السوق الدولية، بل إن هذا المظهر ينفي من الأساس فكرة السوق، كما تبلورت في أعمال الاقتصاديين التقليدية، وتبرر وصف الاقتصاد الدولي المعاصر بأنه اقتصاد ما بعد السوق[٥١].

خامساً: اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الإنتاج

الصناعي العالمي، عبر التوسع في التجارة في الأجزاء والمدخلات والمستلزمات حيث يتم استيراد أجزاء أو مدخلات من الخارج ليتم استخدامها في إنتاج سلعة يجرى تصديرها للخارج، فيما يمكن تسميته بالتخصص الرأسي، وذلك خلافا للتخصص الأفقي، حيث كانت تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة بالكامل، وقد تأكد الباحثون من وجود معامل ارتباط مرتفع جدا بين التخصص الرأسي والزيادة في نصيب التجارة الدولية في الناتج المحلي، وترتبط ظاهرة التخصص الرأسي بعملية عولمة النشاط الإنتاجي ارتباطا عضوياً، فبدلا من تركيز الإنتاج في دولة واحدة، فإن الشركات العالمية الحديثة تستخدم منشآت إنتاجية في الخارج، إما كفروع أو توابع لها، وإما تتعامل مع منشآت إنتاجية مستقلة في دول أخرى، وبذلك يتم دمج بعض أنشطة التصنيع والخدمات التي تتم في الخارج مع بعض الأنشطة التي تتم في الداخل[٥٢].

سادساً: المؤسسات الدولية الداعمة للميول العولمية، ممثلة في صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى المنتديات التي تدعو إلى اعتماد سياسات التحرر الاقتصادي وفتح الأسواق وإزالة الحواجز أمام التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة، والعولمة الاقتصادية الراهنة في هذا الخصوص تتميز عما سبقها من فترات زمنية شهدت ارتفاعاً في مستوى الاعتماد الاقتصادي الدولي كما في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ففي الأحوال السابقة لم تتوفر مثل تلك المؤسسات التي نشهدها حالياً والتي تدفع نحو مزيد من الاعتماد الاقتصادي بين أجزاء العالم، وسيادة نمط معين من السياسات الاقتصادية في تحرر الأسواق والاعتماد على قوى السوق التنافسية في الأنشطة الاقتصادية[٥٣].

إن الاقتصاد العالمي الراهن ينطوي بالفعل على فوارق تميزه عن ذلك النظام الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، ومن هذه الفوارق: أن النظام

الحالي يتسم بتجارة حرة أكثر تعميماً، وأكثر خضوعاً للمؤسسات عن طريق منظمة التجارة العالمية[٥٤]، وتشمل هذه المؤسسات بالإضافة إلى المؤسسات الدولية، كلا من مراكز البحوث وبنوك المعلومات والشركات متعدية القوميات، والشبكة العالمية، ومؤسسات تدوير رؤوس الأموال، والوحدات المالية العولمية، ووكالات نشر وإعلام، وقوى ضغط سياسية، والندوات والمؤتمرات، واتفاقية بازل، وهي مؤسسات فوق قومية تقوم بتشكيل قوى العولمة الاقتصادية وتوجيهها[٥٥]، مما يمكن معه القول بأن العولمة الاقتصادية الحالية ذات هيكل مؤسسي[٥٦].

سابعاً: تراكم فوائض مالية كبيرة خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، والتي أخذت تبحث عن توظيف خارجي لها بعد ضيق السوق المحلي، ونمو سوق اليورو دولار، والتوسع في الإقراض المصرفي للعالم الثالث، والبحث عن فرص سريعة لاستيعاب هذا الفائض.

وقد أدت هذه القوة الدافعة إلى إعطاء الاتجاه العولمي مزيدا من التوسع والانتشار، فضلا عما سهمت به بعض التطورات الاقتصادية الأخرى مثل بروز ظاهرة التزايد الكبير في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعاظم السوق المالية خارج أي رقابة أو القدرة على التحكم والحد من توسعها، وقد أدت هذه العوامل إلى عدم التناسب بين تداولات السوق المالية وحجم الإنتاج والتبادل في سوق السلع والخدمات، بسبب تفاقم المضاربات المالية بمبالغ ضخمة وانتشارها كالوباء في مختلف الأسواق، وتوظيف التطورات التقنية على صعيد الاتصالات بالإضافة إلى التحرير المتزايد للأسواق خلال الثمانينيات من القرن العشرين، في اكتساب قدرة فعلية أكبر على تحريك الأموال بكميات كبيرة وبسرعة فائقة في لحظات قصيرة عبر أي مكان في العالم، وأخيراً إعادة هيكلة

الإنتاج وعلاقات الإنتاج على المستوى العالمي وفق مصالح الشركات متعدية الجنسيات[٥٧].

## ٦-الجذور التاريخية للعولمة الاقتصادية الراهنة:

لكي تفهم العولمة الاقتصادية الراهنة بشكل صحيح، علينا أن نعود إلى الأصول التاريخية لنشأتها، فهي لم تظهر فجأة على الساحة الاقتصادية، بل بدأت في الظهور تدريجياً من خلال الأحداث التي أوجدت البيئة المناسبة لتزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية.

ترجع البداية الأولى ظهور الدولة القومية وقيام المجتمع الصناعي في أوروبا وظهور السوق وذلك تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والفكر الرشيد الذي ترجع أصوله إلى أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر[٥٧].

ويربط البعض بشكل أكثر تحديداً جذور العولمة الراهنة بالحداثة، وذلك بالظهور التاريخي للمؤسسات الحديثة الرئيسية الرأسمالية، والاتجاه نحو الصناعة والمدنية ونظام متطور للدولة القومية، والطبيعة المميزة للنظام الرأسمالي الحديث التي تقوده إلى ما وراء حدود أي ناحية محلية في البحث المستمر عن أسواق أوسع[٥٨].

ويحدد جيدنز جذور العولمة الاقتصادية الراهنة في الرأسمالية، والاتجاه نحو الصناعة، والدولة القومية، والقوة العسكرية، ويوضح توملينسون آليتها في الرأسمالية التي تبحث دون هوادة عن مجالات جديدة للعمل وعن أسواق جديدة، والدولة القومية المتوسعة بشكل سريع إلى نظام سياسي منظم، يحتل كل مناطق سطح الأرض تقريبا، والنظام الصناعي الذي يتبع منطق تقسيم العمل، مما يؤدي إلى تخصص إقليمي من حيث نوع الصناعة والمهارة وإنتاج المواد الأولية في كل أنحاء الكرة الأرضية، والقوة العسكرية غير المقيدة بالدول القومية المنفردة،

بحيث تصبح منظمة عالميا عن طريق التحالفات الدولية... وفي اختصار الخاصية التوسعية بفطرتها للمؤسسات الحديثة[٥٩].

ويوضح "توملينسون" عاملين إضافيين:

١- الأنظمة الخبيرة. ٢- العملات الرمزية.

فالأنظمة الخبيرة مزيلة للمهارات وتلغي التفرد والمهارات، فتسمح للتوسع بما يفوق المتوفر من المهارات، وتتغلغل في كثير من جوانب الحياة، فالأنظمة الخبيرة التي هي نتاج التكنولوجيا، التي تحد من تأثير المكان والزمان وتوفر الثقة للمتعاملين، والعملات الرمزية، والتي تسمح لعلاقات التبادل بأن تمتد عبر الزمن، وأيضاً فيما وراء خصوصيات المكان، ويرى أن الاقتصاد يكون معولما إذا تحول إلى رمزي، لأن المبادلات الرمزية تعتبر في جوهرها أقل تقيداً بقيود المكان من غيرها من المبادلات الاقتصادية، ويقول: "المبادلات السياسية بين كيانات قومية تدوله، والمبادلات الرمزية تعوله"[٦٠].

فضلاً عن التطور التكنولوجي، وبخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات، فالطبيعة التوسعية المميزة للنظام الرأسمالي الحديث لا يمكنها أن تنشئ علاقات عولمية بدون التطور التكنولوجي في الاتصالات والنقل، فوسائل النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يسمح للمسافة أن تُبتلع، وإلى قيادة النظام الرأسمالي إلى ما وراء حدود أي ناحية محلية في البحث عن أسواق أوسع[٦١].

فيما يربط "جلال أمين" بين العولمة الاقتصادية الراهنة وبين اختراع آلات الاتصال والمواصلات، ويرى أن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية، ولكن أشياء جديدة قد طرأت على

ظاهرة العولمة في رأيه في الثلاثين عاما الأخيرة، منها: اكتساح العولمة لمناطق مهمة من العالم في أوروبا الشرقية والصين، والزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجرى تبادلها بين الأمم، وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال المتنقلة من بلد إلى آخر، وارتفاع نسبة السكان في داخل كل مجتمع أو أمة التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به، وبروز الدور الأكثر فعالية ونشاطا للشركات متعدية الجنسيات في مجال انتقال السلع ورأس المال والمعلومات، التي تتخذ العالم كله مسرحاً لعملياتها سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج أو التسويق...، وتستعين الشركات متعدية الجنسيات في ذلك بجهود هيئات ومؤسسات أخرى منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولي(٦٢).

ويركز البعض على أن العامل الحاسم في بزوغ العولمة الاقتصادية الراهنة إلى التأثر بالتطورات في نظم الاتصالات، والتي بدأت بإرسال أول رسالة تلغرافية عبر الأطلنطي في منتصف القرن التاسع عشر (وتحديداً في عام ١٨٦٦م)، حيث كان قبلها لا يمكن إرسال رسالة بدون أن يكون هناك قاصد إلى ذات المكان المرسلة إليه ليحملها إلى هناك، ثم توالت التطورات في نظم الاتصالات وصولاً إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي عبر الأقمار الصناعية(٦٣).

ووصولاً إلى الاتصال الإلكتروني الآني الذي لا يعد مجرد وسيلة أكثر سرعة، بل إنه يبدل من جوهر نسج الحياة، وفي ظله ولد وتوسع وانتشر النقد الإلكتروني وتعولمت الأسواق المالية، حيث يمكن لأي شخص في أي بقعة من العالم المشاركة في السوق المالية من أي بقعة أخرى في نفس اللحظة.

ويبرز عدد آخر من الباحثين أهمية التطورات فيما بعد الحرب الثانية، أو

حقبة ما بعد عام ١٩٤٥ ، والتي شهدت تدخلاً نشيطاً من قبل الدولة للتعمير وبناء الاقتصاد من جديد، والأخذ الرفاه الاجتماعي في أثناء الصراع الفكري مع الاشتراكية، إلا أن هناك تطورات اقتصادية لاحقة مناوئه قد حدثت منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي بانهيار نظام بريتون وودز، والنمو السريع للتضخم في البلدان المتقدمة، وفشل السياسات الكينزية في إيجاد المخرج المناسب للأزمة، فتراجعت سياسات التدخل وتدعمت وجهة نظر الليبرالية الجديدة التي ترفض فكرة تدخل الدولة وتؤكد على "خصوبة السوق المذهلة" كتعبير فريدمان، وانتشار الإقراض المصرفي للعالم الثالث، ونمو سوق اليورو دولار، وتحرير أسواق المال وأسواق أسعار الصرف أواخر عند السبعينيات ومطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ونمو البطالة في الدول الصناعية المتقدمة، والتطور السريع نسبياً لعدد من البلدان الصناعية الحديثة ووصولا إلى أسواق العالم الأول، والتحول إلى طرق الإنتاج المرنة، والانتقال إلى المشروعات متعددة القوميات، والبحث عن منافذ استثمار نتيجة لانخفاض الإنتاجية في الدول الصناعية الغربية واقتران كل ذلك بالتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والصناعات الإلكترونية وتوسع نفوذ الشركات متعدية الجنسيات، وتوقيع اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، والدور المتزايد للمؤسسات الدولية(٦٤).

ويلاحظ د. إسماعيل صبري عبد الله أن "الوقائع تثبت أنها أساساً نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة تتجسد في الشركات متعدية الجنسية..، ترغب في زيادة الإنتاج تسعى باستمرار لتوسيع الأسواق والتي يشكل التطور التكنولوجي عمودها الفقري، والتكنولوجيا بطبيعتها ثورية"(٦٥).

وبالإضافة إلى دور ظهور المنشآت الاقتصادية الرأسمالية الكبرى عبر تركز وتمركز رئيس المال، وتراكم فوائض مالية تبحث عن استثمارات فتضغط هذه الفوائض لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة

الرساميل، وصولاً إلى "العولمة المالية"، التي برزت على وجه خاص منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بسبب إزالة القيود على حركة الرساميل وإزالة الضوابط الأخرى المفروضة عليها في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي عدد من البلاد النامية، وإزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية الجارية، وتبني العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة بدءا من أوائل الثمانينيات ما يسمى "الخصخصة" والتي تبناها العديد من الدول النامية والدول الاشتراكية سابقا بعد ذلك، على أن الظاهرة الأهم في رأي "د/ الأطرش" من تزايد تدفق الاستثمارات المباشرة هي تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، والاستثمارات غير المباشرة وبوسائل الدين الأخرى المقومة بعملات قابلة للتحويل، مع الإشارة إلى دور التقدم التقني الكبير في حقل الاتصالات ونقل المعلومات[٦٦].

وعند "صادق العظم" فإن اللحظة الفارقة في العولمة الاقتصادية الراهنة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، وأن سقوط الاتحاد السوفيتي كان لحظة تسارع نموها تسارعاً هائلاً[٦٧].

## ٧-العولمة الاقتصادية والأيديولوجيا:

البعض يستخدم العولمة الاقتصادية لتنميط الاقتصاد العالمي على أسس مذهب الحرية الاقتصادية للدعوة لنظام اقتصادي عالمي يعمل بروح رأسمالية واحدة[٦٨]، أو هي إطار لنظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على أيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة، وأن مؤسستي بريتون وودز (الصندوق والبنك) تروجان لمفاهيم الليبرالية الجديدة، ولجملة من القواعد والترتيبات مثل "الفعالية، والتنافسية على أنها قيم أكثر شمولية"[٦٩].

ويرى بعض الباحثين أن ما هو قائم حاليا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، يمثل مرحلة من مراحل تطوره، حيث اندفاع هذا النظام إلى تنظيم أرباحه الخاصة عبر التوسع في استثمار أرباحه وعبر استقراضه من أسواق الرساميل، ويؤدي هذا التوسع إلى ظهور المنشآت الكبرى عبر تركز وتمركز رأس المال، كما تتراكم فوائض مالية في عملية التوسع، تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة لأخرى، عبر إزالة القيود على حركة الرساميل، ..، وبالتالي فإن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى (العولمة المالية)، وأن الدول الرأسمالية المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي تقوم بالعمل على تأمين سلامة نظامها وتوسعه، وذلك عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال الرساميل"[٧٠].

ويزيد باحث أخر بعدا آخر، على هذا التحليل "بأن العولمة الاقتصادية الراهنة هي تعبير عن وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج بعد الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، وبالتالي نشر علاقات الإنتاج الرأسمالية في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي ودوله، بعد وصول عالمية دائرة التبادل إلى حد الإشباع فكان لابد من نقلة نوعية جديدة"[٧١].

وينتقد توملينسون هذا الاتجاه ويرى فيه تعبيرا ضيقاً عن العولمة، ذلك أن هذه النظرة تقصر النزعة الكونية على القيم الغربية وحدها، باعتبارها بمفردها دون غيرها جديرة بالاعتماد والقبول، فتتحول النظرة الكونية، وهي جوهر العولمة، إلى مشروع اقتصادي سياسي ثقافي واسع النطاق، وفي رأيه أن نظام السوق الحرة ليس مصيراً حتمياً لكل الاقتصاديات، ولكنه تطور تاريخي محتمل الوقوع[٧٢]، ولهذا، يقاوم البعض العولمة الاقتصادية الراهنة باعتبارها استعماراً اقتصادياً حديثاً للرأسمالية العالمية[٧٣].

ووفقا لهذه الرؤية الأيديولوجية للعولمة، تستخدم العولمة من قبل الاقتصاديات المتقدمة لتوسيع ليبرالية الاقتصاد العالمي وإزالة الضوابط عن الاقتصاديات المحلية، وللسيطرة على الاقتصاد العالمي، وشل استراتيجيات الإصلاح الجذري على الصعيد القومي، معتبرة أنها غير قابلة للتنفيذ بمواجهة الأسواق العالمية الواحدة[٧٤]، وترى أن استراتيجيات التوسع وإعادة التوزيع الراديكالية لإدارة الاقتصاد القومي لم تعد ممكنة في ظل بروز طائفة متنوعة من المتغيرات المحلية والعالمية، والتي تصد أي سياسة طموحة في مجال الاقتصاد الكلي التي تبتعد عن المعايير المقبولة في أسواق المال العالمية[٧٥].

وقد تمخضت هذه الدعوة عن آثار خطيرة في آسيا وفي أسواق المال الناشئة، أدت إلى نشوء أزمة اقتصادية، وبطالة، وفقر، ...، ومع أن وجهة النظر هذه قد ضعفت بفعل الأزمة الآسيوية، إلا أنها لم تمت، فهي لا تزال قوية في البلدان المتطورة، حيث حافظت على خطاب القدرة التنافسية، والاعتقاد بأن دول الرفاه الواسع في أوروبا الشمالية والغربية تشكل قيدا على أداء الاقتصاد[٧٦].

## ٨-عمق العولمة الاقتصادية الراهنة:

يمكن قياس مدى عمق العولمة الاقتصادية عن طريق عدد من المؤشرات[٧٧]، إحدى تلك الوسائل البسيطة لقياس مدى العولمة الاقتصادية هي مقارنة التجارة الخارجية بالناتج في كل بلد، وبالرغم من أن هذه النسبة تزيد بثبات واستمرار منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى زيادة حجم التجارة الدولية بمعدل أكبر سرعة من الناتج القومي، إلا أن هذه النسبة لا تزال بالكاد فوق مستواها في العام قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، فنصيب الصادرات من الناتج المحلي وصل إلى القمة في عام ١٩١٣ ولم تتجاوزه حتى عام ١٩٧٠. ففي عام ١٩١٣ وفي اليابان كمثال، والتي كانت حينذاك صاحبة اقتصاد

مفتوح عما هو عليه الآن، حيث بلغت صادرات وواردات اليابان ٣٠٪ من الناتج، في مقابل ٢٢٪ في الوقت الحالي، بينما انجلترا أصبحت أكثر انفتاحاً فقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج من ٤٧٪ إلى ٥٧٪، بينما تبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة حالياً ٢٦٪ فقط.

المؤشر الثاني لقياس عملية العولمة الاقتصادية، هي مقارنة مدى تقارب الأسعار بين مختلف الدول للسلع والخدمات المتجانسة. في اقتصاد العالم العولمي الكامل الأسعار لنفس السلع ينبغي أن هي نفسها في أي مكان في العالم (فقط الضرائب المحلية والنقل وتكلفة التأمين يتم استبعادها عند المقارنة)، لكن الحقيقة أنه لا يزال هناك طريق طويل للوصول إلى هذا الوضع العولمي الكامل، لوجود وضع غير متماثل في أسعار نفس السلع، حتى في ظل الوحدة الأوربية، فسعر نفس السيارة قبل فرض الضريبة يمكن أن يصل الفرق في سعرها إلى ٣٠٪ في بعض دول أوروبا عن غيرها، بسبب أن التوزيع في بعض الدول أكفأ، ولأن الأذواق مختلفة، وبسبب وجود تحيز للمنتج القومي للسيارة، أو بسبب أن المستهلك غير قادر على إجراء مقارنة في السعر، ولهذه الأسباب فإن الشركات متعددة القوميات تميز في استراتيجيات أسعارها بين مختلف الدول، وتستطيع الحصول على هوامش أرباح أعلى من نفس الموديل، ويتجه الاتحاد الأوروبي ببطء إلى غلق هذه الفجوة عن طريق وجود أسواق عملة موحدة حيث تصبح مقارنة أسعار السلع والخدمات أسهل، كما يلاحظ أن الأسواق بين الدول أقل توحداً عن الأسواق الدولية ومثال ذلك كندا وأمريكا.

وبالنسبة للأسواق المالية نجد أن التوحد والعولمة قد زادت فيها بمعدل أسرع من التجارة في السلع والخدمات غير المالية، بفضل خدمات التكنولوجيا، ومع ذلك فإن العملية بعيدة عن التكامل.

إحدى الوسائل لقياس مدى وجود عولمة مالية عن طريق تحليل التدفقات الصافية للدول التي تصدر رأس المال لأن عندها فائض في المدخرات (وبالتالي فائض في الحساب الجاري في ميزان مدفوعاتها)، والتدفقات الداخلة للدول التي تستورد رأس المال بسبب عجز في المدخرات وبالتالي عجز في الحساب الجاري. أثناء ظاهرة العولمة الأولى من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان رأس المال المصدر من انجلترا ٥٪ من الناتج المتوسط سنوياً، ووصل إلى ١٠٪ في بعض الأعوام، في الأعوام الأخيرة، في اليابان، ومع وجود فائض كبير في حسابها الجاري صدرت فقط ٣,٥٪ منسوبة إلى الناتج، ومتوسط تدفقات رأس المال من دول منظمة OECD، بلغ ٢,٥٪ من الناتج.

وسيلة أخرى لقياس العولمة المالية، وهي مقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار القومي، في الوقت الراهن في دول OECD، الـ FDI يساوي ٦٪ من الاستثمار القومي، مقارنة بريطانيا في الفترة الأولى بنسبة ١٣٪، لكن في أكبر الدول النامية مثل المكسيك، والبرازيل، والصين وصل إلى ٢٠٪ في المتوسط كتدفق صافي مقارنة بالناتج.

وأخيراً، إذا تم قياس العولمة المالية على أساس مقدار إجمالي الأصول الأجنبية والخصوم لمجموعة من الدول، فإن العولمة المالية تحقق ارتفاعاً سريعاً. في عام ١٩٧٠ في الدول الصناعية كانت الأصول الأجنبية تمثل ٢٥٪ من الناتج، والالتزامات الأجنبية تمثل ٢٨٪ من الناتج، في الوقت الراهن ارتفعت إلى ٢١٠٪، ٢٢٥٪ من الناتج. في الأسواق الصاعدة، في نفس الفترة، الأصول الأجنبية زادت من ٩٪ من الناتج إلى ٧٢٪، والخصوم الأجنبية من ٢٧٪ إلى ٩٥٪[٧٨].

وبالنسبة لمعدلات الفائدة، في النظام المالي العولمي الكامل، ينبغي أن يوجد تقارب في معدلات الفائدة، بعبارة أخرى، فإن معدلات الصرف ينبغي ألا تعوض كاملاً المدى بين معدلات الفائدة للأجل القصير، كما أنه ليس هناك انتشار طويل الأجل بين معدلات التضخم، ولهذا، فإن تقارب معدلات الفائدة ينبغي أن يكون بطيئاً ومتطايراً volatite لكن في الاتجاه الصحيح. وفي أكبر دول منظمة OECD معدلات الفائدة الحقيقية تتشتت محققة نزولاً عن المعيار بانحراف ١٢٪ في الأربعينيات والخمسينيات إلى ١٪ في التسعينيات.

ونخلص من هذا الاستعراض لمؤشرات قياس مدى عمق العولمة الاقتصادية الراهنة إلى أن عملية العولمة لم تصل بعد إلى أبعاد واسعة، ولا يزال عليها قطع مسافة كبيرة، حتى نصل إلى العولمة الاقتصادية الكاملة(٧٩).

## ٩-مستقبل العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية الراهنة ليست عملية جديدة، ولكنها تنتشر بانتظام، ويتصاعد منذ منتصف الخمسينيات، وأنها ستأخذ سنوات للوصول النهائي للاكتمال. فهذه ليست أول موجة للعولمة، فما بين عامي ١٨٧٠ – ١٩١٤م، جرت عملية مشابهة، كانت قريبة في القوة مما يحدث هذه المرة. والقرن العشرين بدأ مع توحد الأسواق، وقد استغرقت عدة عقود، ولكن بعد انتكاسة شديدة في عملية العولمة، التي تزامنت مع الحربين العالميين، لكن الشكل الجديد للعولمة تبدو إلى حد ما أكثر متانة. الموجة الأولى استمرت ٤٤ عاماً وانتهت مع بداية الحرب الأولى، بينما الفترة الحالية قد تجاوزت الخمسين عاما، ولديها مزيد من التماسك المؤسسي عن الأولى(٨٠).

يرى بعض المفكرين أن الاتجاهات نحو العولمة الاقتصادية تزداد عمقاً واتساعاً، وأن هناك قوى تدفع نحو هذا النظام(٨١)، فاتجاهات العولمة الاقتصادية

تعيد هيكلة الاقتصاديات بصورة جذرية، ولا يقتصر تأثيرها على منطقة بعينها من العالم، بل تزداد انتشاراً، وتحدث تغيرات تكتسب قوة، وتوجد حالة مختلفة، مجتمع عالمي قائم على الحرية الاقتصادية، ولكن لا يزال الأمر في بداياته عند هؤلاء، ولهذا لا تظهر ملامحه بصورة حقيقية.

وبسبب تأثير عوامل مختلفة ووجود أوضاع متضاربة، وليس نظاماً عالياً تدفعه التوافق الجماعي بين المجتمعات والنظم، فهو ليس مستقراً، ويحتاج إلى خلق أنظمة جديدة(٨٢).

فلا تزال العولمة الاقتصادية انتقائية وليست عمومية، وذلك على مستوى حركة رأس المال والسلع والخدمات والأسواق والعمل، فهناك أجزاء كبيرة من العالم لا تشارك بفاعلية بعد في عملية العولمة، وتكاد القوى الفاعلة والنشيطة في العولمة تنحصر في الدول الصناعية المتقدمة ومعها نحو عشرون دولة صاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية(٨٣).

والعولمة الاقتصادية الراهنة غير متماثلة، فبينما تتوحد أسواق السلع والخدمات وتدفقات رأس المال بمعدلات تقدم نشطه، فإن أسواق العمل هي بالكاد تندمج على نحو عام(٨٤).

كما لا يزال تباين الأسواق قائما، يميز اقتصاديات الدول، على عكس ما يدعي البعض، في تباين أسعار نفس السلع المتجانسة والقريبة فيما بين أسواق الدول، بما يفوق تكاليف النقل، ويلاحظ أن هذا التباين يختفي إلى حد بعيد عند رؤيته من منظور سوق رأس المال(٨٥).

وتنفيذ البرامج الاقتصادية لدعاة العولمة متمثلا في التحرير وفتح الأسواق والتخصيصية وسياسات الإصلاح الكلي لا تضمن بمفردها المشاركة في العولمة الاقتصادية الراهنة، لأن العبرة هي في امتلاك الوسائل اللازمة للمشاركة في سوق

متوسعة، إذ نجد أن ٢٥ بلدا فقط من مائتي بلد في العالم، تنتج رأس المال بكميات كافية للاستفادة بصورة كاملة من تقسيم العمل في أسواق عالمية آخذة في التوسع، وبذلك تكون المعضلة هي عدم توفر فرصة لغالبية الدول للوصول إلى الأسواق المتوسعة، والقلة هي التي تستطيع الاستفادة من الامتيازات. ويقول كلاوس: إن لم نخترع طرقا لجعل العولمة أكثر شمولاً، فسنواجه احتمال تبعات المواجهات الاجتماعية الحادة(٨٦).

فقيم السوق وحدها غير كافية لتشكيل منظومة القيم التي يستند إليها النظام العولمي، ولابد من أنساق أخرى مجتمعية وإنسانية عامة تكفل العدالة والتكافؤ في الحقوق والواجبات(٨٧).

وهناك دراسات تشير إلى أن العولمة الاقتصادية الراهنة تنمو وتترسخ، ففي دراسة للعولمة وتركز التجارة (عند مارسلو ولاريحا، وآخران) أوضحت أن تركز التجارة الدولية في الاقتصاديات المنفتحة قد قل نتيجة للعولمة الاقتصادية، والعكس صحيح بالنسبة للدول المنغلقة(٨٨).

وفي دراسات أخرى تبين أن العولمة المالية سوف فتكتمل في غضون ٢٥ عاماً، بينما العولمة للتجارة يمكن أن تستغرق أكثر من ٤٠ عاماً، فالعولمة المالية قد حققت تحسنا بسرعة مرضية ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٣، وبينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي قد نما بمعدل أسمي في المتوسط ٣.٥٪، فإن معادلات الأسهم والسندات قد نمت بمعدلات حقيقية بمعدل سنوي ٢٥٪، وتحويلات الصرف الأجنبي قد نمت بمعدلات سنوية ٢٥٪، والقروض الدولية قد زادت بمعدل ٨٪، وإذا استمر التقدم في العولمة المالية بهذه المعدلات فإن العولمة المالية سوف تكتمل في غضون ٢٥ عاماً، بينما العولمة للتجارة يمكن أن تستغرق أكثر من ٤٠ عاماً(٨٩).

وفيما يشير إلى مزيد من ترسيخ العولمة الاقتصادية أن هيكل العولمة يقوم أساساً على الشبكات، وروابط الشبكات التي تنشأ بين الاقتصاديات الدولية ستكون شاملة لجميع المجالات نتيجة تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوف يؤدي ذلك ليس فقط إلى تقوية تلك الروابط، بل توثيقها بروابط جديدة تيسر عملية الاندماج الاقتصادي والتكنولوجي[٩٠].

ومع الاعتراف بأن العولمة الاقتصادية الراهنة تهميشية، بالنظر إلى أن هناك فئات مهمشة بعيدة عن المشاركة، والسوق غير عالمية في أسعارها، والقاعدة القومية للشركات هي الأساس، لكن هناك متغير يدفع إلى تعميق العولمة وهو عامل التجديد الدائم، الذي تفرضه الأسواق، والذي يحمل في طياته ظواهر جديدة، ويرتبط التجديد بوجود المخاطر وعدم اليقين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الراهن، حيث ترتبط المخاطر بالتجديد ارتباطاً وثيقاً[٩١]، كما أن السوق الحضارة تنتج حضارة عابرة للحدود استناداً إلى تقارب الأذواق وتفضيلات المستهلكين، مثل شيوع الماركات العالمية من الجينز، والكولا، والأحذية الرياضية الأنيقة[٩٢].

كما أن التقدم العلمي في قطاع النقل، والاتجاه العام إلى انخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وكذلك إدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولاً مربحاً[٩٣].

## ١٠- رؤية مستقبلية للتغيرات في العولمة الاقتصادية:

يرصد البعض عدداً من المتغيرات التي لها تأثير في مستقبل العولمة الاقتصادية، في غضون الخمسين عاماً المقبلة، مثل الابتكار التكنولوجي ومعدل تسارعه، تغيير الندرة في الأصول البيئية والطبيعية، ومستوى ونوعية النمو

الاقتصادي، والتحضر المعيشي وأثره على السلوك الاستهلاكي ومتطلبات البنية الأساسية، وتحول القيم الاجتماعية، وتقنيات الاتصالات والمواصلات وأثرها على درجة الترابط فيما بين اقتصاديات البلدان...، وما يترتب على هذه المتغيرات من استقرار المؤسسات، وضرورة تمتعها بالقدرة على التغير والتواؤم، والحاجة إلى ظهور مؤسسات جديدة مواكبة لهذه التغيرات[٩٤]، فالمؤسسات الاقتصادية القائمة غير كافية[٩٥].

ولقد أفرزت الاتجاهات نحو العولمة الاقتصادية الحديثة تحديات جديدة، بسبب وجود قوي جديدة تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، مثل المبتكرات التكنولوجية، وانتشار المعارف، ونمو السكان وتركزهم في المدن، والتكامل المالي للعالم..، وهي قوى تضفى طابعاً ثوريا على آفاق التنمية والرفاه البشري، إلا أن هذه القوى نفسها قادرة على توليد عدم الاستقرار، بما يجاوز قدرة أي دولة قومية على معالجتها بمفردها، وقد أثبتت الأزمات المالية الحديثة هذه الحقيقة[٩٦].

ونستخلص من ذلك أن العولمة الاقتصادية الراهنة مستمرة[٩٧] وتنتشر بانتظام وبتصاعد، وتحقق معدلات مرتفعة في مجال الأسواق المالية التي تحقق معدلات تكامل عالمية أسرع مقارنة بعولمة التجارة، وفي نفس الوقت تواجه العولمة الاقتصادية متغيرات وعوامل معوقة[٩٨]، كما أنها تجلب عدم الاستقرار والمخاطر التي لا تستطيع أي دولة قومية منفردة مواجهتها، وأثارها غير متكافئة بالنسبة للبلاد والمناطق والأفراد، مما تسبب مؤثرات اجتماعية.

وبينما يرى البعض أنه من غير المحتمل أن تختفي العولمة الاقتصادية أو حتى تتضاءل قوتها لأنها مدفوعة بقوى كامنة وراءها مثل القدرات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٩٩]، لكن لا يزال أمامها سنوات للوصول النهائي للعولمة الاقتصادية الكاملة، فيما يرى البعض أن المستقبل للنظام

الاقتصادي العالمي يتجه إما نحو نمو العولمة الاقتصادية[١٠٠]، وإما الاستمرار في الأنماط القائمة لاقتصاديات ما بين الدول، مع وجود اتجاهات لعولمة اقتصادية فرعية في بعض الأسواق والسلع[١٠١]، لكن لا يزال مستقبل العولمة الاقتصادية غير واضح بالدرجة الكافية، نظراً لأنها حالة لم يكمل مداها الزمني إلا أقل من ثلاثين عاماً، وهي فترة غير كافية لتقرير مستقبلها على نحو حاسم.

## الخلاصة والنتائج:

١- الحقبة الاقتصادية العولمية الراهنة ليست غير مسبوقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي، وبخاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، مستوى مرتفعاً من الاعتماد الاقتصادي، ولكن تتميز هذه الحقبة عما سبقها بوجود قوى دافعة منها الثورة العلمية والتكنولوجية، وثورة الاتصالات والمعلومات، وترسخ الاقتصاد الإلكتروني، والاعتماد الواسع للتحرر الاقتصادي في بلدان عديدة، والدور المتعاظم للشركات متعدية الجنسيات، وضخامة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعادة هيكلة الإنتاج على أساس التخصص الرأسي، وانفصال حركة تداول رؤوس الأموال عن حجم الإنتاج والتجارة، وتزايد نشاط المضاربات المالية، واعتماد العولمة الاقتصادية الراهنة على مؤسسات داعمة مثل المؤسسات الدولية بأنواعها، وهي مؤسسات فوق قومية.

٢- الجذور التاريخية للعولمة الاقتصادية الراهنة تمتد إلى نشأة الدولة القومية والثورة الصناعية ثم التقدم في الاتصالات والمواصلات وصولاً إلى نظم الاتصال الإلكتروني وبروز الاقتصاد الرمزي وسقوط الاتحاد السوفيتي سابقاً، والبعض يربط بينها وبين نشأة النظام الرأسمالي الذي يسعى دوما إلى تراكم الأرباح والبحث عن أسواق واسعة.

٣- بالرغم من كثرة الدراسات حول العولمة الاقتصادية إلا أنه ما يزال المجال متاحاً لمزيد من الدراسات لاستجلاء حقيقتها وأثارها ومستقبلها.

٤- العولمة الاقتصادية هي القلب في ظاهرة العولمة، التي تشتمل على أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجيا بجانب بعدها الاقتصادي.

٥- تختلف رؤية الباحثين إلى العولمة الاقتصادية، ففريق يقرر أننا بصدد عولمة اقتصادية كاملة، وفريق آخر ينفي وجود عولمة اقتصادية ويعتبرها أداة

لتكريس التبعية الاقتصادية وشل دور السياسات الاقتصادية الوطنية المستقلة في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

٦- ما نشهده حالياً هو اقتصاد دولي به بعض الاتجاهات العولمية، أي مزيج مركب من الاقتصاد العولمي والاقتصاد الدولي، مع استبعاد احتمال هيمنة الاقتصاد العولمي في القريب، واستمرار تواجد اقتصاد ما بين الدول. فلا يزال هناك دور للسياسات الاقتصادية المحلية –رغم القيود عليها- ، ولا تزال الأسعار للسلع مختلفة، والأسواق متباينة، والسلع غير متجانسة، والقاعدة القومية للشركات متعدية الجنسيات قائمة بدرجة أو بأخرى، لكن هذا النظام الاقتصادي السائد حالياً غير متناظر مع أي نظام اقتصادي آخر كان سائداً من قبل، وبخاصة قبل عام ١٩١٤، فهناك فوارق مميزة كوجود نظام تجارة حرة أكثر تعميماً، وأكثر خضوعاً للمؤسسات، وكذلك اختلاف الاستثمار الأجنبي عما سبق، وكذلك التدفقات قصيرة الأجل...، إلخ.

٧- مع احتمال توسع الاتجاه العولمي للنظام الاقتصادي العالمي بفعل القوى الدافعة وبخاصة التكنولوجيا وثورة الاتصالات وعولمة الإنتاج، لكن هناك مخاطر عدم الاستقرار بسبب المضاربات المالية، والتهميش والاستبعاد لدول وشعوب وأفراد، وغياب عدالة التوزيع على المستوى العالمي، وسيظل هناك دور للسياسات القومية لمعالجة قصور السوق الحرة، فقوى السوق ليست كافية بمفردها لتحقيق عولمة اقتصادية راسخة ومستقرة وخالية من المخاطر.

٨- توجد حاجة لمؤسسات جديدة تقلل مخاطر الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وتوفر التكافؤ والعدالة والاستقرار.

## المراجع والهوامش


١- جلال أمين، العولمة، دار المعارف، ط٣، ٢٠٠٢، ص.٥

٢- بول هيرست، جراهام طومسيون، العولمة، ترجمة: فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١، ص.١٠

٣- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠١، ص.١٨

٤- نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الطريق، العدد الرابع، ١٩٩٧، ٧٠، نقلا عن منير الحمش، سابق، ص.٢٩

٥- أنتوني جيدنز، عالم منفلت، كيف تغير العولمة صياغة حياتنا، ترجمة: محمد محي الدين، دار ميريت، ٢٠٠٥، ص.١٦

٦- جلال أمين، سابق، ص.١٣

٧- أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ١٣ وما بعدها.

٨- المرجع السابق، ص.٢٠

٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، العولمة وأسواق العمل في منظمة إسكوا، ٢٠٠٣، ص.٤

١٠- جون توملیسون، العولمة والثقافة، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٨، ص.٢٣

١١- بول هيرست، جراهام طوميسون، مرجع سابق، ص.٩

١٢- المرجع السابق، ص.١٢

١٣- أنتوني جيدنز، سابق، ص.٢٢

١٤- Guillermo dela Dehesa, Winners and Losers in Globalization, Black well pub. 2006, p. 2.

١٥- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١٣

١٦- هيرست، مرجع سابق، ص٢٧، ٣٠.

١٧- المرجف السابق، ص.١٠

١٨- مصطفى شيحة، الأسواق الدولية، دار الجامعات، الإسكندرية ٢٠٠٢، ص.٥٠

١٩- Guillermo, op, cit, p.7

٢٠- بول هيرست، وآخر، مرجع سابق، ص.٢٣

٢١- المرجع السابق، ص.٢٤

٢٢- المرجع السابق، ص.٢٣

٢٣- المرجع السابق، ص.٢٤

٢٤- المرجع السابق، ص.١٦

٢٥- محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٩٧، منشورة في المستقبل العربي، العدد (٢٢٩) ١٩٩٨/٣، ص١٥١، نقلا عن منير الحمش، مرجع سابق، ص.٢٦

٢٦- المرجع السابق، ص.٣٥

٢٧- Guillermo, op, cit, P. L.

٢٨- إسكوا، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص,٢٢

٢٩- مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص٣٨، ٣٩، ,٤٠

٣٠- بول هيرست، وآخر، مرجع سابق، ص,٣١

٣١- المرجع السابق، ص,١٩

٣٢- د. الأطرش، منير الحمش، مرجع سابق، ص,٢٧

٣٣- بول هيرست، جراهام طوميسون، سابق، ص,٢٤

٣٤- المرجع السابق، ص,١٨

٣٥- المرجع السابق، ص,١٣

٣٦- جلال أمين، سابق، ص٧، بول هيرست، وآخر، سابق، ,١١

٣٧- جاك أثالي، آفاق المستقبل، مترجم، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١م، نقلا عن: مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية، مرجع سابق، ص,٣٨

٣٨- المرجع السابق، نفس الصفحة.

٣٩- بول هيرست وآخر، مرجع سابق، ص,١١

٤٠- المرجع السابق، ص,١٦

٤١- المرجع السابق، ص,١١

٤٢- مصطفى شيحة، سابق، ص,٥٥

٤٣- بول هيرست، سابق، ص١٢، الأطرش، مرجع سابق، ص,٢٧

٤٤- المرجع السابق، ص,١٣

٤٥- منير الحمش، مرجع سابق، ص.٩٨

٤٦- المرجع السابق، ص.٢٦

٤٧- شوقي جلال، نهاية الماركسية، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص.٦٧

٤٨- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١٣

٤٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص.٥

٥٠- بول هيرست، سابق، ص.٢١

٥١- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص.٣١

٥٢- عمرو محي الدين، العولمة والتغيرات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمي، بنك الكويت الصناعي، ٢٠٠٢، ص.٦

٥٣- جلال أمين، مرجع سابق، ص.١٩

٥٤- بول هيرست، مرجع سابق، ص.٢١

٥٥- البنك الدولي، تقرير التنمية عام ٢٠٠٠، ص.٣٢

٥٦- Guillermo, op., cit, p.8.

٥٧- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١١

٥٨- جون تومليسون، سابق، ص.٥١

٥٩- المرجع السابق، ص.٦٩

٦٠- المرجع السابق، ص.٧٩

٦١- المرجع السابق، ص.٥١

٦٢- جلال أمين، مرجع سابق، ص١٤ إلى ص.١٩

٦٣- فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص٢٢، أنتوني جيدنز، سابق، ص٢٠ وما بعدها.

٦٤- صندوق النقد والبنك الدولي، راجع: منير الحمش، سابق، ص٢٧ وما بعدها، بول هيرست، وآخر، سابق، ص١٥ وما بعدها.

٦٥- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، ندوة "العرب والعولمة"، ديسمبر ١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الدول العربية، المستقبل العرب، العدد (٢٢٩)، ١٩٩٨/٣م، ص.٤٧

٦٦- منير الحمش، سابق، ص٢٨، نقلا عن محمد الأطرش، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص.١٠١

٦٧- صادق جلال العظم، ما هي العولمة، الطريق، العدد الرابع، ١٩٩٧، ص٢٦ نقلا عن منير الحمش، مرجع سابق، ص.٣٤

٦٨- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص.٥٠

٦٩- نبيل مرزوق، العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الطريق، العدد الرابع ١٩٩٧، ص٧٠، نقلا عن منير الحمش، مرجع سابق، ص.٢٩

٧٠- محمد الأطرش، مرجع سابق، ص.٢٧

٧١- صادق جلال العظم، مرجع سابق، ص.٣٥

٧٢- جون تومليسون، مرجع سابق، ٩٤، ,٩٥

٧٣- المرجع السابق، ص,٥١

٧٤- بول هيرست، وأخر، مرجع سابق، ص,١٢

٧٥- المرجع السابق، ص١٠، ,١٣

٧٦- المرجع السابق نفسه، ص,١٣

٧٧- Guillermo, op, cit, p. 4.

٧٨- IMF, 2005 IBID, P.6.

٧٩- IBID, P. 7.

٨٠- (Guillermo de la Dehesa, op, cit., P.1).

٨١- أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص,٥١

٨٢- المرجع السابق نفسه، ص,٢٨

٨٣- إبراهيم العيسوي، سابق، ص,٤٨

٨٤- Guillermo, op. cit., p.7.

٨٥- حمدي رضوان، التجارة الدولية، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٣، ص,٥١

٨٦- هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، ترجمة كمال السعيد، الأهرام، ط١، ٢٠٠٢، ص,٢١٣

٨٧- د. نبيل مرزوق، مرجع سابق، ص,٢٩

٨٨- حمدي رضوان، مرجع سابق، ص,٤٢٩

٨٩- Places alstacle Wmmir. P.7.

٩٠- شريف دلاور، العولمة والاقتصاد المصري، دار المعارف، ٢٠٠٣، ص.٢١

٩١- أنتوني جيدنز، سابق، ص.١٣

٩٢- جون تومليسون، مرجع سابق، ص.٢٧

٩٣- د. زينب، مرجع سابق، ص.٣١

٩٤- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٣، التنمية المستدامة، ص.٣٧

٩٥- البنك الدولي، تقرير عن التنمية لعام ٢٠٠٠، ص.٣٢

٩٦- البنك الدولي، تقرير التنمية لعام ٢٠٠٠/٩٩، دخول القرن الواحد والعشرين، ص.١

٩٧- الحمش، مرجع سابق، ص.١٨

٩٨- Guillermo, op, cit, P.7.

٩٩- البنك الدولي، ٢٠٠٠، سابق، ص.١

١٠٠- حمدي رضوان، سابق، ص.٤٢٩

١٠١- بول هيرست، مرجع سابق، ص٣١.

# هجرة العقول البشرية من الدول العربية إلى الدول المتقدمة
# الأسباب والنتائج
# (( دراسة خاصة عن مصر))

دكتورة/ منى محمد الحسيني عمار (۞)

**المقدمة:**

تعد قضية هجرة العقول البشرية إلى الدول المتقدمة من أهم المشكلات التنموية التي تواجه الدول النامية، لما تؤدى إليه هذه الظاهرة من استنزاف لثروات تلك الدول واللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والبشرية.

ولقد أصبحت ظاهرة هجرة العقول، ظاهرة عالمية بفضل التطورات السريعة التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين وخصوصا في صناعة المعلومات والاتصالات، واستطاعت بعض الدول وخصوصا الأوروبية توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الحالية والمستقبلية، من النبوغ الذهني المتطور لهؤلاء المهاجرين. بينما أغفلت كثير من الدول وخاصة العربية هذه الظاهرة، مما أدى إلى خسارتها الجسيمة لهؤلاء العلماء، ليس في كونهم مواطنين فحسب، بل في الاستغناء عن خدماتهم وامكاناتهم المتطورة التي أصبحت ضرورة مؤكدة للتنمية والتي لا يمكن لاى دولة من دول العالم الاستغناء عنها وخاصة الدول النامية.

وظاهرة هجرة العقول البشرية ظاهرة أملتها ظروف الحياة وشجع عليها تفاوت التقدم الحضاري بين مختلف دول العالم مما أوجد العديد من العوامل التي ساعدت على تفاقمها. منها عوامل دفع دفعت الأفراد إلى ترك أوطانهم، وعوامل جذب تجذبهم إلى الدول الأخرى الأكثر تقدماً.

---

۞) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر – تفهنا الأشراف

وتعانى مصر كغيرها من الدول العربية من آثار هذه الظاهرة حيث يقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الإحصاء الصادر عنه سنة٢٠٠٣ أن عدد المصرين المتميزين من العقول والكفاءات التي هاجرت للخارج وصل إلى (٨٢٤) ألفا، يمثل العلماء وحدهم أكثر من عشرة آلاف.

لذلك سوف نتناول في هذا البحث هذه الظاهرة الخطيرة وذلك من خلال تعريفها وحجمها في الدول العربية بصفة عامة، ثم نركز الدراسة على هذه الظاهرة من حيث الأسباب التي أدت إلى وجودها وأيضا النتائج المترتبة عليها.

كما سنقوم بتقييم تلك الظاهرة مالها وما عليها في محاولة للاستفادة من تلك الظاهرة وتقديم بعض المقترحات للحد من آثارها السلبية.

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في تأثير ظاهرة هجرة العقول البشرية على التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. لذلك كان لابد من التركيز على هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها وآثارها الايجابية والسلبية والعمل على الحد من الآثار السلبية والتركيز على الآثار الايجابية في محاولة للاستفادة من هذه العقول المهاجرة.

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى الوقوف على الأسباب والنتائج المؤدية والناتجة من هجرة العقول العربية بصفة عامة والمصرية منها بصفة خاصة، وذلك لخطورة هذه الظاهرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة وتكبدت المجتمعات النامية منها خسارة كبيرة.

## أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو هجرة الكفاءات العلمية القادرة على الأخذ بيد مجتمعاتها إلى ركب التقدم وتركها لمواطنها الأصلية التي هي في أمس الحاجة إليها ولجوئها إلى مجتمعات أخرى ينسب إليها ما يحرزه هؤلاء العلماء المهاجرون من تقدم.

## منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الاستقرائي الو صفى، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من مصادرها المختلفة، ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها.

## محتويات البحث:

المقدمة

الفصل الأول: (هجرة العقول البشرية العربية)

المبحث الأول: تعريف ظاهرة هجرة العقول البشرية

المبحث الثاني: حجم الظاهرة في الدول العربية وفى مصر

المبحث الثالث: أسباب هجرة العقول العربية

الفصل الثاني: (هجرة العقول البشرية المصرية)

المبحث الأول: أسباب هجرة العقول البشرية المصرية

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على هجرة العقول البشرية المصرية

الفصل الثالث: (تقييم ظاهرة هجرة العقول البشرية)

المبحث الأول: كيفية الاستفادة من ظاهرة هجرة العقول البشرية

المبحث الثاني: الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية

الخلاصة

المراجع

## الفصل الأول
## (هجرة العقول البشرية العربية)

**مقدمة:**

أصبحت ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية تشكل مشكلة كبيرة للحكومات والمنظمات على حد سواء، وأكدت التقارير أن تلك الهجرة التي تكاد لا تتوقف تتسبب في خسائر مالية باهظة[1]، كما تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خصوصا من الكوادر العلمية المتخصصة. وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة.

### المبحث الأول
### تعريف ظاهرة هجرة العقول البشرية

إن مصطلح هجرة العقول، أو نزيف العقول، أو هجرة الكفاءات، أو النقل العكسي للتكنولوجيا. هي مترادفات لمعنى واحد يهدف بها هجرة العقول البشرية، وهو مصطلح ابتدعه البريطانيون لوصف خسائرهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة إلى خارج بريطانيا وخاصة الولايات المتحدة.

وبناءاً على ذلك فانه هناك العديد من التعريفات الخاصة بهذه الظاهرة تختلف فى الألفاظ ولكنها تتفق في المضمون، فمنها على سبيل المثال:

1) http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?

هجرة العقول هي:

«غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته وهذا الغياب يؤدى إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله»[1].

بينما تعرف منظمة اليونسكو هجرة العقول بأنها:

«نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيات».

لأن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج وهو العنصر البشرى.

ومنهم من عرف نزيف العقول أو هجرة العقول بأنها[2]:

«تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء الوقاد العيش والعمل في بلدان أجنبية وفى خدمة شعوب من غير شعوبهم الأمر الذي يعنى هدر الجهود وتبديد الأموال الهائلة التي خصصتها أوطانهم لهم كي يتحولوا من أشخاص عاديين إلى علماء وأطباء وأساتذة بالمستوى الذي يؤهلهم للعمل ليس فى بلدانهم ولكن في مجتمعات يعدونها أرقي أو أفضل من مجتمعاتهم».

١) نادر الفرجانى: هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي – مركز المشكاة للبحث – القاهرة سنة ٢٠٠١

٢) حمد الدعمى – هجرة الكفاءات العلمية – بحث منشور على الانترنت

ومنهم من عرفها بأنها[1]:

«الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشة أفضل لها ولاسرها».

## المبحث الثاني
## حجم ظاهرة هجرة العقول البشرية

**مقدمة:**

تشكل ظاهرة هجرة العقول العربية «الكفاءات العلمية» من الدول العربية إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها.

هذا وقد اتسعت هذه الهجرات كثيرا في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعددة سوف نتناولها بالتفصيل في الفصل القادم، ولعقود سبقت كانت الدول العربية نفسها مصدر هجرات متبادلة للعقول ولم تكن لتشكل آنذاك ظاهرة سلبية لأنها كانت توظف خبراتها في خدمة تطور المجتمعات العربية، ولكن ما يحدث الآن لهجرة هذه العقول خارج أوطانها العربية وبهذه الأعداد هو ما يدعو إلى القلق.

وللتعرف على حجم هذه الظاهرة في الدول العربية عامة وفى مصر بصفة خاصة فلابد من التعرف على أعداد هؤلاء المهاجرين من الدول العربية عامة ومن مصر بصفة خاصة.

---

١) د/ أشرف العربي – نحو بيئة جاذبة لراس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة – بحث منشور بمجلة اقتصاد المعرفة – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة – سنة٢٠٠٦ ص١٨٦.

## أولاً: حجم الظاهرة في العالم العربي:

قام العلماء العرب في الغرب في الآونة الأخيرة بإنشاء شبكة للعلماء العرب في المهجر تسمى «شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج» والتي تعرف اختصارا باسم «الستا ALSTA» وتهدف الشبكة إلى التعريف والكشف عن مواقع الكفاءات في الدول الغربية ورصد إسهاماتها في مسيرة التقدم العلمي الحديث.

وبالرغم من ذلك فانه لا يمكن رصد جميع الكفاءات العربية بالمهجر ذلك أن تلك الكفاءات تتراوح مابين الفني والاحصائى والتاجر إلى العلماء من حملة الشهادات العليا وغيرهم، إلا أن المتميزين من أساتذة الجامعات وحملة الدكتوراة يمكن الوصول إليهم لأنهم يشغلون مراكز مرموقة في كل من الجامعات ومراكز الأبحاث والوكالات المتخصصة علاوة على أنهم من ابرز العاملين في مجال البحث والتطوير على المستوى العالمى[1].

والإحصاءات الأولية تشير إلى وجود (٢٨٤) أستاذاً جامعياً في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية، (١٧٩) أستاذا في مجال العلوم الحياتية والزراعية، (١٥٢) أستاذاً في مجال الصحة، و(٢٢٥) أستاذا في العلوم التطبيقية والرياضية، و(١٣٦) أستاذاً في مجال العلوم الادارية[2].

وهذا يعنى أن نسبة العقول العربية المشاركة في التقدم العلمي والتربوي والتكنولوجي في الدول المتقدمة تصل إلى (٢٪) من مجموع المتميزين فيها.

---

١) عبد السلام نوير ـ سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٣م.

٢) دراسة أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الإمارات ـ مايو سنة ٢٠٠٤ (بالألف).

**ووفقا لاحصاءيات أخرى فق قدر عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوى الكفاءات العالية من العرب في بلاد الغرب بما لا يقل عن (٤٥٠) ألف[١].**

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة إلى أن الوطن العربي يساهم بـ(٣١٪) من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وان (٥٠٪) من الأطباء و (٢٣٪) من المهندسين و(١٥٪) من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وان (٥٤٪) من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، كما يشكل الأطباء العرب ف بريطانيا حوالي (٣٤٪) من مجموع الأطباء العاملين فيها، وان ثلاث دول غنية هي أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو (٧٥٪) من المهاجرين العرب، تحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من العقول العربية بنسبة (٣٩٪) تليها بريطانيا (٢٠٪) ثم كندا (١٣,٣٪) ثم أسبانيا بنسبة (١,٥٪)[٢].

وتشير تقارير أصدرتها كل من الجامعة العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة إلى وقائع وأرقام حول ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الخارج، حيث قدرت هجرة الكفاءات العربية بـ(٣١٪)، كما أن هناك أكثر من مليون خبير ومتخصص عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرين ويعملون في الدول المتقدمة[٣].

1) **http://meshkat.net/new/contents.php?**

2) **http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?**

٣) دراسة صدرت عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (مرجع سابق).

أما عن الخسائر التي منيت بها الدول العربية نتيجة هجرة العقول[1]:

فقد قدرت الخسائر التي منيت بها الدول العربية بسبب هجرة العقول بـ(١١) مليار دولار في السبعينات. أما اليوم فقد تضاعفت هذه الخسائر عشرين مرة لتصل إلى (٢٠٠) مليار دولار تقريبا، وذلك حسب تقديرات منظمة العمل العربية.

والأكثر من ذلك خطورة هو ما قاله الكندي «ريفيين برنز» في كتابه «القرن المالي» قال إذا افترضنا أن تعلم احد المهاجرين العرب يكلف بلده في المتوسط عشرة آلاف دولار فان ذلك يعنى تحويل (١٨) مليار دولار من الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة وأوروبا كل عام.

## ثانيا: حجم الظاهرة في مصر:

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة يمكن الاعتماد عليها حول أعداد المصرين المهاجرين من مصر، ومستوى تعليمهم وتخصصاتهم، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي وردت في العديد من الدراسات السابقة التي يمكن الاعتماد عليها لإعطاء صورة ولو تقريبية عن حجم ظاهرة هجرة العقول المصرية ومدى خطورتها فتعتبر مصر هي الخاسر الأكبر من بين الدول العربية من هجرة العقول، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للعلماء والمهندسين المهاجرين إلى أمريكا بنحو (١٥٪) للمهندسين و(٧٥٪) للعلماء، إذ يبلغ نصيب مصر (٦٠٪) من العقول المهاجرة إلى أمريكا وحدها وذلك في الفترة من (سنة١٩٨٠ – سنة١٩٨٤)[2].

١) المنشاوى – خسائر مصر من هجرة العقول والكفاءات في ٥٠ عاما – مؤسسة جيل سوفت المحدودة – بحث منشور على الانترنت.

٢) يرجع ذلك إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجى.

أما عن أعداد العقول والكفاءات المصرية الموجودة بالدول الغربية وتوزيعها على كل دولة فيوضحها الجدول التالي[1]:

جدول رقم (١) العقول والكفاءات المصرية بالخارج سنة٢٠٠٣م

(بالألف)

| الدولة | العدد | الدولة | العدد |
|---|---|---|---|
| أمريكا | ٣١٨ | فرنسا | ٣٦ |
| كندا | ١١٠ | ألمانيا | ٢٥ |
| استراليا | ٧٠ | سويسرا | ١٤ |
| بريطانيا | ٣٥ | هولندا | ٤٠ |
| النمسا | ١٤ | ايطاليا | ٩٠ |
| أسبانيا | ١٢ | اليونان | ٦٠ |

وتتضمن هذه الأرقام الكثير من الفئات في مهن وتخصصات مختلفة.

وتتجلى الخطورة في أن أعدادا كثيرة من هؤلاء يعملون في أهم التخصصات الحرجة والاستراتيجية مثل الجراحات الدقيقة، والطب النووي، والعلاج بالإشعاع والهندسة الالكترونية، والميكروالكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر وتكنولوجيا الأنسجة، والفيزياء النووية، وعلوم الفضاء، والميكروبيولجى والهندسة الو راثية، بالإضافة إلى العلوم الإنسانية[2].

١) عبد السلام نوير ـ سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ القاهرة سنة٢٠٠٣م.

٢) المرجع السابق.

أما عن تخصصات هؤلاء الخبراء المصريين في الخارج، فيمكن التعرف عليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢) توزيع الخبراء والعلماء المصرين في الخارج تبعا للتخصصات سنة٢٠٠٣م.

| التخصص | العدد | النسبة المؤوية٪ |
|---|---|---|
| الطب | ٤٦٢ | ١٨,٣ |
| الهندسة | ٨٠٩ | ٣٢,٣ |
| العلوم الأساسية | ٢٠١ | ٨ |
| الزراعة | ١٢٤ | ٥ |
| العلوم الإنسانية | ٩١٩ | ٣٦,٥ |
| المجموع | ٢٥١٥ | ١٠٠ |

أما بالنسبة للخسائر التي منيت بها مصر نتيجة هجرة الكفاءات العلمية منها:

قدرت أحدى الدراسات الخسائر الناجمة عن هجرة حوالي (٧٦) ألف طبيب مصري من حملة الدكتوراة أو ما يعادلها حتى سنة٢٠٠١ بحوالى(١٤٠) مليار دولار[١].

وفى دراسة أخرى ذكرت أن الإهدار في الاستثمار التعليمي للكفاءات المصرية المهاجرة من ذوى التعليم الجامعي وما فوقه قدر بما بين (٤٣ و ٦٢) مليار جنيه[٢].

١) عيسى المهنا ـ آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب ـ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٢) سعد حافظ – الأبعاد الاقتصادية لهجرة الكفاءات – رؤية تحليلية – مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – القاهرة سنة٢٠٠٣

وبغض النظر عن تلك التقديرات الكمية والتي يمكن أن يشكك في صحتها فانه يمكن القول أن الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ❖ والمرسلة لأكبر عدد من الكفاءات العلمية ❖ هي الخاسر الأكبر من هجرة هذه العقول القادرة على قيادة التنمية في بلادها والتي هي في اشد الحاجة أليها، وهذه الخسارة الأدبية تفوق الخسائر المالية لان مثل هذه الكفاءات إذا ما أحسن استغلالها فانه يمكنها بالفعل الدخول باقتصاديات بلادها إلى عصر التقدم والتكنولوجيا.

## المبحث الثالث
## أسباب هجرة العقول البشرية من الدول العربية

في الحقيقة أن فكرة المؤامرة في ظاهرة هجرة العقول البشرية لا تبدو صحيحة، بل هي حياد عن الحقيقة والواقع، خصوصا وان العقول البشرية المهاجرة تغادر أوطانها عادة وهى مشاريع عقول أو ما يطلق عليها «بالعقول الممكنة».

لذلك فانه يمكن أن نرجع أسباب هجرة العقول البشرية العربية إلى نوعين من الأسباب: الأول منها يطلق عليه «الأسباب الدافعة» أو عوامل الطرد. والثاني يطلق عليه «أسباب استقطاب الدول المتقدمة للعقول البشرية العربية» أو ما يسمى عوامل الجذب[1].

### أولاً: الأسباب الدافعة أو عوامل الطرد:

يمكن أن نرجع ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية إلى خمسة أسباب أساسية تبعا لهذا النوع من الأسباب وهى:

١) ضعف وانعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب تخصصاتهم في بلادهم.

وينطبق هذا السبب تحديدا على أصحاب التخصصات النادرة مثل الجراحات الدقيقة والهندسة الو راثية وعلوم الليزر والذرة والفضاء.

---

١) محمد ربيع ـ هجرة الكفاءات العلمية ـ جامعة الكويت سنة ١٩٧٢ بحث منشور على الانترنت.

٢) ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات والدليل على ذلك تدنى مستوى الدخل للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في الدول النامية عامة، مما يوجد إحساس بعدم تقدير العلماء في معظم الدول النامية.

٣) انعدام التوازن في النظام التعليمي مما يعمل على فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية، حيث يتسم نظام التعليم في الدول النامية بانفصاله عن الواقع العملى.

٤) عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والذي يؤدى في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارا للبحث عن بيئة بحثية ملائمة.

٥) بعض الأسباب المتعلقة بالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات، والتي تصل في بعض الدول العربية إلى عدم الثقة في أصحاب الاختراعات والأفكار التقليدية.

وإذا كانت الأسباب السابقة تتواجد أو تنتفي في بعض الدول العربية أو تتواجد في وقت دون آخر، فان هناك سبب لهجرة العقول البشرية العربية موجود في اغلبها إن لم يكن كلها آلا وهو:

ضعف الاهتمام بالبحث العلمي:

إن ما يؤكد قوة هذا السبب في حدوث هجرة العقول العربية تلك البيانات التى وردت في هذا الصدد فقد جاء في إحدى التقارير[١]:

إن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز (٠,٢٪) من اجمالى الموازنات العربية. في حين إن ما تنفقه أمريكا وحدها على البحث

١) دراسة أجراها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ـ (مرجع سابق).

العلمي يساوى (٣,٦٪) من اجمالى موازنتها، وتنفق السويد (٣,٨٪) وسويسرا واليابان (٢,٧٪)، وإسرائيل (٢,٦٪)، وفرنسا والدنمرك (٢٪) على البحث العلمي من اجمالى موازنة كل دولة على حدى.

هذا يعنى أن المخصصات المالية للإنفاق على التعليم في الدول العربية متدنية للغاية، فكيف تبنى وتربى عقول في هذا التدني من المخصصات المالية! ولنضرب مثلا على ذلك، ما نشر في تقرير الأمم المتحدة في سبتمبر سنة٢٠٠٥ عن أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم، لم يتضمن هذا التقرير ولو جامعة عربية واحدة في حين كان نصيب أمريكا وحدها (١٩٠) جامعة من اجمالى (٥٠٠) جامعة التي وردت في التقرير.

## ثانيا:الأسباب الجاذبة للعقول البشرية المهاجرة:

يمكن تحديد أسباب الجذب للعقول البشرية العربية فيما يلي:

١) الريادة العلمية والتكنولوجية للدول الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلاد.

٢) توفر ثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مهمة ومجزية ماديا تشكل إغراء قوى للمهاجرين.

٣) إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءتهم وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة لوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى.

أي انه يمكن القول بان ما توفره الدول المتقدمة من تربة بحثية خصبة ومنظومة ثقافية قيمة والاهتمام بالعلم. يشكل إغراء يصعب على العقول العربية التي تربت في بيئة بحثية فقيرة مقاومته.

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه اقتصاديات العولمة التي تفرض على العقول البشرية أن تتجه حيث يمكنها أن تكون مفيدة.

## الفصل الثاني
## (هجرة العقول البشرية المصرية)

**مقدمة:**

تعتبر مصر من أكثر الدول العربية تضررا من هجرة عقولها البشرية إلى الخارج، كما أن جميع الدلائل تؤكد أن مصر لم تنجح حتى الآن في كبح جماح التيار المتزايد لهجرة تلك العقول أو حتى الاستفادة منها قدر المستطاع أثناء تواجدها في بلاد المهجر.

وفيما يلي سوف نستعرض جوانب هذه الظاهرة في المجتمع المصري سواء من حيث الأسباب التي أدت إلى وجودها بنوعيها الطاردة منها والجاذبة بأنواعها المختلفة، وكذلك النتائج المترتبة عن هذه الهجرة بنوعيها أيضا الايجابية منها والسلبية.

### المبحث الأول
### أسباب هجرة العقول البشرية المصرية

تمثل هجرة العقول البشرية المصرية مشكلة كبيرة خاصة بعد الأرقام التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي أشارت إلى أن عدد المصرين المهاجرين من العلماء وحدهم تتعدى العشرة آلاف مهاجر.

ولاشك أن لزيادة أعداد الكفاءات المصرية المهاجرة له أسباب، كما يترتب عليه نتائج.

وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل الذي يحتوى على مبحثين الأول يتناول الأسباب التي أدت إلى هجرة العقول البشرية المصرية وهى نوعان[1]:

الأول: أسباب طاردة تعمل على دفع هذه الكفاءات إلى ترك أوطانهم.

والثاني: أسباب جاذبة متوافرة في الدول الغنية المتقدمة والتي تعمل على جذب هذه الكفاءات المهاجرة إليها، وهذا النوع من الأسباب لا يقل أهمية عن النوع الأول وذلك لان قرار الهجرة تتحكم فيه بالدرجة الأولى العوامل الجاذبة وليست الطاردة وحدها، وذلك لأنه إذا ما توافرت العوامل الطاردة ولم تتوافر العوامل الجاذبة فلن تكن هناك هجرة للعقول.

## أولا: الأسباب الطاردة «الدافعة» لهجرة العقول البشرية المصرية:

تمثل هذه الأسباب النوع الأول من أسباب هجرة العقول البشرية المصرية، ولكنها في نفس الوقت تنقسم إلى عدة أسباب فرعية منها:

### الأسباب الاجتماعية:

تمثل الأسباب الاجتماعية عامل هام من العوامل الطاردة للعقول البشرية المصرية وتتمثل هذه الأسباب في[2]:

**١) المحسوبية:**

تلعب المحسوبية دوراً حاسماً في التقدم الوظيفي في المجتمعات العربية

١) أويس عطوة الزنط ـ البناء التكنولوجي للدول النامية ـ النقل والنقل العكسي ـ المكتبة الأكاديمية ـ سنة ١٩٩١م.

٢) محمود فهمي الكردي - الجوانب الاجتماعية لهجرة العقول العربية - بحث منشور في مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - القاهرة سنة٢٠٠٣

ومجتمعنا المصري بصفة خاصة، كما أن التقدم العلمي في الرقى الوظيفي هو هامشي بالمقارنة بالمحسوبية.

علاوة على أن هذه المحسوبية أوجدت نوعا من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع، فادى إلى صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى.

ومن ثم فان عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بالصورة المطلوبة دفع بالكفاءات العلمية للبحث عن دور لها مما جعلها تتجه نحو العالم الخارجي المتقدم باحثة لها عن مكان لم تجده في مجتمعاتها.

٢) الشعور بالانتماء أكثر نحو الوطن الجديد:

إن غالبية العقول المهاجرة هم ممن قضوا سنوات الدراسة الطويلة بالخارج خاصة طلاب الدكتوراة، فبعد قضاؤهم هذه السنوات الطويلة في هذه المجتمع الخارجي يصبحوا أكثر تكيفاً معه وأكثر تشرباً لثقافته، وبذلك يصبح ارتباطهم بالوطن الجديد ارتباطاً وثيقاً بقيمه وعاداته وتقاليده ونظم الحياة فيه، ولذلك عندما يفكروا في الرجوع إلى البلد الأم لا يستطيعون لعدم تكيفهم مع الأوضاع السائدة فيه فيقررون الاستمرار في البقاء، ويفضلوا الهجرة عن الرجوع للبلد الأم.

٣) ضعف أو انعدام تقبل التغير بالوطن:

إن أعداد كبيرة من العقول المهاجرة الذين يتلقون تعليمهم بالخارج ويعودون إلى بلادهم يجدوها لا تستطيع أن تتوافق بسرعة مع ما يجرى في مجتمعات العالم المتقدم من تغيرات، اى أن هذه الفئة بالذات هم أكثر تأثراً بالفجوة مابين الدول المتقدمة والدول النامية، لذلك يتخذون قرارهم بالبقاء حيث المجتمعات متفتحة على كل جديد ومستحدث.

٤) فقدان احترام الذات بالنسبة للعائدين[١]:

إذا ما فكر أصحاب الكفاءات الذين تعلموا وعملوا في المجتمعات المتقدمة العودة إلى بلادهم، للأسف لا يشعروا بقيمتهم في مجتمعهم مثلما كانوا يشعرون بها في المجتمع الخارجي، حيث أن الأنظمة في المجتمعات النامية عموما أنظمة جامدة تعامل الجميع بنفس المقاييس ولا تعطى للمتميز ما يشجعه على المزيد من البذل والعطاء، كما أن مجال العمل والبحث والتطوير محدود أمام المتميز مما يجعله بين خيارين إما الاستكانة والقبول بالأمر الواقع وهذا أسلوب راح ضحيته آلاف من العلماء المتميزين ومازال يذهب ضحيته أعداد هائلة في وقتنا الحاضر، والخيار الثاني هو قبول العروض المغرية التي يقدمها الغرب والتي لا توجد في الوطن الأم.

٥) نصيحة شريك العمر ومستقبل الاولاد:

أثبتت التجارب أن نصيحة شريك العمر سواء كان الزوج أو الزوجة عنصر مهم في اتخاذ القرار بالبقاء بالخارج والعيش فى الدول المتقدمة، فاغلب هؤلاء قد كونوا أسرا وأنجبوا أطفالا وفى حالة اتخاذ قرار الرجوع إلى بلادهم يصبح مستقبل الأطفال وتعليمهم شغلهم الشاغل وبذلك لا يستطيعون أن يقطعوا برامج تعليمهم، كما لا يوجد عند الآباء المهاجرين ضمانا لمستقبل أبنائهم ووظائفهم في البلد الأم.

١) سويلم جودة ـ الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات المصرية إلى الدول الصناعية ـ ورقة عمل مقدمة في مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة٢٠٠٣.

**الأسباب الاقتصادية:**

مما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل الطاردة للعقول العربية بصفة عامة، والدليل على ذلك أن أكثر العلماء المهاجرين ينتمون إلى دول فقيرة جدا، ويتمثل هذا العامل في عدة أسباب هي:

١) مصدر الدعم المادي:

من المعروف أن الدراسة بالخارج عالية التكاليف سواء كانت التكاليف خاصة بالمصروفات الجامعية أو تكاليف المعيشة فهي تسبب أعباء باهظة.

فمن المؤكد أن الطلاب الذين يتلقون دعما ماديا من دولهم الأم يكونوا أميل لان يعودوا إلى أوطانهم بعد انتهاء دراستهم، أما الطلاب الذين يحصلون على منح من الجامعات أو المعاهد الأجنبية التي يدرسون بها فيميلون أكثر نحو البقاء بالخارج، لذلك فمن الأسباب المستجدة التي تدفع إلى مزيد من الهجرة، عدم القبول في الجامعات مما يدفع بالبعض إلى السفر للخارج للدراسة على حسابه الخاص.

٢) انخفاض المستوى المعيشي[١]:

من سمات الدول النامية عامة هي انخفاض المستوى المعيشي الناتج عن انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر، والتي سوف نتحدث عن كل منها تفصيلا فيما يلي:

١) محمد رياض – الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات – مجلة النبأ – العدد ٥٧ سنة ٢٠٠١ – بحث منشور على الانترنت

**أ) مستوى الدخل[1]:**

**لا شك أن لانخفاض مستوى الدخل اثر على هجرة الكفاءات من مصر،** حيث تنشأ الكفاءات المصرية المهاجرة منها في بيئة معيشية تصنف حسب دليل الفقر البشرى ضمن مجموعة الدول المتوسطة، ووفقا لهذا الدليل فان حوالي (٣,١٪) من السكان لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين، ويزيد معدل الأمية للقراءة والكتابة عن (٥٠٪) ويحرم (١٣٪) من السكان من الحصول على المياه المأمونة و(١٪) على الخدمات الصحية و (١٢٪) من الصرف الصحي ويعيش تحت الفقر (٢٣,٣٪) من السكان وفق هذا التقرير[2]. يتراوح متوسط دخل الفرد في السنوات الخمس الأخيرة بين (١٠١٥ – ١٤٠٠) دولار دون اى اعتبار للفروق الحادة في توزيع الدخل.

ويندرج اغلب الكفاءات تحت ظل أصحاب الدخول الثابتة، وعلى الرغم من زيادة معدلات الأجور في الفترة الأخيرة والتي تراوحت مابين (١,١٪ ـ٢,١٪) إلا أن الأسعار زادت ما بلين (٢,٨٪ ـ٢,٣٪).

ويضرب الدكتور/ سعد حافظ (٤) مثلا على ذلك بأجور الكادر الجامعي حيث تقع أجور العاملين بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية في مصر تحت طائفة أصحاب الأجور الثابتة والمجمدة باللوائح الاجرية، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الظاهري للأجور النقدية لهذه الفئة فهي تقل عن نصف نظيرتها بالكادر القضائي وعن (١٥٪) من رواتب العاملين بالهيئات الدبلوماسية.

---

١) أشرف العربي ـ نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة ـ اقتصاد المعرفة ـ مركز بحوث ودراسات الدول النامية ـ جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

٢) مصر تقرير التنمية البشرية ـ معهد التخطيط القومي والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة

وعلى الرغم من زيادة معدلات الأجور الثابتة والمتغيرة من سنة ١٩٨٨ وحتى الآن بما يقارب (٧٠٪) فان معدلات زيادة المتوسط العام لأسعار المعيشة في الحضر قد سجلت زيادة تقدر بنحو (٣٥٢٪) بالإضافة إلى عدم حصول هذه الفئة على ما كانت تتمتع به من مزايا عينية، فهذا الانخفاض في مستوى الدخل إما أن يستنزف قدرات وطاقات الباحثين العلميين في تحسين مستوى المعيشة كالاشتغال بمهام وظيفية أخرى مدرة للدخل وإما تفضيل الهجرة.

ب) البطالة:

إن غالبية الكفاءات المصرية المهاجرة يعللون سبب هجرتهم إلى وجود فرص للعمل في الدول المستقبلة لهم وعدم توافرها فدى مصر، وذلك بسبب البطالة المفشية خاصة بين خريجي الجامعات.

بالرغم مما أعلنته الجهات المختصة من تحقيق خطوات ايجابية في طريق التنمية إلا أن البطالة لا زالت ترتفع سنة بعد أخرى فقد وصل معدل البطالة (٩,٩٪) سنة٢٠٠٣م مقارنة بـ(٩٪) سنة٢٠٠٢م.

والشاهد أن البطالة في مصر هي بطالة متعلمة، فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات وهى تزداد سنة بعد أخرى، ووفقا للبيانات التي أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل فان العدد الاجمالى للمتعطلين بلغ (٣,٤) مليون منهم (٣) ملايين متعلم وذلك سنة٢٠٠١ مما يعنى أن المتعلمين يشكلون نحو (٨٧,٣٪) من عدد المتعطلين٠

ج) الفقر:

للعوامل الاقتصادية أثر على هجرة الكفاءات المصرية، واهم هذه العوامل هو الفقر.

والفقر لا يقتصر على مفهوم واحد، ولكنه يمتد ليشمل فقر الإمكانيات والقدرات، والذي يعكس نقص الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة، ويرتبط الفقر أيضا بنقص التشغيل أو ما يعرف بالبطالة.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية في سنة٢٠٠١ أن نسبة السكان المصريين الذين يعيشون دون حد الفقر وصل إلى (١٧٪) سنة٢٠٠٠ يبلغ عددهم (٣٤) مليون وتأكيداً على ما جاء بهذا التقرير ما أعلنه تقرير التنمية البشرية المصري والصادر عن معهد التخطيط القومي سنة٢٠٠٤ والذي أعلن أن (١٦,٧٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر وهم يمثلون (١١,٣) مليون نسمة.

٣) انخفاض كفاءة البحث العلمي:

يرى الكثيرين أن الأسباب التي تدفع لهجرة الكفاءات المصرية تأتى في مقدمتها الأسباب العلمية والمادية والتعليمية، وذلك لان هناك آلاف من العلماء المصرين لم يوفر لهم المجتمع المصري فرص تحقيق طموحاتهم العلمية فهاجروا إلى المجتمعات الغربية. حيث البيئة المجتمعية الحاضنة للكفاءات والتي تعرف أهمية البحث العلمي وتحترم العلم وتقدر العلماء فأبدعوا وتفوقوا وساهموا بفاعلية فيما وصلت إليه تلك المجتمعات من تقدم[١].

وتؤكد التجارب التاريخية أن البحث العلمي الجاد كان دائما السبيل الرئيسي لتطوير وتنمية المجتمعات المختلفة، ومن الدلائل الهامة على أهمية البحث العلمي ما تحقق من معدلات مرتفعة للتنمية في الدول المتقدمة حاليا والتي أعطت اهتماما متزايدا للبحث والتطوير ووفرت كل الامكانات اللازمة لإيجاد بيئة حاضنة ومشجعة على الإبداع والابتكار، ويتفق الكثيرون على أن سببا أساسيا من

١) سعد حافظ ـ الأبعاد الاقتصادية لهجرة الكفاءات ـ رؤية تحليلية ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٣

**أسباب تخلف الدول النامية عن ركب التنمية هو إهمال جانب البحث العلمي، والوضع في مصر لا يختلف كثيرا عن الوضع في الدول النامية عموما.**

فرغم التصريحات المتعاقبة من قبل المسؤلين والمثقفين والتي تؤكد على حتمية إعطاء أولوية متقدمة للبحث العلمي ورغم الجهود التي بذلت من اجل صياغة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في مصر، إلا أن تلك الجهود والتصريحات لم تتمخض حتى الآن عن سياسات عملية لتطوير وتفعيل مساهمة البحث العلمي في جهود التنمية.

فعلى الرغم من امتلاك مصر قاعدة علمية كبيرة، حيث يوجد بها نحو (١٢٠) آلاف باحث يعملون في أنشطة علمية وتكنولوجية مختلفة منهم حوالي (٥٠) ألف من حملة الدكتوراة والماجستير، إلا أن كل الشواهد تؤكد أن هناك إهدارا شديدا في هذه الموارد البشرية، لذلك سوف نتعرف على المناخ الحالي للبحث العلمي في مصر للحكم على ماإذا كان سبب من الأسباب الطاردة للكفاءات المصرية أم لا؟[١].

يتسم المناخ الحالي للبحث العلمي في مصر بعدة سمات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم وضوح استراتيجية محددة للتنمية في مصر[٢]:

في ظل وضوح استراتيجية محددة للتنمية في مصر يصبح من الصعوبة بمكان التحدث عن استراتيجية واضحة ومستقرة للبحث العلمي ترتبط فيها مخرجات

١) الأمثلة على ذلك كثيرة منها: د/ أحمد زويل، فاروق الباز، محمد البر ادعى، مجدي يعقوب ... وغيرهم.

٢) على حبيش – صعوبات تنفيذ استراتيجية البحث العلمي – البحث العلمي والتنمية في مصر – مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.

العمل البحثي بمتطلبات التنمية من جهة، وتتفاعل في ظلها مراكز البحث العلمي مع وحدات الإنتاج بما يحقق الهدف التنموي من العملية البحثية من جهة أخرى[1].

على عكس الحال في الدول المتقدمة مثل اليابان، فهناك تحديد للاولويات تسعى السياسات المختلفة لتحقيقها بما يمكن مراكز الأبحاث والجامعات من القيام بدورها بالكفاءة المطلوبة() :

- ضعف الوعي لدى المجتمع المصري بأهمية البحث العلمي :

أدى كل من معدلات الأمية وتدهور مستوى المتعلمين وتخلف وسائل الإعلام عن القيام بدورها الثقافي، فضلا عن عدم نجاح جهود البحث العلمي في الفترات السابقة في تحقيق نجاحات تنموية٠ أدى كل ذلك إلى شيوع ثقافة شعبية غير واعية بأهمية البحث العلمي ومن ثم غير مشجعة على تطويره مما يجعله عامل طرد قوى لاى كفاءة مصرية.

- ضعف الطلب على مخرجات البحث العلمي في مصر:

تشير الدراسات إلى تدنى الطلب على البحث العلمي في مصر حيث أن (٨٦٪) من الإنفاق على البحث العلمي هو إنفاق حكومي بينما تبلغ مساهمة قطاع الصناعة حوالي (٤٪) فقط. في حين أن الهند ساهم فيها القطاع الخاص

١) الدين هلال – البحث العلمي والتنمية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٤م.

بحوالى (١٥٪) من جملة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير[١]، وبلغت هذه النسبة (٦٢٪) في سنغافورا، و(٤٣٪) في ماليزيا، و (٣٣٪) في تركيا[٢].

والحقيقة أن محدودية مساهمة الصناعة وقطاعات الإنتاج الأخرى في نفقات البحث العلمي وهو مؤشر واضح على ضعف الطلب على مخرجات البحث العلمي في مصر.

وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة٢٠٠٣ من أن معظم مراكز البحث والتطوير في الدول العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج استثمارى.

- اختلال الهيكل التنظيمي لمؤسسات البحث العلمي:

إن غالبية مؤسسات البحث العلمي العاملة في مصر هي مؤسسات تابعة للدولة، كما أن (٧٠٪) من تلك المؤسسات توجد داخل الجامعات وهذا الوضع يمثل خللا واضحا في البيئة التنظيمية للبحث العلمي حيث أن أقسام البحث والتطوير التابعة للقطاع الخاص تلعب الدور الأكبر في هذا المجال في الدول المتقدمة، كما أن انشغال العاملين في مجال البحث العلمي في الجامعات بالتدريس يمثل عائقا هاما أمام تفرغ هؤلاء بالقدر المطلوب للبحث العلمى.

- ضعف التمويل «ضعف الإنفاق على البحث العلمي»:

إن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في مصر تتسم بالقصور الشديد سواء من حيث القيمة المطلقة أو من حيث متوسط نصيب الباحث أو من حيث نسبتها إلى اجمالى الناتج القومى.

---

١) محيا على زيتون ـ هل توجد بيئة حاضنة للبحث العلمي في مصر ـ ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٤م.

٢) جودة عبد الخالق – التمويل المحلى للبحث العلمي في مصر ـ – مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٤م.

فقد أوضحت التقارير أن متوسط نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) وصلت إلى (٠,٢٪)[١].

وبالرغم من تواضع هذا الرقم إلا أن (٨٠٪) على الأقل منه توجه للإنفاق على الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى الإهدار الشديد وسوء التوزيع الواضح للجزء المتبقي من ميزانية البحث العلمي والتي تتمثل في تخصيص مبالغ كبيرة لبعض الأنشطة البحثية التي هي ابعد ما تكون عن اولويات ومتطلبات التنمية في دولة نامية كمصر.

وهذه المشكلة «ضعف الامكانات المادية» تولد مشكلة أخرى هي ضعف امكانات البحث العلمي من قواعد بيانات موثوق بها ومكتبات متطورة ومراجع حديثة وأجهزة ومعدات ومعامل وبنية مؤسسية وشبكات اتصال علمية متقدمة، كل ذلك يقف عائقا أمام تقدم البحث العلمي في مصر.

- تدنى مستويات الأجور والحوافز المالية:

رغم الاعتراف المستمر بان العمل في مجال البحث العلمي هو من الأعمال الشاقة التي تتطلب مزيدا من الوقت والجهد والفكر وانقطاع عن كل ما قد يلفت انتباه الباحث إلا أن تدنى مستويات الأجور التي يحصل عليها هؤلاء الباحثون مقارنة بما يحصل عليه العاملون في مجالات متعددة اقل أهمية بكثير يجعل من تفرغهم لأعمال البحث مسألة مستحيلة، الأمر الذي يؤثر بالسلب على نوعية البحوث المنتجة، وكذلك على تمسك الكفاءات بالعمل في هذه المهنة الشاقة المنخفضة الدخل وبالتالي هجرتها.

١) البنك الأهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ العدد الأول ـ المجلد التاسع والخمسون سنة ٢٠٠٦م.

والواقع أن كل ما سبق هو مظاهر لما يعانيه البحث العلمي في مصر حاليا من أزمة حقيقية تؤدى جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى إلى إيجاد مناخ عام طارد للكفاءات المصرية القادرة على كسر حلقة التخلف.

٤) نظام التعليم في مصر[١]:

إن التحليل المتعمق لمنظومة التعليم في مصر يشير إلى عدم كفاءة منظمة التعليم نتيجة ضعف وتدنى كفاءة مكوناتها من مدخلات ومخرجات.

فالتعليم في مصر يعامل على انه من الخدمات ولم ينظر إليه على انه استثمار، والدليل على ذلك أن ما ينفق على تلميذ الزامى في دولة من دول الجوار يعادل عشرة أضعاف ما ينفق على نظيره المصرى.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه مصر هو التعليم نتيجة العديد من الأزمات التي يمر بها نظام التعليم والتي يمكن تناولها من خلال مستوين هما:

أ) أزمة التعليم قبل الجامعي:

وتتمثل في:

- أزمة المباني التعليمية والتي لا تستطيع استيعاب التلاميذ فضلا عن عدم جودتها.
- أزمة أحوال المعلم والمتمثلة في المعاملة المالية المتدنية وانخفاض مستوى اعادهم.

١) سو يلم جودة – تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة سنة٢٠٠٦م.

- أزمة المناهج التي تهتم بالحفظ والتلقين بما يؤدى إلى سلبية المتعلم وعدم مشاركته في حلول مشاكل مجتمعه، فضلا عن أن هذه المناهج تتسم بالجمود وعدم تلبيتها لمطالب البيئة.
- أزمة كفاءة التعليم وتتضح في عدم قدرة مدرسي التعليم الالزامى على استيعاب كل الملزمين مما يؤدى إلى التسرب في هذه المرحلة وبالتالي زيادة عدد الاميين.
- النقل من الدول المتقدمة، حيث لا يزال النظام التعليمي في مصر يفتقد لعنصر المبادأة واقتصاره على التبعية في محاولة اللحاق بالدول المتقدمة.
- افتقار المشروعات التعليمية إلى الشمول، إذ أن الكثير منها لم يقم على دراسات وحسابات دقيقة بل كانت ردود أفعال غير مدروسة.
- ضعف فاعلية جهود محو الأمية، والتي ترجع في معظمها إلى ضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم.
- ضعف المخصصات المالية وعدم تنوع مصادرها، إذ تتركز معظمها في مصدر واحد هو الحكومة.

أزمة التعليم الجامعي:

وتتمثل في:

غياب المعايير المنضبطة للأداء الجامعي في جميع مستوياته.

عدم تحرير الجامعة من قيودها الإدارية والمالية والتنظيمية وعدم الأخذ بالنظم الحديثة.

القصور فى تطبيق الأساليب التكنولوجية في الإدارة الجامعية.

غياب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية، وعلاقتها بالأعباء التعليمية والبحثية.

عدم التفرغ للعمل الجامعي وخاصة بالنسبة للقيادات الجامعية.

انخفاض المرتبات واللجوء إلى أساليب أخرى لزيادة الدخل.

كثرة الأعداد في الجامعات بما يفوق طاقاتها الاستيعابية.

ضعف العلاقة بين التخصصات المتاحة وسوق العمل.

عدم الاهتمام بالمناهج الجامعية وتطويرها وإدخال الأساليب الحديثة.

عدم وجود مقررات اختيارية في المناهج لمعظم الكليات والمعاهد العليا.

وعلى ذلك نجد أن التعليم في مصر بالرغم من كونه مستوردا إلا انه لم يتم تطويره بعد نقله بصورة تجعل مدخلا ته ومخرجاته تتلاءم مع موارد المجتمع المصري واحتياجاته خصوصا مع متطلبات سوق العمل.

لذلك نجد أن منظومة التعليم في مصر أدت إلى تخريج متخصصين لا علاقة لهم بمتطلبات التنمية، كما يعجز السوق المحلى عن امتصاصهم مما يولد لديهم الحافز إلى الهجرة خارج بلادهم.

**الأسباب السياسية:**

لا شك أن الاستقرار السياسي من ابرز العوامل المؤدية للحفاظ على العقول المتميزة، فمن المعروف أن المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار السياسي والتي مرت بخبرات سياسية داخلية وعبرتها إلى الثبات يستطيع أفرادها ومؤسساتها أن يتفرغوا لمهامهم الأساسية العلمية والعملية.

وخلاصة القول أن هناك أسبابا سياسية تقف وراء هجرة العقول منها[1]:

١) التمييز:

إن ظاهرة التمييز منتشرة جدا في مجتمعاتنا العربية مما يجعل العالم الشاب الموهوب الذي يعتمد على مواهبه فقط غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه، فيضطر إلى الهروب للعالم الواسع حيث التعامل مع الكفاءات بدون اعتبار لاى انتماءات قومية أو دينية.

٢) العولمة:

إن هجرة الكفاءات من المتوقع أن تزيد أكثر من ذلك باشتداد العولمة بسبب هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية حيث تعتمد على إقامة سوق عمل عالمي واحد يختص بالكفاءات العالية التي ترى الدول المتقدمة فائدة في اقتناصهم من الدول النامية وخاصة مصر، فهي تمثل مصنع تفريغ الكفاءات للدول المتقدمة.

٣) عدم تولى العلماء العائدين لمراكز قيادية بالبلد الأم:

يشكو العديد من العلماء المصرين المهاجرين من أنهم إذا ما قرروا العودة إلى الوطن فانه لا يعهد إليهم بمراكز أو مناصب قيادية تناظر تلك المناصب التي يتولون قيادتها في المهجر.

٤) غياب الاستقرار السياسي:

يتضح أهمية هذا العامل وراء هجرة الكفاءات العربية في دول مجاورة تعانى من اضطرا بات سياسية، كالعراق وفلسطين وجنوب أفريقيا، غير أن هذه

١) محسن خضر ـ هجرة العقول ـ نزيف العقول العربية: اغتراب المجتمع العلمي ـ مجلة التقدم العلمي عدد (٣٦) سنة ٢٠٠١م.

الأحداث أصبح لها تأثير على الكفاءات المصرية لما أشيع من أن منطقة الشرق الأوسط عموما أصبحت غير آمنة سياسياً.

**ثانيا: الأسباب الجاذبة لهجرة العقول البشرية المصرية:**

تمثل هذه الأسباب النوع الثاني من أسباب هجرة العقول، وكما سبق أن ذكرنا أن هذا النوع من الأسباب لا يقل أهمية عن النوع الأول «الأسباب الطاردة» لأنه إذا ما توافرت العوامل الطاردة ولم تتوافر العوامل الجاذبة فلن تكن هناك هجرة للعقول.

ومن البديهي أن تكون عوامل الجذب أو الأسباب الجاذبة لهجرة العقول هي الوجه الآخر لعوامل الطرد، اى انه يمكن القول أن عوامل الجذب للعقول المصرية للخارج ما هي إلا صورة عكسية لعوامل طردها من الوطن.

وعلى ذلك يمكن تلخيص عوامل الجذب فيما يلي:

١) ارتفاع مستويات الأجور في الخارج.

٢) التقدم العلمي هو المعيار الاساسى للتوظف.

٣) الاهتمام بتطوير التعليم والبحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطوير.

٤) وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة.

٥) الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث.

٦) وجود المناخ الملائم للعمل والبحث.

٧) التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة لجذب الكفاءات إليها من توفير الموارد المالية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مجزية.

## المبحث الثاني
## نتائج هجرة العقول البشرية المصرية

**مقدمة:**

تتباين الآراء حول طبيعة نتائج هجرة العقول الكفاءات، فهناك من يرى أن دول الأصل المصدرة للكفاءات تجنى ثمارا ايجابية نتيجة هجرة كفاءاتها ويبررون أصحاب النتائج الايجابية ذلك بان الهجرة هي أولا حق انسانى للعالم والباحث وللعلم أيضا.

وثانيا أنها تعنى المشاركة في إنتاج المعرفة الإنسانية وتطويرها، حيث أن العلم لا وطن له، وثالثا بقاء الجسور مشدودة بالوطن الأم بقصد الاستفادة من خبرات العلماء المهاجرين.

وفى مقابل هذه الرؤية المتفائلة هناك رأى آخر معارض لهجرة الكفاءات يرى أن هجرة العقول ما هي إلا استنزاف لمورد رئيسي من موارد التنمية ينتج عنه آثار سلبية كثيرة.

وفيما يلي سوف نستعرض النتائج الايجابية والسلبية لهجرة العقول البشرية المصرية:

**أولا: النتائج الايجابية لهجرة العقول البشرية المصرية:**

يرى أصحاب الراى المتفائل بهجرة العقول البشرية أن لهذه الظاهرة نتائج ايجابية لعدة اعتبارات منها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر تقدما يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدى إلى ارتفاع إنتاجها ويساهم في تطوير المعرفة والتقدم البشرى، علاوة على أن وجود العلماء العرب في الخارج يعد مكسبا لأنه يفتح قنوات للأمة العربية كي تتقدم من الناحية العلمية والتنفيذية.

ويسوق أصحاب هذا الراى عدة حجج تؤيد نظرتهم المتفائلة تجاه ظاهرة هجرة العقول البشرية وما يترتب عليها من نتائج ايجابية وهى[1]:

١) استغلال إبداعات العقول البشرية جمعاء:

إذا كانت هذه العقول لا تستغل في أوطانها لعدة اعتبارات سواء كانت مادية أو سياسية أو اجتماعية كما سبق أن أوضحنا، فان هجرة هذه الكفاءات إلى الخارج واستغلال طاقاتهم وإبداعهم بعد توفير البيئة اللازمة لذلك لهم، فان الخير الذي يعود من استغلال هذه الطاقات لا يقتصر فقط على العلماء وحدهم بل ينتشر ليعم دول العالم وشعوبه.

٢) التحويلات المالية التي يرسلونها للوطن:

لا احد ينكر أن الوطن الأم وخاصة الدول العربية تستفيد من وراء عمل أبنائها في الخارج وذوى الكفاءات منهم على وجه الخصوص، وذلك بالرغم من أن هناك عوامل يتوقف عليها هذه الاستفادة منها عدد المهاجرين، قوانين العمل، نوع الهجرة، .... وغيرها. ففي حين تسمح بعض الدول بتحويل أموال العاملين لديها إلى البلد الأم، هناك دول أخرى تشترط إنفاق جزء معين من الدخل في البلد التي يعملون فيها وبذلك لا تسمح لهم إلا بتحويل نسبة قليلة من دخلهم إلى الخارج.

وفى تقرير البنك الدولي سنة٢٠٠٦ ورد أن حوالي (٢٠٠) مليون شخص من الدول النامية يعيشون خارج أوطانهم الأصلية تبلغ تقديرات تحويلاتهم المالية

---

١) تقرير البنك الدولي لسنة٢٠٠٦ – الدلالات الاقتصادية للتحويلات المالية والهجرة.

وأيضا:

**The longest journey "Asurvey of Migration" the Economists November 2nd 2002. P.11 – 33.**

إلى تلك الدول حوالي (٢٢٥) مليار دولار سنة٢٠٠٥ وهو يعتبر أكثر بكثير من المساعدات الأجنبية التي تتلقاها الدول النامية.

٣) مساعدة القادمين الجدد بالخارج من أبناء الوطن الأم:

إن وجود هذه الكفاءات في الخارج خاصة وأنهم يتولون مناصب هامة في بلد المهجر، فمن حكم منصبهم هذا يساعدون في عمليات القبول بالجامعات للمبعوثين الجدد، بجانب المساعدة في الأمور الاجتماعية الأخرى مثل الإسكان والتكيف مع المجتمعات الجديدة.

٤) مساعدة أبناء الوطن في الداخل:

في كثير من الأحيان يقوم ذوى الكفاءات المهاجرة عند زيارتهم أو عودتهم للوطن بتدريب الخريجين والعاملين في البلد الأم دون الحاجة إلى سفرهم بالخارج، حيث يتلقون من ذوى الكفاءات المهاجرة نفس التدريب الذي يحصل عليه أمثالهم في الخارج، كما يساعدون على تطوير وتطويع التكنولوجيات الوافدة إلى الدولة الأم من الخارج بحيث تتلاءم مع ظروفها. وهم بذلك يساعدون في تطوير المؤسسات الحكومية والغير حكومية ويسهمون في رفع معدلات التنمية.

٥) المساهمة في حل مشكلة البطالة أو الحد منها:

إن من سمات الدول النامية وخاصة مصر، ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة، لذا فان الهجرة تشكل حلا مؤقتا وجزئيا لهذه الظاهرة الخطيرة.

٦) دور المهاجرين كسفراء لبلادهم:

وهذه المنفعة تتحقق عندما يثبت المهاجر كفاءته العلمية والأدبية واكتسابه لسمعة طيبة وتوليه الدفاع عن قضايا وطنه الام.

**ثانيا: النتائج السلبية لهجرة العقول البشرية المصرية:**

بجانب النتائج الايجابية السابقة لهجرة العقول البشرية، هناك نتائج سلبية لا يمكن تجاهلها لما لها من خطورة على اقتصاد البلد المصدر للكفاءات، هذه النتائج يمكن سردها فيما يلى:

**١) اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي:**

أثبتت التجارب السابقة أن هجرة الكفاءات تزيد من الفجوة بين العالم المتقدم التي تزداد قوة وثراء وتقدما نتيجة استفادتها من الكفاءات المهاجرة إليها، بينما يزداد العالم المتخلف ضعفا وفقرا وتخلفا نتيجة هجرة الكفاءات منه.

**٢) انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية:**

إن المهاجر قد يحقق نفعا لشخصه ولأسرته، إلا أن فقدانه في بلده ينعكس سلبا على المواطنين وذلك لأن ميزتن المدفوعات يميل دوما لصالح الشعوب الأكثر تقدما التي تنضبط فيها أمور الإنفاق والأجور، بينما يكون سلبا بالنسبة للدول الفقيرة التي يقل فيها الإنتاج وتزداد مصروفاتها، فما بالنا إذا كانت سلعة من أغلى السلع وأطولها عمرا في الإنتاج وهى المصادر البشرية رفيعة المستوى تذهب بلا مقابل على الإطلاق وهذا الاستثمار غير المثمر في مجال التعليم بمستوياته المتعددة يؤكد على الانخفاض المستمر في مستويات المعيشة وتدنيها في تلك الدول الخاسرة لكفاءاتها البشرية.

**٣) من لا يزرع يحصد ومن يزرع لا يحصد:**

تتحقق هذه المقولة في ظاهرة هجرة العقول، وتمثل احد النتائج السلبية لها، حيث أن البلد الأم الخاسر للكفاءة البشرية المهاجرة منه يتكبد تكاليف كبيرة

تتمثل في تكوين المهاجر وتعليمه حتى وقت الهجرة، في حين أن تلك التكاليف يقابلها مكاسب تجنيها الدولة المستقبلة لهذه الهجرة.

أ ) إن عدم استيعاب الكفاءات في أوطانها والدفع بها إلى الهجرة يترتب عليه[١]:

- حرمان الدول الأم من استخدام كفاءلتها.
- اعتماد الدول النامية على الدول الأجنبية اقتصاديا وتكنولوجيا.
- ارتفاع الأعباء المالية على الدول النامية المستوردة.
- استيراد الكفاءات الأجنبية واعتماد الدول النامية عليها مما يؤدى إلى إهمال البحث العلمي وبناء قاعدة علمية عربية خاصة بها.

ب) حرمان الدول الخاسرة للكفاءات من القيادات الوطنية:

وخصوصا في المجالات العلمية المتخصصة والتي يصعب تعويضها[٢].

جـ) التأثير على معنويات العلماء الذين يقيمون فى الوطن ولم يهاجروا:

حيث أنهم يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية سيئة بالمقارنة بزملائهم المهاجرين الذين يعملون فى ظل ظروف أفضل من جميع النواحي علميا وماديا ونفسيا.

1) Ozden Caglar «International Migration» Brain Drain or Brain gain? «The International Bank for Reconstruction and Development» The World Bank.

٢) مريم شرف الدين – هجرة الأدمغة العربية تعنى إهدار أثمن ثروات وأركان تنميتها العلمية والاجتماعية سنة١٩٩٩ – بحث منشور على الانترنت.

د) القضاء على الأمل في التقدم:

إن هجرة العلماء الأكفاء من بلادهم النامية إلى الدول المتقدمة يزيد من فرصة الأخيرة في التقدم، بينما يقضى على بارقة الأمل في التقدم للدول النامية التي هجرتها كفاءاتها.

هـ)ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول العربية[1]:

وذلك بمقارنته بالإنتاج العلمي في الدول المتقدمة والذي هو في الواقع نتاج للكفاءات العربية المهاجرة.

و) إرباك خطط التنمية لدى الدول النامية:

تحاول الدول النامية مجاهدة أن تلحق بركب الدول المتقدمة، فتضع الخطط التنموية الشاملة وتبعث ببعض العناصر البشرية للإطلاع والدراسة على أمل أن يعودوا إليها ويساهموا في دفع عجلة التقدم، ولكن للأسف فكثير من هؤلاء لا يعودوا إلى الوطن مما يؤدى إلى إرباك خطط التنمية.

ز)هروب راس المال البشرى من أماكن الحاجة إليه إلى أماكن الوفرة:

إن هجرة الكفاءات من الدول النامية تحرم هذه الدول من عنصر هام من عناصر التنمية ألا وهو راس المال البشرى، بينما الدول المستقبلة لهذه الكفاءات هي في الأصل دول متقدمة وليست في حاجة إلى هذا العنصر، مما يؤدى الأمر إلى زيادة الدول المتقدمة رخاء على رخاءها وحرمان الدول النامية وزيادة فقرها.

١) نادر فرجاني – هجرة الكفاءات من الوطن العربي من منظور استراتيجية تطوير التعليم العالي – مركز المشكاة للبحث – القاهرة سنة ٢٠٠١م.

ح) خسائر بلا تعويض :

الأمر الأكثر مأساة في مشكلة هجرة العقول البشرية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، أن الهجرة تتم في عقول الصفوة من أبنائها مما ينتج عنه إهدار للموارد البشرية العربية بدون مقابل على الاطلاق.

## الفصل الثالث
## (تقييم ظاهرة هجرة العقول البشرية)

**مقدمة:**

بعد أن عرضنا في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة ظاهرة العقول البشرية العربية والمصرية منها بصفة خاصة، سواء من حيث تعريفها وحجمها وأسبابها ونتائجها، ناتى الآن للإجابة على سؤالين هامين وهما:

هل هناك ضرورة لعودة هذه العقول البشرية المهاجرة؟

هل يمكن الاستفادة من هذه الظاهرة بشكلها الحالي، عن طريق الحد من آثارها السلبية؟

هذا ماسوف نتناوله في هذا الفصل من الدراسة من خلال مبحثين:

يتناول الأول: الاستفادة من الكفاءات المهاجرة.

ويتناول الثاني: الحد من ظاهرة هجرة العقول.

## المبحث الأول
## الاستفادة من الكفاءات المهاجرة

من العرض السابق يتضح لنا أن ظاهرة هجرة العقول البشرية أصبحت ظاهرة واقعية تحدث كل يوم ولا يمكن إيقافها أو القضاء عليها، خاصة في الوقت الحالى. لذلك يكون من الأفضل العمل على الاستفادة منها بدلا من المطالبة بعودتها كما كانت الدعوات في الماضي والتي كانت تطالب بعودة العقول العربية المهاجرة إلى أوطانها لتشارك في البناء، فالآن أصبحت هذه الدعوات اقل قابلية لقصورها وحل محلها الراى الأكثر عقلانية وهو الذي يدعو إلى بناء شراكة مع العقول العربية المهاجرة فالعلماء العرب اليوم يتواجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية ويطورون كثيرا منها. لذلك فان بامكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة هنا في مراكز البحث والجامعات العربية أن يكونوا خير عون إذا أحسن الاختيار.

كما أن تركيز التكنولوجيات في الدول المتقدمة ونقلها إلى الدول النامية يحتاج إلى قناة اتصال أساسها العنصر البشرى، لذلك فان وجود عقول عربية ذات خبرات وكفاءات متميزة في الدول المتقدمة يساعد في الإسراع في عملية النقل.

وبالرغم من أن هجرة العقول البشرية المصرية تزيد من حجم التخلف إلا انه يكون مقبولاً لما تؤدى إليه هذه الهجرة من تحقيق فكرة تدوير العلماء بان يخرج العلماء المصريين للدراسة ثم يعودون ليستفاد من خبراتهم وعودتهم مرة أخرى إلى الخارج وهكذا، وبذلك يحدث تكامل علمي بين المصريين في الداخل والخارج.

وخير دليل على ذلك تجربة الهند التي تشجع على الهجرة ولكنها تستفيد من المهاجرين من خلال المنظمات الهندية التي تدفع الهنود إلى تقديم خبراتهم او من خلال شبكات الانترنت التي تربط الهنود بعضهم ببعض وبدولتهم من ناحية أخرى، كما تستفيد الهند من المهاجرين الهنود من خلال تحويلا تهم، كما استفادت أيضا من خلالهم في مجال التكنولوجيات والمعلومات.

وتستطيع مصر الاستفادة من أبنائها المهاجرين من خلال تلك الوسائل ويتطلب الأمر وضع سياسة واضحة للاستفادة من خبرات هؤلاء المهاجرين[1].

١) زينب عبد العظيم – هجرة الكفاءات وإشكالية تحويل الخسائر إلى مكاسب – إشارة خاصة للهند – سنة ٢٠٠٣م.

وأيضاً:

**William J.C. and Enrica D. «How Extensive is the Brain Drain»? Finance And Development June 1999.p3**

## المبحث الثاني
## الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية

نعرض فيما يلي تصورا للحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية منها والمصرية بصفة خاصة، ويضم هذا التصور أدوارا لجهات متعددة تكون فيما بينها تصدى قوى أمام سلبيات ظاهرة هجرة العقول البشرية، وذلك في محاولة للاستفادة بقدر المستطاع من هذه الظاهرة إذا كانت تشكل أمر واقع لا بد من تقبله.

### أولاً: دور الدولة في الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية:

فيما يلي تصور مقترح يتضمن تسهيلات تضعها الدولة للحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية:

١) توفير حياة كريمة للعلماء من خلال وضع برامج جذابة للتربية وللترويج على حد السواء حيث انه من حق هؤلاء العلماء أن يكونوا مطمئنين على مستقبل أبنائهم، وذلك لكي يتفرغوا لإنتاجهم العلمى.

٢) وضع العلماء في المكان المناسب بحيث لا يعمل اى مواطن إلا في عمل يتعلق بصميم تخصصه وخبرته، وهذا في حد ذاته أهم خطوة يجب اتخاذها حيث أن ذلك يوجد شعور بالجدية للعمل وللشخص نفسه، كما انه يرفع من كفاءة وقدرة الأشخاص بممارستهم لتخصصاتهم التي قضوا سنين طويلة في دراستهم، علاوة على انه يحقق الفائدة المرجوة منه ويدفع العمل إلى الإمام.

٣) إتاحة مناخ سياسي واكاديمى بما يعنيه من تشجيع المشاركة الديمقراطية، وإتاحة حرية التفكير والراى والتعبير وحرية إنشاء

الأحزاب والجمعيات وتدعيم المؤسسة يمثل شروطا أساسية لدفع حركة البحث العلمي وتشجيع الباحثين والكفاءات وبذلك يوفر مناخ للباحثين اللازم لازدهار البحث العلمى.

٤) تطبيق اللوائح والقوانين التي تنظم بعثات الأساتذة وتدريبهم، تطبيقا صارما وذلك فيما يتعلق بإلزام الأستاذ بدفع تكاليف بعثته وتدريبه، ولا تقبل استقالة من أراد الاستقالة دون أن يتم المدة القانونية إلا بعد دفع تكاليف تدريبه كاملة.

٥) تنظيم الهجرة عن طريق الانتداب والإعارة القانونية بصورة لا تكون على حساب الوضع العلمي في الدولة بتخصصاته المختلفة.

٦) إتاحة الفرصة أمام العلماء للمشاركة في قيادة أوطانهم لما له من فائدة على تلك المجتمعات ككل وعلى العلماء أنفسهم اللذين يشعرون آنذاك أنهم جزء من نسيج امتهم.

٧) إغراء الكفاءات بمنحها المزيد من المراكز المرموقة والاجتماعية فى أجهزة البحث العلمي ومؤسسات الدولة.

٨) اعتماد ميزانيات اكبر للبحث العلمي حتى تنهض جامعاتنا ومراكزنا العلمية.

**ثانيا: دور المؤسسات الحكومية في الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية:**

وتتمثل هذه المؤسسات في:

أ) وزارة التربية والتعليم العالى.

ب) وزارة الشباب والرياضة.

ج) وزارة القوى العاملة.

أ) دور وزارة التربية والتعليم في الحد من ظاهرة هجرة العقول :

١) نشر الثقافة العامة وبناء مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب العلمية.

٢) التخطيط السليم للتعليم بصفة عامة، فكل شيء يجب أن يدرس ويبحث جيدا قبل أن ينفذ.

٣) إعداد أنظمة تعليمية تنتج الشخص المناسب في الوقت المناسب وبالأعداد المطلوبة التي توافق احتياجات المجتمع من راس المال البشرى.

٤) تطوير مناهج التعليم بحيث تصبح مخرجات الأنظمة التعليمية ملبية لحاجات مجتمعنا في مختلف المجالات، كما يتعين إدخال التخصصات المختلفة في جامعاتنا ومدارسنا وذلك لتمكين الطلاب من مزاولة دراستهم في التخصصات التي يرغبون فيها في مختلف مراحل التعليم وبجودة عالية داخل البلاد بدلا من ابتعاثهم للدراسة في الخارج، والتي تمثل إحدى القنوات الرئيسية لهجرة الكفاءات.

٥) التركيز على إقامة مؤسسات قومية للدراسات والبحث العلمي وذلك من خلال رفع المخصصات المالية للبحث العلمي وتحسين ظروف الباحثين والسيطرة على الكفاءات المحلية بتنسيق قوى بين مخرجات التعليم وحاجات تلك المؤسسات بحيث تمثل ملاذا للكفاءات فى مختلف التخصصات.

ب) دور وزارة الشباب والرياضة في الحد من ظاهرة هجرة العقول:

١) إنشاء مكتب توظيف خاص بأصحاب الكفاءات والمهارات داخل البلد.

٢) ثن قوانين لرعاية الشباب وأصحاب المهارات.

٣) تفعيل دور الشباب في حرية إبداء آرائهم وأفكارهم من خلال المنتديات والمؤسسات الحكومية والجامعات.

ج) دور وزارة القوى العاملة في الحد من ظاهرة هجرة العقول:

١) دفع القطاع الخاص إلى المشاركة في تمويل البحث العلمي وتحويله إلى مخترعات.

٢) مساهمة الشركات والمؤسسات الكبرى في نفقات البحث العلمى.

٣) تطوير أنظمة الأجور والمرتبات المتعلقة بالمهنيين والفنيين، خاصة المتعلقة بفئة الشباب كي لا تضطر هذه الفئة للهجرة بحثا عن وسائل العيش.

**ثالثا: دور الجامعات في الحد من ظاهرة هجرة العقول:**

وذلك من خلال:

١) الاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية بالخارج.

٢) توفير الأجهزة العلمية وأدوات البحث.

٣) اشتراك العلماء في المؤتمرات العلمية العالمية، ففي هذه المؤتمرات يحدث احتكاك بين العقول والخبرات ومنها تتولد شرارة الابتكار والابداع.

**رابعا: دور المجتمعات العربية والمسلمة:**

إذا كانت ظاهرة هجرة العقول هي وليدة المجتمعات العربية المسلمة فانه ينبغي أن يكون لهذه المجتمعات دور في الحد من هذه الظاهرة من خلال جامعة الدول العربية يتمثل في:

١) توجيه نداء عربي مشترك إلى كل المواهب والكفاءات العربية المهاجرة للعودة إلى أوطانها والمساهمة في تنميتها وتطويرها.

٢) تتبنى الدول العربية مجتمعة ميثاقا عربيا مشتركا بهدف توظيف العقول والكفاءات العلمية والفنية المقيمة والمهاجرة توظيفا ايجابيا في تخصصاتهم ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب مع ضرورة عدم التفريق بين أجور الخبراء العرب والأجانب مادامت المؤهلات متساوية.

## الخلاصة:

تناول هذا البحث قضية هامة من القضايا التي تواجه المجتمعات النامية بصفة عامة ومجتمعنا المصري بصفة خاصة. ألا وهى قضية «هجرة العقول البشرية» والتي عرفها الكثيرين بعدة تعريفات اختلفت في الألفاظ ولكنها اتفقت في المعنى وهو (أن هجرة العقول يقصد بها ترك ذوى الكفاءات لبلادهم التي هي في أمس الحاجة إليهم والذهاب إلى بلاد أخرى توفر لهم مقومات التقدم العلمي فيبدعوا وينسب هذا الإبداع إلى البلاد المستقطبة لهذه الكفاءات في حين تحرم أوطانهم الأصلية من هذا التقدم والتي هي في أمس الحاجة إليه) وهذا ما جعل من ظاهرة هجرة العقول البشرية مشكلة كبرى تستحوذ مكانا على ساحة القضايا الكبرى.

وتنبع خطورة هذه القضية من حجمها الذي أصبح يزيد يوما بعد يوم مما جعلنا نركز عليها فدى هذه الدراسة، فتناولنا في الفصل الأول التعرف على حجم هذه الظاهرة في الدول العربية بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة• وذلك في المبحث الثاني منه، بعد أن تعرفنا على مفهوم هذه الظاهرة فى المبحث الاول.

وفى المبحث الثالث من هذا الفصل تناولنا أسباب هجرة العقول البشرية من الدول العربية بصفة عامة.

ونظرا لان هجرة العقول البشرية لها أسبابها وكذلك يترتب عليها نتائج، فقد تناولنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة الأسباب التي تؤدى إلى هجرة هذه الكفاءات المصرية منها بصفة خاصة وهى موضوع الدراسة.

كذلك تناولنا النتائج المترتبة على هذه الظاهرة، ففي المبحث الأول تناولنا الأسباب التي أدت إلى هجرة هذه الكفاءات البشرية المصرية سواء الأسباب

الطاردة التي أدت إلى طرد هذه الكفاءات من أوطانها، أو الأسباب الجاذبة التي أدت إلى استقطاب تلك الكفاءات اليها.

وقد وجدنا أن الأسباب الطاردة متنوعة، فمنها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو اجتماعي، وقد عرضناها بالتفصيل.

وفى المبحث الثاني من الفصل الثاني تناولنا النتائج المترتبة على هجرة العقول البشرية المصرية سواء الايجابية منها أو السلبية.

أما الفصل الثالث فقد خصص لتقييم ظاهرة هجرة العقول البشرية من خلال مبحثين خصص الأول لبيان كيفية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة، كما فعلت دول أخرى في مثل ظروفنا.

أما المبحث الثاني فقد قدمنا فيه تصورا للحد من مشكلة هجرة العقول البشرية وكيفية مشاركة الجهات المختلفة داخل الدولة فى الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية.

## المراجـــع

**أولا: المراجع العربية:**


١) الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء ـ الهجـرة الدائمـة للمصـرين خارج مصر سنة٢٠٠٤م.

٢) البنك الاهلى المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد مختلفة.

٣) المنشـاوى ـ بحـث (٤٥ مليـار دولار خسـائر مصـر مـن هجـرة العقـول والكفـاءات في ٥٠ عامـا) مؤسسـة جيـل سـوفت المحـدودة، بحـث منشـور على الانترنت سنة ٢٠٠٧م.

٤) أشـرف العربـي ـ نحـو بيئـة جاذبـة لـراس المـال البشـرى في ظـل اقتصـاد المعرفـة ـ اقتصـاد المعرفـة ـ مركـز بحـوث ودراسـات الـدول الناميـة ـ جامعـة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

٥) اويـس عطـوة الـزنط ـ البنـاء التكنولـوجي للـدول الناميـة ـ النقـل والنقـل العكسي – المكتبة الأكاديمية سنة ١٩٩١م.

٦) جـودة عبـد الخـالق ـ التمويـل المحلـى للبحـث العلمـي في مصـر ـ مركـز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.

٧) زينـب عبـد العظـيم ـ هجـرة الكفـاءات وإشـكالية تحويـل الخسـائر إلى مكاسب مع إشارة خاصة للهند سنة ٢٠٠٣م.

٨) سـعد حـافظ ـ الأبعـاد الاقتصـادية لهجـرة الكفـاءات ـ رؤيـة تحليليـة ـ مـؤتمر هجـرة الكفـاءات والتنميـة في دول الجنـوب ـ مركـز دراسـات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٣م.

٩) سعد حافظ ـ قراءة لبعض الجوانب الاقتصادية لهجرة الكفاءات من مصر ـ ورقة عمل مقدمة لمؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب سنة٢٠٠٣م.

١٠) الصناعية ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٣م.

١١) عبد السلام نوير ـ سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب سنة٢٠٠٣م.

١٢) على الدين هلال ـ البحث العلمي والتنمية ـ ملاحظات عامة ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٤م.

١٣) عيسى المهني ـ آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب ـ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ـ دمشق سنة٢٠٠٣م.

١٤) ماجدة صالح ـ التجربة المصرية بصدد الاستفادة من الكفاءات المهاجرة ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٣م.

١٥) محسن خضر ـ هجرة العقول، نزيف العقول العربية ... اغتراب المجتمع العلمي ـ مجلة التقدم العلمي العدد (٣٦) سنة٢٠٠١م.

١٦) محمد ربيع ـ هجرة الكفاءات العلمية ـ جامعة الكويت، بحث منشور على الانترنت.

١٧)محمد رياض ـ الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات ـ مجلة النبأ ـ العدد (٥٧) سنة٢٠٠٢م.

١٨)معهد التخطيط القومي والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة - مصر تقرير التنمية البشرية - أعداد مختلفة.

١٩)مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الإمارات مايو سنة٢٠٠٤م.

٢٠)محمود فهمي الكردي ـ الجوانب الاجتماعية لهجرة العقول العربية - مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٣م.

٢١)محيا على زيتون - هل توجد بيئة حاضنة للبحث العلمي في مصر سنة ٢٠٠٤م.

٢٢)مريم شرف الدين - هجرة الأدمغة العربية تعنى إهدار اثمن ثروات الأوطان وأركان تنميتها العلمية والاجتماعية - بحث منشور على الانترنت سنة ١٩٩٩م.

٢٣)نادر الفرجانى - البحث العلمي والأمن القومي ـ التنمية البشرية في مصر - رؤية بديلة - مركز المشكاة للبحث سنة ١٩٩٤م.

## ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) The longest journey «Asurvey of Migration» the Economists November 2nd 2002.
2) Ozden. Caglar. «International Migration» Brain Drain or Brain gain? «the international Bank for Reconstruction and Development» the World Bank.
3) William J.C. and Enrica D. «How Extensive is the Brain Drain»? Finance And Development June 1999.

والمواقع الآتية من شبكة المعلومات الدولية «الانترنت»:

1) http://www.asharqalasat.com
2) http://www.shabablek.com/vb/showthread
3) http://meshkat.net/new/contents

**عرض رسالة الدكتوراه:**

# القيمة الاقتصادية للزمن في المعاملات المالية المعاصرة

« دراسة مقارنة »

**للباحث/ محمد محمود محمد الجمال(*)**

**عرض الباحث/ عادل عبد الفضيل عيد(**)**

الحمد لله مصرّفِ الدهورِ، وخالقِ الأزمنةِ على مر الأيام والليالي والشهور، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة دائمة ما بقيت الأيام والليالي، وعرفت أخبار الأمم السالفين في العصور الخوالي.

أما بعد ....

فقد ظهر اهتمام فقهاء المسلمين بالزمن من خلال أمرين:

الأول: تقعيدهم لكثير من الضوابط والقواعد الفقهية المتعلقة بالزمن كقولهم: إن الأحكام قد تتغير بتغير الأزمان. وكل زمان يختص بعرفه وعادته. وما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل. وهذه القاعدة مطابقة لقاعدة (الأصل إبقاء ما كان على ما كان) ومتممة لها. وقولهم: «الباطل لا يصير صحيحا بتقادم الزمان». و«الحق لا يسقط بتقادم الزمان». و«الأعواض لا تسقط بمضي الزمان». وقولهم: «العمل المفضول في

---

*) نال بها الباحث درجة العالمية (الدكتوراه) في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر – القاهرة – ٢٠٠٥/٩/١٨م بتقدير عام مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات الأخرى.

**) باحث مساعد بالمركز.

مكانه وزمانه يقدم على الفاضل» . و«كل حق موسع لا يحصل بتأخيره في زمان السعة والمهلة نوع مأثم» ... إلى غير ذلك.

الثاني : إيرادهم لكثير من فروع الفقه الإسلامي المتعلقة بالزمن . والزمن في الفقه الإسلامي لا يخرج عن كونه وقتًا وُقِّت لأداء العبادات، وأجلاً أُجِّل لكثير من العادات والمعاملات، ومدة قُدِّرت لبعض الرخص والعادات ونحو ذلك.

أما محل البحث : فهو الزمن الذي يمكن المعاوضة عنه بالمال. وكذا الزمن الذي هدرت قيمته الاقتصادية فلم يقبل المعاوضة.

ويهدف البحث إلى محاولة فهم موقف الفقه الإسلامي، والاقتصاد الوضعي لقيمة الزمن الاقتصادية من خلال استقراء أقوال فقهاء المسلمين حول هذه المسألة في مظانها في فقه المعاملات المالية، والنظر فيما يتعلق بها في الاقتصاد الوضعي حتى يمكن مقابلة موقف الفقه الإسلامي بالاقتصاد الوضعي.

## خطة الدراسة:

وأما خطة الدراسة، فقسمتها إلى فصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة :

الفصل التمهيدي : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بأهم مفردات البحث :

المصطلح الأول : الْقِيمَة.

المصطلح الثاني : الاقتصاد .

المصطلح الثالث : الزمن .

المصطلح الرابع : المعاملات المالية .

المبحث الثاني : القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة لقيمة الزمن
في الفكر الاقتصادي الإسلامي .

القاعدة الأولى : الخراج بالضمان .

القاعدة الثانية : التابع لا يفرد بحكم .

الضابط الأول : كل شيء يدخل في المبيع تبعًا لا حصة له من الثمن .

الضابط الثاني : كل قرض جر نفعًا حرام .

الفصل الأول : تمول الزمن بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تمول الزمن في الفقه الإسلامي

المطلب الأول : مفهوم المال في اللغة والفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي

المطلب الثاني : مفهوم المنفعة في اللغة والفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي .

المطلب الثالث : أقوال الفقهاء في تمول المنفعة .

المطلب الرابع : مدى تمول الزمن في الفقه الإسلامي .

المبحث الثاني : تمول الزمن في الاقتصاد الوضعي .

المطلب الأول : الزمن ونظرية الإنتاج .

المطلب الثاني : الزمن ونظرية التوزيع .

الفرع الأول : الفائدة والزمن .

الفرع الثاني : نظريات الفائدة .

الأولي : نظرية التضحية والانتظار .

الثانية : نظرية التفضيل الزمني .

الفصل الثاني : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في البيوع :

المبحث الأول : أثر القيمة الاقتصادية للزمن .

المطلب الأول : تعريف بيع النسيئة، وبيان مشروعيته.

المطلب الثاني : الأقوال في مشروعية البيع بأكثر لأجل النساء .

المطلب الثالث : مدى لزوم الأجل في البيع المؤجل .

المبحث الثاني : البيوع المتبادر منها عدم جواز الاستعاضة عن الزمن بالمال

المطلب الأول : بيعتان في بيعة .

المطلب الثاني : شرطان في بيع :

المطلب الثالث : صفقتان في صفقة .

المبحث الثالث : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في المرابحة

تبيين الأجل في بيع المرابحة

الخيانة في المرابحة

الأقوال في أثر الخيانة في الصفة على العقد

المبحث الرابع : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في بيع الوفاء

أقوال الفقهاء في بيع الوفاء

الفصل الثالث : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في الربا والسلم والإجارة

المبحث الأول : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في الربا الحلول وقيمة الزمن الاقتصادية

**المبحث الثاني : قيمة الزمن الاقتصادية بين المنع والإباحة في بعض البيوع المنهي عنها للربا أو شبهته**

**المطلب الأول : أثر قيمة الزمن الاقتصادية في شراء ما بيع نسيئة بنقد دونه عددًا**

**حكم شراء ما بيع بثمن مؤجل بثمن حال دونه**

**المطلب الثاني : أثر قيمة الزمن الاقتصادية في سلف وبيع**

**تفسير بيع وسلف**

**حكم بيع وسلف**

**المبحث الثالث : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في أجل السلم**

**المطلب الأول : الأجل الذي يتحقق به الرفق في السلم**

**الفرع الأول : أقوال الفقهاء في اشتراط تأجيل المسلم فيه**

**الفرع الثاني : أقل أجل يتحقق به الرفق في عقد السلم**

**المطلب الثاني : القيمة الاقتصادية لأجل السلم**

**المبحث الرابع : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في بيع الإجارة**

**مذاهب الفقهاء في ترديد الأجر لترديد العمل بين زمانين**

**الفصل الرابع : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في الديون**

**المبحث الأول : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في الوضع للتعجيل**

**المبحث الثاني : القيمة الاقتصادية للزمن في عقد القرض**

**المطلب الأول : مدى مشروعية القرض والزيادة فيه**

**الفرع الأول : مدى مشروعية القرض**

الفرع الثاني : مدى مشروعية الزيادة في بدل القرض

المطلب الثاني : مدى لزوم الأجل في عقد القرض

المبحث الثالث : أثر القيمة الاقتصادية للزمن في تنجيم الدية

مسألة : تقسيم الدية على جماعة القتلة

مسألة : دية الابن بين الحلول والتأجيل

المبحث الرابع : أثر قيمة الزمن الاقتصادية في هبة الثواب

المطلب الأول : تعريف هبة الثواب، وأقوال بعض المفسرين حول قول الله تعالى : ﴿وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربو عند الله..﴾

المطلب الثاني : حكم هبة الثواب

الخاتمة في أهم نتائج الدراسة، وهي كما يأتي :

عنونت للدراسة بـ «القيمة الاقتصادية للزمن في بعض المعاملات المالية المعاصرة» وأعني : مقابلة الأجل بالمال في بعض عقود المبادلات المادية المعاصرة. ويقصد بالزمن : الأجل، والأجل لا يثبت إلا بالشرط؛ لأنه ليس أثرًا من آثار العقد، ومن ثم يكون الزمن المطلق عن الشرطية خارجًا عن موضوعنا؛ ويؤدي الإفراط في تضييعه إلى تأخر الأمم والشعوب.

والأجل صفة للدين، وهي من حق المدين، يَتَرَفَّق بها أو يَتَرَفَّه، وليست مالاً على الحقيقة، فلا تقابل بجزء من الثمن، وإنما هي شبيهة بالمبيع، يزاد الثمن بوجودها، وينقص بانعدامها كالجودة تمامًا.

وقد وضع الفقهاء القواعد والضوابط الفقهية لضبط فروع الأحكام العملية المتعلقة بهذا الموضوع : كالخراج بالضمان، والتابع لا يفرد بحكم،

وكل شيء يدخل في المبيع تبعًا لا حصة له من الثمن، وكل قرض جر نفعًا حرام... الخ.

وتتعلق قيمة الزمن الاقتصادية بفروع علم الاقتصاد جميعها بشكل غير مباشر، لكنها تتعلق مباشرة ببعض المسائل التي تندرج تحت نظريتي الإنتاج والتوزيع.

ويقصد بالإنتاج: العملية التي تستنفد جهدًا بشريًا، وتستهلك موارد في إطار زمني معين، لخلق منافع اجتماعية مادية أو معنوية.

بيد أن الجميع قد لا يتفق على اعتبار الزمن عنصر إنتاج، غير أنهم لا يختلفون حول أثره على النشاط الاقتصادي، وعلى القرارات الاقتصادية للأفراد والجماعات؛ لأن النشاط الاقتصادي يتم عبر الزمن، وتحتل كل عملية اقتصادية حيزًا فيه، كما أن القرارات الاقتصادية للفترة الحالية تؤثر على المستقبل، وتتأثر بالماضي مما يجعل الزمن سلسلة مترابطة الحلقات. فمثلًا يؤثر قرار الادخار الحالي على الاستهلاك المستقبلي، والاستثمار، والإنتاج، والدخل. كما تتأثر القرارات الحالية بتوقعات المستقبل، وتداعيات الماضي وأحداثه.

ويعنى بنظرية التوزيع: النظرية التي تفسِّر كيفية توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج (الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم) في شكل ريع، وأجور، وفائدة، وربح، وهو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل القومي، أي: التوزيع وفقًا لما يؤديه كل عنصر من عناصر الإنتاج من وظيفة في العملية الإنتاجية.

والفائدة من الموضوعات المهمة في نظرية التوزيع لا سيما وأن تعريفها، ومبررات الحصول عليها، وتحديد سعرها وغير ذلك لا يزال محل خلاف بين فقهاء الاقتصاد الوضعي.

ولا تصلح النظريات التي قيلت لتبرير الفائدة لمواجهة الفكر الاقتصادي الإسلامي، الذي يعتمد الربح عائدا لرأس المال نظير اشتراكه الفعلي في الإنتاج بدلا عن الفائدة المسبقة، ومن خلاله يتعادل العرض مع الطلب، فكلما زاد معدل الربح المتوقع كلما زاد الطلب على عرض الأموال القابلة للاستثمار، ولعل هذا ما يدعو إلى بذل مزيد من العناية لتقويم المشروعات، والوضع على خلاف ذلك في التمويل بالقروض؛ لأن المقرضين لا يلتفتون إلا للفائدة. وعليه: فالاقتصاد الإسلامي ألغى الفائدة ولم تبدد ندرة رأس المال؟ لأنه قدم «الربح» معيارًا منطقيًا من الناحية الفكرية، عدلًا من الناحية الاجتماعية، كفؤًا من الناحية الاقتصادية".

ولا شك أن لإنتاجية رأس المال (معدل الفائدة في الاقتصاد الوضعي أو حصة من الربح في الاقتصاد الإسلامي) تأثيرًا على التفضيل الزمني. بمعنى أن المدخر يفضل حاضره إلى أن يعوض، فإذا قبل العوض تحول تفضيله الزمني من الحاضر إلى المستقبل، ومقدار العوض يسمى (معدل التفضيل الزمني).

وقد عَرف الفكر الاقتصادي الإسلامي فضل العاجل على الآجل، وأحقية المال في عائد نظير التخلي عنه باستخدامه في النشاط الاقتصادي، وظهر أثر ذلك في البيع، والسلم، والربا، والإجارة، وهبة الثواب، والصلح، وغير ذلك بل وفي القرض لكن الفائدة فيه هي ثواب الله - عز وجل- إلا أن نتيجة النظرية (وهي: مشروعية الفائدة) غير مقبولة في الاقتصاد الإسلامي لاعتماده الربح المؤخر عن الفائدة المقدمة.

وعليه، فقد ثبت في الفكر الاقتصادي الإسلامي عدم التساوي بين النقد والنسيئة، ولا بين المعجل والمؤجل؛ لأن المؤجل أنقص في المالية من المعجل، والمعجل أكثر مالية من المؤجل.

ولا يعني القول بالتفضيل الزمني : إباحة الربا المحرم مثلما رتب القائلون بالتفضيل الزمني في الاقتصاد الوضعي، لاعتماد الربح أساسًا لمشاركة رأس المال في الإنتاج، لاسيما وقد أكدت نتائج المقابلة بين الأرباح والفوائد فعالية وجدوى الاعتماد على الأولى كآلية لإدارة النشاط الاقتصادي، وهو ما يتفق فكرًا وتطبيقًا مع خصائص الاقتصاد الإسلامي.

وبالنظر في تراثنا الفقهي الموروث يتضح التجانس الفكري في معالجة الفروع الفقهية التي تحتوي على قيمة اقتصادية للزمن، ومن أبرز هذه الفروع ما يأتي :

ـ إن القول بإباحة بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء لَيُثْبِتُ قيمة للزمن عند القائلين به، وكذا تعجيل الدين المؤجل في مقابل التنازل عن بعضه (ضع وتعجل).

ـ والقرض عقد إرفاق، وهو من عقود التبرعات التي هي مبنية على الإحسان، وورد فيه من الأجر العظيم في صحيح الأحاديث، فاستعيض بالثواب الأخروي عن الثواب الدنيوي؛ ولذا كان أجل القرض غير لازم عند جمهور الفقهاء ؛ لأن الأجل يقتضي جزءًا من العوض، والمال المقرض لا يحتمل أية زيادة في بدله، ومن ثم منع الشارع الحكيم أي تحايل لأخذ قيمة للزمن في القروض، فمنَعَ العينةَ، وبيعًا وسلفًا، وبيعَ الوفاءِ، والانتفاعَ بالمرهون مدةَ القرض، والشراءَ بالخيار للانتفاع به مدة القرض ونحوَ ذلك.

هذا، ومن تتميم التماثل في البيوع الربوية : المساواة في الحلول (الزمن) فوق التساوي في الوزن والكيل؛ لأن النساء في أحد العوضين يقتضي الزيادة.

ـ والسلم من العقود التي تشتمل على تأجيل، وأجلها جعل رفقًا بالمتعاقدين، يستفيد كل منهما به، فالمشتري يستفيد بتعجيل الثمن، والبائع يستفيد برخصه، ومن ثم كان للأجل فيه قيمة اقتصادية.

وتطبيقات القيمة الاقتصادية للزمن متعددة، وكثير منها مثبت في فصول ومباحث هذه الرسالة، وكذا التطبيقات التي يتبادر منها قيمة اقتصادية للزمن بيْد أنها عند الدراسة والتحليل ثبت بالدليل أنها لا تحتوي على ذلك. والله أعلم

# النشاط العلمي للمركز
# خلال الفترة من يناير - أبريل ٢٠٠٦م

عرض الباحث على شيخون(*)

خلال هذه الفترة تم عقد العديد من الأنشطة العلمية بالمركز متمثلة فى التالى:

**أولاً: المؤتمرات:**

«مؤتمر الثروة المعدنية بجنوب مصر ودورها فى التنمية» حيث عقد فى الفترة من ١٨-١٩ ربيع الأول ١٤٢٧هـ الموافق ١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٦م وكانت موضوعاتها كما يلى:

- حلقة نقاشية حول: «المشروعات التعدينية الكبرى الحاضر والمستقبل» وشارك فيها العديد من العلماء والخبراء والمهتمين.
- حلقة نقاشية حول: «اقتصاديات وتشريعات الثروة المعدنية» وشارك فيها أيضاً كثير من العلماء والخبراء والمتخصصين.
- «بعض الخامات الفلزية بجنوب مصر» وتناولت عدة موضوعات قدم فيها أساتذة وخبراء أبحاثًا وتم مناقشتها.
- «مواد البناء وأحجار .....» وقدم فيها عدد سبعة أبحاث تم مناقشتها.
- حلقة نقاشية حول: «إدارة الموارد المعدنية بجنوب مصر» شارك جمع من العلماء والمهتمين.

(*) باحث مساعد بالمركز.

- «التعدين والمعالجة والتصنيع الواقع والأفاق» وقدم فيه عدد سبعة أبحاث علمية تم عرضها ومناقشتها

ثم اختتم المؤتمر بتوصيات.

**ثانياً: الدورات الدراسية:**

وهى دورة دراسية تعقد لفئة من المتخصصين فى مجال ما لدراسة بعض الموضوعات الخاصة. وخلال هذه الفترة تم عقد الدورات الدراسية التالية:

- «دورة الاقتصاد الإسلامي لوعاظ العالم الإسلامي» وتناولت بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي. وشارك في التدريس فيها نخبة من أساتذة الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر والجامعات المصرية. وكانت أهم موضوعاتها:

- الاقتصاد الإسلامي – العولمة والعالم الإسلامي – التكامل الاقتصادي الإسلامي – الفقر والتكافل الاجتماعى في الإسلام – قضايا الإنتاج والاستثمار والتنمية – ضوابط الإنفاق والاستهلاك من منظور إسلامي – الأسواق من منظور إسلامي – الادخار والاستثمار والتمويل – الأخلاق وقضايا الفساد وغسيل الأموال – النظام النقدى والمؤسسات المالية.

وفى نهاية الدورة يمنح الدارس شهادة معتمدة من المركز باجتيازه الدورة.

**ثالثاً: التدريب:**

يقوم قسم التدريب بالمركز يعقد دورات تدريبية فى مجالات شتى مثل اللغات والحاسب الآلى والحسابات وغيرها.

وخلال هذه الفترة تم عقد الدورات التالية:

- دورة الدعوة الإسلامية باللغة الإنجليزية وحضرها عدد ٤٢ متدرب
- عدد ٤ دورات محاسبة مالية بالحاسب الآلى وحضرها ٨٠ متدرب.
- عدد ٤ دورات Excel وحضرها ٨١ متدرب.
- عدد ١ دورة win وحضرها ١٢ متدرب.
- عدد دورة لغة سوريانية وحضرها ٢٤ متدرب.
- عدد ٢ دورة لغة عبرية وحضرها ٣٥ متدرب.
- عدد ١ دورة لغة إنجليزية وحضها ١١ متدرب.
- عدد ١ دور تدليك رياضى وحضرها ٣٧ متدرب.

ويقوم بالتدريس فى هذه الدورات مدربون وخبراء متخصصون كل فى مجاله وفى نهاية الدورة يعقد امتحان للمتدربين ويعطى المتدرب شهادة معتمدة باجتيازه الدورة التدريبي .